

Distr.: General
13 April 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البندان ١١٧ و ١٣٢ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التقرير الشامل عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ
السلام والمحافظة عليها

تقرير الأمين العام

موجز

أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٦/٦١ بشأن تعزيز قدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلام، إعادة هيكلة إدارة حفظ السلام، بما تتضمنه من إنشاء إدارة للدعم الميداني.

ويقدم هذا التقرير التغييرات المترتبة على ذلك في موارد حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وفي الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وتبلغ ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ١٠٠ ٥٠٠ ٢٥٤ دولار، وتتضمن ٨١٩ وظيفة مستمرة. وتعكس هذه الميزانية زيادة صافية قدرها ٤٩٥ وظيفة جديدة بالمقارنة بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.



وتتعلق التغييرات في الميزانية العادية بالحاجة إلى ست وظائف جديدة ستلبي من خلال إعادة تجميع الموارد وإلغاء سبع وظائف حالية. وبالتالي لن يكون هناك احتياج إلى موارد إضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وسيدرج ما يتصل بالموضوع من تغييرات في الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في اعتمادات الميزانية عند اعتماد الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وترد في القسم 'خامسا' من هذا التقرير الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	٥-١	٥
ثانيا -	السياق: الطفرة في حفظ الأمم المتحدة للسلام	٢٤-٦	٦
ثالثا -	ملخص التغييرات المقترحة	١٥٩-٢٥	١٣
ألف -	إدارة عمليات حفظ السلام	٨٠-٢٦	١٤
باء -	إدارة الدعم الميداني	١١٠-٨١	٣١
جيم -	وحدة القيادة وتكامل الجهود	١٢٥-١١١	٤٢
دال -	دور إدارة الشؤون الإدارية في دعم حفظ السلام ومسؤولياتها في هذا الصدد وما يتصل بذلك من موارد	١٤٥-١٢٦	٤٦
هـ -	دور الإدارات الأخرى في دعم حفظ السلام ومسؤوليات هذه الإدارات وما يتصل بذلك من موارد	١٥٤-١٤٦	٥٢
واو -	دعم المقر للبعثات السياسية الخاصة	١٥٩-١٥٥	٥٥
رابعا -	التغييرات الحادثة في الهيكل ومستوى الموارد والملاك الوظيفي	١٦٢-١٦٠	٥٧
ألف -	حساب الدعم (١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)		٥٧
باء -	الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٦١-١٦٠	٥٨
جيم -	الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٦٢	٦٠
خامسا -	الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها	١٦٣	٦٢

المرفقات

الأول -	التوصيات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مراجعة الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (A/61/743)		٦٤
الثاني -	تقسيم العمل، الجديد المقترح، بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون الإعلام (آذار/مارس ٢٠٠٧)		٧٥
الثالث -	تفويض السلطة لإدارة الدعم الميداني لأجل إدارة الموارد البشرية		٧٩

-
- الرابع - تفويض السلطة إلى إدارة الدعم الميداني لأجل المشتريات ٨٠
- الخامس - خريطة تنظيمية لإدارة عمليات حفظ السلام ٨٢
- السادس - خريطة تنظيمية لإدارة الدعم الميداني ٨٣

أولا - مقدمة

- ١ - أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٦/٦١ بشأن تعزيز قدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلام، إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام، بما تتضمنه من إنشاء إدارة للدعم الميداني.
- ٢ - وفي الفقرة ٣ من هذا القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً يتناول بالتفصيل إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني، بما في ذلك الانضباط في الميزانية وكامل الآثار المالية - آخذاً في اعتباره، ضمن جملة أمور، التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (A/61/743) - وذلك لكي تنظر فيه الجمعية العامة وتتخذ قراراً بشأنه في دورتها الحادية والستين.
- ٣ - ويرد في المرفق الأول موجز لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في التقرير السالف الذكر، واستجابة إدارة عمليات حفظ السلام للتوصيات، وإشارة إلى كيفية أخذ التوصيات المتصلة بالموضوع في الاعتبار عند صياغة الاقتراحات الهيكلية والمتصلة بالموارد الواردة في هذا التقرير.
- ٤ - وترد في الإضافة ١ إلى هذا التقرير (A/61/858/Add.1) الموارد المقترحة في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وترد في الإضافة ٢ (A/61/858/Add.2) التقديرات المنقحة فيما يتعلق بالباب ٥، عمليات حفظ السلام، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وترد في هاتين الإضافتين بيانات مفصلة عن المهام الموكلة، ومبررات الوظائف، وكامل الآثار المالية، على نحو ما طلبت الجمعية العامة.
- ٥ - وتعرض هذه الوثيقة التغييرات المقترحة في الترتيبات الهيكلية الراهنة ومستويات الملاك الوظيفي، التي ترد بشكل أوفى في المرفقات والإضافتين. وتعرض هذه الوثيقة أيضاً، في استجابة للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦١، لكيفية مراعاة هذه الاقتراحات بشكل كامل للآراء المعرب عنها في دورة عام ٢٠٠٧ للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ولا سيما الحاجة إلى اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بضمان وحدة القيادة، وزيادة تكامل الجهود، وتعزيز القدرات التنفيذية، في المقر والبعثات الميدانية على السواء.

ثانياً - السياق: الطفرة في حفظ الأمم المتحدة للسلام

٦ - أعربت لي دول أعضاء من جميع المناطق بوضوح عن اعتقادها أن حفظ السلام يعدّ من أكثر الأدوار التي تؤديها الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين احتياجاً إلى الاهتمام ومن أشدها وضوحاً وأغلاها قيمة. وتتضح هذه الحقيقة في انشغال مجلس الأمن بمسائل حفظ السلام. ففي عام ٢٠٠٦، عقدت ٢٧٢ جلسة رسمية للمجلس، عاجلت ١٥٨ جلسة منها عمليات أو مسائل حفظ السلام، ومن الـ ١٠٣ تقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، ركز ٧١ تقريراً على عمليات أو مسائل حفظ السلام.

٧ - وقد دأبت الدول الأعضاء على الإعراب عن تقديرها للنجاحات العديدة التي حققتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الأعوام الأخيرة. وتسلم هذه الدول بأن هذه النجاحات ما كانت لتتحقق لولا الإصلاح المكثف لآلية الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي بدأ تنفيذه بصدر تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) ("تقرير الإبراهيمي") في عام ٢٠٠٠.

٨ - وبحلول عام ٢٠٠٥، كان قد جرى تنفيذ معظم توصيات تقرير الإبراهيمي الموجهة إلى الأمانة العامة. أما ما يتبقى منها فيحتاج إلى إعادة نظر وتحديد في ضوء التطورات الجديدة في حفظ السلام، ومن ثم أدرجت هذه التوصيات في برنامج جديد للإصلاحات على مدى خمسة أعوام. ويحدد هذا البرنامج، المشار إليه باسم "عمليات السلام ٢٠١٠"، خمسة مجالات تحتاج إلى الاهتمام على سبيل الأولوية: المبادئ الأولية؛ الموظفون؛ الشراكات؛ التنظيم؛ الموارد. وقد تحدثت بالتفصيل عن التقدم المتحقق في العام الأول من برنامج الإصلاح هذا وعن الخطط الموضوعة للعام القادم في تقرير عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/61/668)، وفي تقرير عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/61/786). وقد رحبت اللجنة الخاصة، في تقريرها عن دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٦ (A/60/19)، بـ "عمليات السلام ٢٠١٠"، وحثت اللجنة الخاصة، في الجزء الأول من دورتها الموضوعية في آذار/مارس ٢٠٠٧، على بذل الجهود للإسراع في التنفيذ الكامل للبرنامج. وسيحتاج التنفيذ الكامل والمعدل لبرنامج الإصلاح إلى موارد إضافية، على النحو المشار أدناه.

٩ - والواقع أن الحاجة ماسة إلى زيادة الموارد. وتواصل دول أعضاء عديدة، بما في ذلك في آخر دورة للجنة الخاصة، الإعراب عن قلقها البالغ لأن إدارة عمليات حفظ السلام،

بمواردها الراهنة، تتحمل عبئا باهظا يحول بينها وبين معالجة النمو المثير للاهتمام في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. فعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، أنشئت تسع عمليات جديدة، ويجري الآن الإعداد للنشاط لثلاث عمليات أخرى. ولا تزال الموارد الإضافية التي رصدت سنويا في هذه الفترة، رغم أنها كبيرة، غير كافية في ضوء عدد وتعقد المهام الموكلة إلى هذه الإدارة. وتحتاج المنظمة إلى ضخ واسع لموارد جديدة لمواكبة مستوى نشاط حفظ السلام في الميدان، ولا سيما في المستويات الإدارية الوسيطة إلى العليا - سواء أعيد تشكيلها أم لا. وهذا هو السياق الذي يتعين النظر فيه إلى دافعي الأول إلى الشروع في تعديل هياكل الأمانة العامة. والغاية من ذلك هي تعزيز قدرة المنظمة على ترتيب عمليات حفظ السلام والمحافظة عليها في ضوء ازدياد حجمها وتعقدها.

١٠ - وفي مطلع عام ٢٠٠٦، أدارت إدارة عمليات حفظ السلام ١٨ عملية في أنحاء العالم تضم قرابة ٨٥ ٠٠٠ من العسكريين ورجال الشرطة والموظفين المدنيين، علاوة على العمل، من خلال مكتب دعم البعثات، على توفير الدعم الإداري واللوجستي لـ ١٦ وجودا آخر في الميدان (تديرها أساسا إدارة الشؤون السياسية). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، أذن مجلس الأمن، في قراراته ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٧٠٤ (٢٠٠٦) و ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، المتعلقة على التوالي بـ لبنان وتيمور - ليشتي والسودان ودارفور، بزيادة تصل إلى ٣٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين و ٧ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الإضافيين، وهو ما لم يؤخذ في الاعتبار عند اعتماد موارد حساب دعم إدارة عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. والوضع مماثل لذلك في إدارات أخرى تدعم إدارة عمليات حفظ السلام وأنشطة حفظ السلام.

١١ - وتصل أرقام الانتشار الفعلية الآن إلى ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ موظف ميداني، وهي أعلى الأرقام على الإطلاق. وبالأرقام الحقيقية، تقوم إدارة عمليات حفظ السلام سنويا بإدارة شؤون ٢٠٠ ٠٠٠ موظف تقريبا، بسبب التناوب المستمر للقوات والشرطة، ونقل الموظفين، واحتياجات البعثات الجديدة. ويمكن في عام ٢٠٠٧ أن يزيد عدد موظفي عمليات الأمم المتحدة للسلام أكثر من ذلك بنسبة ٢٠ إلى ٤٠ في المائة بعد اكتمال عمليات الانتشار في لبنان وتيمور - ليشتي، ولاحتمال نشر عمليات جديدة تجري مناقشتها الآن، ومنها بعثة مشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعملية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويشير التاريخ القريب إلى احتمال نشوء مطالب أخرى بشكل مفاجئ وغير متوقع أيضا. ولذلك يصبح من المحتمل التأكد من أن الأمانة العامة مجهزة لاستيعاب هذه الزيادة.

١٢ - وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام، كدأها في الأعوام الماضية، الاستجابة لمستوى النمو غير المتوقع عن طريق الضغط الزائد على قدرة الموظفين الحاليين على التصدي للتحديات الجديدة. ونجم عن ذلك أيضا تغيير وجهة الجهود التي كان يمكن، لولا ذلك، تكريسها للإدارة الاستراتيجية، والتقييم والاستعراض المنتظمين، وترتيب إدارة للمخاطر، ووضع إطار مبدئي للسياسات والإجراءات والتدريب وغير ذلك من أشكال التوجيه، وإعداد موظفين مؤهلين ومدرّبين في جميع المجالات. وتعتمد البعثات الميدانية على المقر في الاضطلاع بهذه المسؤوليات، فإذا عجز المقر عن القيام بذلك، فإن هذه البعثات تعاني بشدة. ولا تزال الحلقة المفرغة مستمرة، فالمقر غارق في تفاصيل مسائل العمليات التي كان يتعين أن تناط بها البعثات الميدانية، ولكن هذه البعثات لا تستطيع ذلك لأنها لم تجهز كما يجب لتحمل هذه السلطة.

١٣ - وهذه الحلقة هي التي حث تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام في عام ٢٠٠٠ على كسرها من خلال تعديل مستويات خط الأساس لملاك الوظائف لتمكين إدارة عمليات حفظ السلام من استيعاب الطفرة في النشاط، دون التضحية بالمهام التي يتعين على عملية للمقر على الصعيد الاستراتيجي أدائها (انظر A/55/305-S/2000/809). وفي عام ٢٠٠١، ساعد خبراء استشاريون خارجيون في مجال الإدارة في تحديد مستوى ملاك الوظائف هذا. وورد موجز لنتيجة هذا العمل في تقرير عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/977). وأوصى التقرير بأن تصل مستويات خط الأساس لملاك الوظائف إلى ٦٥٠ وظيفة، لكي يتوافر للإدارة بنية تحتية إدارية متينة؛ وتخطيط استراتيجي فعال وقدرات على استيعاب "الدروس المستفادة"؛ وقدرات معززة بدرجة ملموسة لوضع السياسات وبناء القدرات؛ وبنية تحتية قوية للتخطيط التشغيلي؛ وعمق في قاعدة مواردها لكي تتمكن من تكريس وقت كاف (عالي النوعية) للتخطيط التشغيلي ودعم البعثات؛ وقدرة على توفير خط الاستجابة الأول للمقتضيات التشغيلية (أو "متطلبات ذروة العمل")، مثل الحاجة إلى التخطيط لبعثة جديدة غير متوقعة، وتوفير احتياطي للزملاء الذين جرى نشرهم في الميدان لبدء بعثة جديدة، أو لتحديد مشاكل بعثة قائمة بالفعل.

١٤ - وتسلم الدول الأعضاء بالحاجة إلى وجود قدرة كافية على الاضطلاع بهذه المهام، والعمل في النهاية على زيادة مستوى ملاك الوظائف إلى ٥٩٣ وظيفة في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، بنسبة ١:٩٦ بين المقر والميدان. والمتوخى أن يكون هذا الرقم كافيا لتمكين الإدارة من التعامل الفعال مع الطلب الراهن، وكذلك استيعاب الحاجة إلى التخطيط لبعثة جديدة غير متوقعة ونشرها. وأوصى الخبراء الاستشاريون، فيما يتعلق بحدوث مزيد من

الزيادة أو النقصان باستمرار في المستوى العام لنشاط حفظ السلام في الميدان، بوجوب إعادة النظر في رقم خط الأساس هذا.

١٥ - ومنذ عام ٢٠٠٢، أصبح معدل التوسع المستمر يتجاوز بكثير ما كان متصوراً أو متوقعا في ذلك الوقت، على النحو المبين في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١

النمو في عمليات السلام التي تديرها إدارة عمليات حفظ السلام من حيث موظفي الدعم في المقر^(أ)

٢٠٠٢/	٢٠٠٣/	٢٠٠٤/	٢٠٠٥/	٢٠٠٦/	٢٠٠٧/
٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨ ^(ب)
٥٧ ٠١٨	٦٨ ٧٢٢	٨١ ٥٩٣	٨٩ ١٠٤	١٠٠ ٩٨١	١٠٢ ٢٨٦
٥٩٣	٥٩٥	٦٠١	٦٣٠	٦٧٩	١ ٠٢٤
٩٦:١	١١٥:١	١٣٦:١	١٤١:١	١٤٩:١	١٠٠:١
مجموع الموظفين الميدانيين في البعثات التي تديرها الإدارة					
عدد الوظائف في الإدارة					
نسبة الوظائف في إدارة عمليات حفظ السلام إلى الوظائف الميدانية					

(أ) يشمل الوظائف الموافق عليها في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام والميزانية العادية.

(ب) يشمل العدد المقترح للوظائف في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني؛ ويعكس المستوى الحالي للموظفين الميدانيين للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ولا يتضمن العمليات المحتملة الجاري مناقشتها الآن في مجلس الأمن.

١٦ - والنمو لا يتمثل في الكم وحده، بل يتعلق أيضا بالتعقد. وفي الأعوام الماضية، أسندت تكاليفات مجلس الأمن إلى بعثات حفظ السلام نطاقا يتسع باطراد من المسؤوليات الجوهرية في مجالات مثل حماية المدنيين، وتعزيز سيادة القانون، ودعم الجهود الوطنية في إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية، وحماية الأطفال، وقضايا الجنسين. وتقوم الآن البعثتان الموجودتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي والصادر تكليف بهما في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بعمليات أمنية في نطاق نادر ما حدث في عمليات سابقة لحفظ السلام.

١٧ - وكان معنى تعقد التكاليفات زيادة سريعة في عدد البعثات المتكاملة المنشأة. وواكب ذلك وجود متزايد لقوات إقليمية ومتعددة الأطراف لحفظ السلام، سواء قبل النشر من جانب الأمم المتحدة أو بالتوافق مع حفظة السلام. ومع أن العدد المتزايد من الجهات الفاعلة الموجودة في الميدان يعتبر تطورا جديرا بالترحيب، فإنه يؤدي إلى درجة غير مسبقة من

التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومؤسسات بریتون وودز، والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية، والجهات المانحة الثنائية، والدول الأعضاء. ويجري الآن فقط إعداد هياكل وخطط وعمليات لإدارة البعثات المتكاملة وما ينجم عنها من النطاق المتنوع للشرارات الداخلية في الموضوع. وعلى الصعيد الميداني، تعمل بعثات حفظ السلام بشكل وثيق مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وسائر الشركاء للتعامل مع هذه المهام الصادر بها تكليف بشكل شامل ومنسق. وفي المقر ستحتاج إدارة عمليات حفظ السلام إلى مواصلة تعميق التزامها مع الإدارات الأخرى في الأمانة العامة، فضلا عن الأمم المتحدة والوكالات والصناديق والبرامج، لتنسيق المشورة والسياسات الاستراتيجية والتوجيه السياسي، وإدراج الدروس المستفادة في إدارة البعثات، وإدراجها في التخطيط والتوجيه ومواد التدريب.

١٨ - ويتضح المعدل والتعقد المتزايدان لولايات البعثات في تزايد حجم طلبات الدعم وطابع التحدي الذي تتسم به. إن عمليات الانتشار في بلدان بحجم السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية - يفتقر بعض مناطقها بالفعل إلى هياكل للنقل والاتصالات والإسكان - قد أوجدت مجموعة جديدة من التحديات أمام الدعم الإداري واللوجستي والدعم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وتزايد باطراد الطلب المستمر والمتزامن غالبا على الموارد والخدمات والموظفين، ولا سيما في الأعوام الثلاثة الماضية. وأصبحت عمليات الشراء الروتينية تؤجل الآن بسبب العدد الصرف من المعاملات والنطاق المتنوع للسلع والمعدات والخدمات التي تطلب للبعثات الميدانية. وتكاد عملية تحديد ميزانيات البعثات الميدانية تتم الآن على مدار العام، بسبب استمرار نشوء بعثات جديدة أو إدخال تعديلات واسعة على البعثات القائمة. ويصل معدل دوران الموظفين الفنيين في البعثات في المتوسط إلى ٣٠ في المائة سنويا، ويعدّ من قبيل التحدي الاحتفاظ بعدد كاف من الموظفين في المهام الحساسة في عدد من أصعب البعثات.

١٩ - والخلاصة أنه إذا كانت إدارة عمليات حفظ السلام قد تعززت بدرجة كبيرة منذ الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، فإن الموارد المزیدة من الموظفين لا تتناسب مع ازدياد عدد الموظفين الميدانيين الجاري دعمهم، ولا مع تعقد المهام الصادر بها تكليف منذ ذلك الوقت. وقد تقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في آخر تقرير له عن مراجعة الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (A/61/743) بتوصيات مماثلة لتوصيات الخبراء الاستشاريين الخارجيين في عام ٢٠٠١. وشدد المكتب على وجوب أن تحدد إدارة عمليات حفظ السلام مستوى أساسيا مناسباً للتوظيف والتمويل يضمن توفير الدعم الكافي لعمليات السلام (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٩٣). وكررت بالمثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في أحدث دوراتها،

وكذلك في دورتها لعام ٢٠٠٦ (انظر A/60/19، الفقرات ٨٣ و ٨٥-٩٤)، الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرة التشغيلية للأمم المتحدة على جميع الصعد في الميدان وفي المقر.

٢٠ - وتتطلب العودة إلى نسبة الملاك الوظيفي للمقر إلى الميدان في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ أن يزيد الملاك الحالي للإدارة على ١ ٠٠٠ (بإضافة ٣٢١ وظيفة). وحتى هذا الملاك فإن النسبة قد تحتل بسرعة من جديد، حيث إن أعداد الموظفين الميدانيين ما زالت تزداد في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وما بعدها. وواقع الطلب العالمي على حفظ الأمم المتحدة للسلام يقول إنه لم يعد مقبولا الاكتفاء بإضافة ٣٠٠ أو ٤٠٠ وظيفة جديدة إلى الإدارة الراهنة لعمليات حفظ السلام التي تعمل بمياكل وقدرة على الإدارة وُضعت للتعامل مع نطاق وحجم مختلفين للعمليات الميدانية ولم تتغير منذ عام ٢٠٠٢. وظلت الإدارة العليا للإدارة متمثلة في وكيل واحد للأمين العام، واثنين من مساعدي الأمين العام، وثمانية مديرين (مد-٢)، على الرغم من تضاعف مستوى نشاط حفظ السلام وازدياد تعقده منذ ذلك الحين.

٢١ - إن تمكين الأمانة العامة بالشكل المناسب من التصدي للتحدي المتمثل في ازدياد حجم وتعدد الطلبات على حفظ السلام، وضمان تزويد كبار الموظفين المسؤولين عن تلبية هذه الطلبات بالمستوى الملائم من الموارد والسلطة اللازمة، يقتضيان الخروج على الوضع الراهن على نطاق واسع. وعلى هذا الأساس فإن التغييرات الرئيسية التي أفصّل بيانها واقترحها في هذا التقرير تشمل إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء إدارة مستقلة للدعم الميداني، وزيادة عدد كبار المديرين في هاتين الإدارتين بقدر كبير، وزيادة الموارد على مستوى العمل زيادة كبيرة في كلتا الإدارتين للتعامل مع الطفرة في حجم الطلبات على حفظ السلام، وإيجاد ما يلزم من القدرات الجديدة والهيكل المتكاملة لمقابلة التعقد المتزايد للأنشطة الصادرة بها تكليف، والتغييرات في التقسيم الحالي للعمل بين المكتب الراهن لدعم البعثات (الذي سيضم معظم الإدارة الجديدة للدعم الميداني) وإدارة الشؤون الإدارية.

٢٢ - وأقترح أيضا زيادة الموارد المتاحة لمجالات أخرى في الأمانة العامة، وبخاصة في إدارة الشؤون الإدارية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب الشؤون القانونية، للتعامل مع الزيادة المذهلة في حجم الطلب على الدعم المساند.

الجدول ٢

النمو في عمليات السلام التي تديرها إدارات أخرى من حيث موظفي الدعم في المقر^(١)

٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨
٥٧ ٠١٨	٦٨ ٧٢٢	٨١ ٥٩٣	٨٩ ١٠٤	١٠٠ ٩٨١	١٠٢ ٢٨٦
عدد الوظائف في إدارة الشؤون الإدارية	١٣١	١٤٣	١٤٣	١٧٢	١٥٦
عدد الوظائف في مكتب خدمات الرقابة الداخلية	٥٣	٦١	٩٢	١٤٦	١٦٥
عدد الوظائف في الإدارات الأخرى	١٧	١٨	٢٦	٣٠	٤٤
نسبة وظائف إدارة الشؤون الإدارية إلى الوظائف الميدانية	٥٢٥:١	٥٧١:١	٦٢٣:١	٥٨٧:١	٦٥٦:١
نسبة وظائف مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الوظائف الميدانية	١ ٢٩٧:١	١ ٣٣٨:١	١ ٣٦٦:١	١ ٩٦٩:١	١ ٧٠٦:١
٦٢٠:١	١ ٢٩٧:١	١ ٣٣٨:١	١ ٣٦٦:١	١ ٩٦٩:١	١ ٧٠٦:١

(أ) يشمل الوظائف الموافق عليها في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والعدد المقترح للوظائف على المستوى الراهن لأنشطة حفظ السلام للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

٢٣ - وقد رحبت الجمعية العامة باقتراحي إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة مستقلة للدعم الميداني يرأسها وكيل للأمين العام. وأكد من جديد في هذا الصدد ما أعربت عنه، في رسالتي إلى رئيسة الجمعية العامة المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (A/61/749)، من يقين أنه ينبغي، اتساقاً مع الممارسات المعمول بها في المنظمات العسكرية وغيرها، أن يكون توفير الدعم الإداري واللوجستي متفقاً تماماً مع احتياجات الموظفين الأساسية في مجال التشغيل والسياسات ومع المهام المطلوب دعمها. ومن هنا فإن إدارة الدعم الميداني ستكون مسؤولة أمام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وتستمد منه توجيهاته بشأن جميع المسائل الداخلة بالفعل في اختصاص الإدارة الحالية لعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بطريقة متكاملة على جميع الصعد. يجب أن يلاحظ أيضاً أن من أسباب إنشائي لإدارة مستقلة للدعم الميداني يقيني أنها محتاجة إلى تمكينها من تنفيذ البرامج بوسائل يفتقر إليها المكتب الحالي لدعم البعثات. ويتطلب تمكين إدارة الدعم الميداني نقل سلطات إضافية

- وتحويل موارد ملائمة - إليها من إدارة الشؤون الإدارية كما هو مقترح في هذا التقرير. إن تفويض السلطة لإدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بالشراء خصوصاً يخدم المنطق الذي يقوم عليه إعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني.

٢٤ - ولن تترتب على تعزيز الهياكل الإدارية في إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني أي زيادة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وسيتشكل الجزء الأساسي لإدارة الدعم الميداني إلى حد كبير من خلال نقل الموارد من إدارة عمليات حفظ السلام (وبصفة أساسية جميع موارد مكتب دعم البعثات، الذي يشكل حالياً ٥٥ في المائة من الإدارة) ومن إدارة الشؤون الإدارية في مجال المشتريات وتكنولوجيا المعلومات. غير أن تمكين إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام وسائر الإدارات من مواجهة الحجم والتعقد المتزايدين لطلبات حفظ السلام يتطلب موارد إضافية لحساب الدعم تبلغ ٦٥,٥ مليون دولار (تشمل الموارد اللازمة للوظائف وغير الوظائف) على شكل موارد في إطار حساب الدعم للفترة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مقارنة بالفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. إنني أسلم بأن هذه النفقات كبيرة، ومع ذلك فإن مجموع الموارد المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الذي يبلغ ٢٥٤,٥ مليون دولار، سيكون أقل من ٥ في المائة من مجموع التكلفة السنوية لعمليات حفظ السلام الراهنة. وتعدّ تكاليف تجهيز المقر بالشكل المناسب استثماراً ضرورياً للتأكد من أن المستوى الراهن البالغ ٥,٢ بلايين دولار، الذي ينفق الآن سنوياً على عمليات حفظ السلام، يفضي إلى تنفيذ الولايات بشكل أنجع وأكفأ وأنسب من حيث الوقت. كما أن هذه التكاليف الإضافية مطلوبة للحفاظ على الضوابط والتوازنات والشفافية، ومراقبة الموارد التي تعهد بها الدول الأعضاء لتشكيل عمليات حفظ السلام والحفاظ عليها، وهي التي تعتمد عليها حياة مئات الملايين من الناس ومستقبل العديد من الدول.

ثالثاً - ملخص التغييرات المقترحة

٢٥ - ترد بالتفصيل في الوثيقة A/61/858/Add.1 الأدوار والمسؤوليات والمهام المحددة لكل وحدة من وحدات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وترد في القسمين ألف وباء أدناه أهم التغييرات في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وترد في القسم جيم التدابير الكفيلة بضمان وحدة القيادة وتكامل الجهود بين الإدارتين. ويصف القسم دال أدوار ومسؤوليات إدارة الشؤون الإدارية فيما يتصل بدعم حفظ السلام، مع مراعاة إنشاء إدارة الدعم الميداني والنقل المقترح للسلطات إليها. ويشير القسم هاء باقتضاب إلى كيفية تأثير الاقتراحات على الإدارات الأخرى في الأمانة العامة التي تخصص موارد الآن

من حساب الدعم. وأخيرا يلقي القسم واو الضوء على الآثار التي يتعرض لها دعم المقر للبعثات السياسية الخاصة الممولة من الميزانية العادية.

ألف - إدارة عمليات حفظ السلام

٢٦ - ستواصل إدارة عمليات حفظ السلام تخطيط وتوجيه وإدارة جميع العمليات الميدانية الواقعة الآن تحت مسؤولية إدارة عمليات حفظ السلام، وتوفير التوجيه السياسي والفني لها. وستقود الإدارة عملية التخطيط المتكامل، وتساعد في وضع نهج شامل للأمم المتحدة لتسوية المنازعات، وتؤكد من أن جميع مكونات تخطيط البعثات - السياسة والدعم والعناصر العسكرية وعناصر الشرطة والعناصر المدنية - تعمل معا على توفير دعم فعال ومتربط للميدان وإتاحة محاور محدد ومسؤول للدول الأعضاء والشركاء داخل الأمم المتحدة وخارجها. وستكون الإدارة مسؤولة عن تنفيذ وإدارة عمليات حفظ السلام وقضايا السياسات، بما في ذلك التحديد المستمر لأفضل الممارسات والتوجيهات والإجراءات التي تشكل أساس تصميم وتنفيذ برامج التدريب على حفظ السلام. وستدير هذه الإدارة تفاعل الأمانة العامة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وسترفع تقاريرها إلى مجلس الأمن وكذلك إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٢٧ - ويتضمن التشكيل المقترح لإدارة عمليات حفظ السلام خمسة مكونات:

- (أ) مكتب وكيل الأمين العام؛
- (ب) مكتب العمليات؛
- (ج) مكتب الشؤون العسكرية؛
- (د) مكتب مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛
- (هـ) شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب.

١ - مكتب وكيل الأمين العام

٢٨ - مكتب وكيل الأمين العام هو محل التوجيه والإدارة والمراقبة الاستراتيجية لحفظ الأمم المتحدة للسلام. واعترافا من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالمسؤوليات الكبيرة لهذا المكتب، أوصى بتعزيزه ليتسنى له رصد عمل الإدارة بشكل أكثر فعالية (A/61/743). وفي ضوء الهيكل المعدل للأمانة العامة، يصبح هذا التعزيز ضروريا من باب أولى.

إنشاء منصب كبير موظفين على مستوى الإدارة

٢٩ - من المقترح إنشاء منصب كبير موظفين برتبة مدير. وستكون المسؤولية الأساسية لكبير الموظفين رصد ومراقبة الإدارة الداخلية لإدارة عمليات حفظ السلام باسم وكيل الأمين العام وتوجيه منه. وسيكون من العناصر الأساسية لهذه المسؤولية التأكد من أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تعملان بشكل متكامل على جميع الصعد. ويراقب كبير الموظفين وضع خطة إدارة البرامج في الإدارة وتقييم تنفيذها؛ ويدير التنسيق الداخلي للعمل والاتصال وتدفق المعلومات؛ وينسق مع الهيئات واللجان التنفيذية؛ ويأذن بإصدار الوثائق الرفيعة المستوى؛ وينسق المواد العالية المستوى؛ ويرصد إدارة السجلات؛ ويضع وينفذ استراتيجية لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة ويرصد تنفيذها؛ وينفذ إصلاح الإدارة ويغير خطط التنظيم؛ ويعطي الأولوية لعمليات إدارة التغيير ويشرف عليها؛ ويحدد إطار الميزنة القائمة على النتائج في الإدارة ويوائم بينه وبين المهام الأساسية وأهداف البرامج؛ ويصوغ استراتيجيات لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج ويرصد التقدم على أساس مستمر. وسيكون مركز العمليات والموظف التنفيذي مسؤولين أمام كبير الموظفين.

٣٠ - وقد أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا بأن يضطلع مكتب وكيل الأمين العام بدور أنشط في تنفيذ استراتيجية إدارة المعلومات في الإدارة. ولذلك فإن كبير الموظفين سيرأس لجنة وحيدة لإدارة المعلومات تضم ممثلين لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وممثلين للميدان أيضا، وتقوم بتوفير التوجيه والقيادة في قضايا إدارة المعلومات، بما في ذلك توضيح الاحتياجات في مجال نظم الإدارة، وتحديد الأولويات للحلول المطلوبة لعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بإدارة المعلومات.

إيجاد قدرة في مجال الشؤون العامة

٣١ - ذكرت في تقريرتي إلى اللجنة الخاصة (A/61/668) وفي رسالتي إلى رئيسة الجمعية العامة (A/61/749) أن هناك تسليما على نطاق واسع بأن وجود عنصر فعال للإعلام يعتبر ضرورة سياسية وتشغيلية لنجاح أي عملية سلام، وهذا رأي كررت الإعراب عنه اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (انظر على سبيل المثال A/60/19، الفقرة ١٣٤). وتصل أهمية الشؤون العامة الفعالة إلى حد يوجب على وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إيلاء اهتمام شخصي للمسألة باستمرار، وبالتالي أن تكون هناك قدرة مخصصة ومتخصصة تحت يده مباشرة. وتمكنت الإدارات الأخرى في الأمانة العامة التي أوجدت قدرة مخصصة في مجال الشؤون العامة، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من دعم الإعلام بفعالية،

بمساعدة إدارة شؤون الإعلام، لمساندة تنفيذ البرامج، مستفيدة في ذلك من أفضل الممارسات في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات والصناديق والبرامج.

٣٢ - وقد آن أوان تطبيق أفضل الممارسات هذه على حفظ السلام. وفي الأعوام الأربعة الأخيرة، ارتفعت نفقات الإعلام في البعثات الميدانية من ٧,٤ ملايين دولار في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٥٢,٦ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، بلغت نفقات النشاط الإعلامي ١٤,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وهو نشاط يضم أكثر من ١٩٢ موظفا في ١٧ مكتبا تنتشر في هذا البلد.

٣٣ - وفي ضوء هذه الحقيقة، فإن الشكل الحالي لقدرة الإعلام الداعم لحفظ السلام في المقر لم يعد مقبولا. وقد أكدت الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الممثلة في لجنة الإعلام، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أهمية المشاورات والتنسيق بين إدارة شؤون الإعلام وإدارة عمليات حفظ السلام. ومع ذلك فإن إدارة شؤون الإعلام، كما تعلم الدول الأعضاء، قد قلّصت القدرة المخصصة للإعلام في مجال حفظ السلام (وظيفتان للاتصالات الاستراتيجية ممولتان من حساب الدعم). ولم يسبق لإدارة عمليات حفظ السلام أن كانت لها قدرة مخصصة ذات ميزانية، ولذلك تتصرف بطريقة خاصة من خلال عمليات نقل داخلية دورية لتلبية المطالب الأساسية للبعثات الميدانية. وأدت الطفرة في حفظ الأمم المتحدة للسلام إلى الضغط على القدرة المحدودة لكلتا الإدارتين في مجال الإعلام ذي الصلة بحفظ السلام.

٣٤ - ومن هنا أقترح إنشاء وحدة للشؤون العامة في مكتب وكيل الأمين العام في إدارة عمليات حفظ السلام تضطلع بمسؤولية العلاقات مع وسائل الإعلام، والتعريف بالإدارة، والعلاقات الخارجية، والرسائل والاتصالات الداخلية في الهيئة. وفي عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال، أجرى وكيل الأمين العام أكثر من ٨٠ مقابلة مع وسائل الإعلام، ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه في ضوء الانتباه إلى البرامج وتعقدتها وتحدياتها. وسيقوم المكتب الجديد أيضا، في اتصال متبادل مع الأفرقة التنفيذية المتكاملة (انظر الفقرات ٤٢-٥١ أدناه) وإدارة شؤون الإعلام، بتوفير المشورة والدعم التقنيين لعناصر الإعلام في البعثات الميدانية. وستشارك إدارة شؤون الإعلام وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في التخطيط والسياسة العامة والتدريب والتقييم. إن إدارة شؤون الإعلام، اتساقا مع ولايتها العامة المتعلقة بالإعلام في الأمم المتحدة، وعملا بقرار الجمعية العامة ١٢١/٦١ بء، ستواصل توفير الدعم الأساسي في مجال الاتصالات الاستراتيجية لحفظ الأمم المتحدة للسلام. وسيساعد المكتب الجديد في إدارة عمليات حفظ السلام على الاستخدام الأفضل

للمزايا النسبية للإدارات الثلاث جميعاً، وسيعزز زيادة الفعالية والمساءلة واستخدام الموارد الراهنة بطريقة أجمع. ويرد في المرفق الثاني البيان الدقيق لأدوار ومسؤوليات إدارة شؤون الإعلام وإدارة عمليات حفظ السلام. نقل مركز العمليات من مكتب العمليات إلى مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

٣٥ - أقترح، لإيجاد نهج متكامل في التعامل مع سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام وإيلاء الأولوية للتركيز على ذلك، أن توجد إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني قدرة وحيدة للاستجابة للأزمات. وسيكون مركز العمليات، الكائن الآن في مكتب العمليات، عماد هذا الجهد. وحتى يتسنى توفير الدعم لقدرة متكاملة في مجال الإعلام واستجابة في مجال إدارة الأزمات، سيُنقل مركز العمليات إلى مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وسيكون هذا المركز محورياً إعلامياً لعمليات الأمم المتحدة للسلام، وذلك بتيسير تبادل وتنسيق المعلومات بين الميدان والمقر في جميع المراحل، وبخاصة في حالات الأزمات. وسيكفل وضع المركز في مكتب وكيل الأمين العام التنسيق الوثيق مع الإدارة العليا وتوفير معلومات فعالة في الوقت المناسب وفي حالات الأزمات أو الطوارئ.

٢ - مكتب العمليات

٣٦ - ستظل رئاسة مكتب العمليات عند مستوى مساعد الأمين العام. وسيكون دوره تزويد البعثات بالتوجيه والدعم السياسيين وفي مجال الاستراتيجية والسياسة العامة والتشغيل. ولذلك سيستمر في توفير التوجيه الاستراتيجي والتنفيذي لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك التوجيه الفني للميدان، مع تحقيق التنسيق والتكامل للمدخلات الخاصة بالبعثات الواردة من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وكذلك من سائر الإدارات والوكالات والصناديق والبرامج، عملاً على تعزيز تنفيذ ما يحدده مجلس الأمن من ولايات وأهداف سياسية. وسيعمل مكتب العمليات أيضاً على إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه عمليات حفظ السلام وتشجيع الاتفاق على هذه الحلول وتنفيذها. وسيدعم المكتب عمليات حفظ السلام سياسياً وفنياً حيال أطراف النزاع وغيرهم من الأطراف المهمة بالأمر وينقل شواغلهم إلى أعضاء مجلس الأمن وجميع المساهمين وبالعكس.

٣٧ - وسيواصل مكتب العمليات أيضاً الإشراف على عملية تخطيط العمليات الجديدة والجارية وذلك بتوفير الإطار العام، وتحديد خيارات لسير العمل، وقيادة بعثات استطلاعية ميدانياً، وتحقيق التنسيق والتكامل للمدخلات الواردة من الإدارة ذاتها وسائر الكيانات، بما في ذلك الجوانب العسكرية والمتعلقة بالشرطة والإنسانية والانتخابية والمتعلقة بحقوق الإنسان وغير ذلك من الجوانب، بوضعها في خطة شاملة لموافقة مجلس الأمن عليها.

وسيكون المكتب مسؤولاً أيضاً عن الوفاء بالتزام الأمانة العامة برفع تقارير إلى المجلس عن عمليات حفظ السلام. ومن الضروري، نظراً إلى ازدياد حجم وتعقد الطلبات، توفير المزيد من الموارد، حتى يتسنى لمكتب العمليات القيام بدوره القيادي في تحقيق التخطيط المتكامل وتوفير التوجيه السياسي للبعثات الميدانية.

٣٨ - ولتحقيق هذا الهدف، هناك ثلاثة تغييرات أساسية يُقترح إدخالها على مكتب العمليات:

- (أ) زيادة عدد الشعب الإقليمية التي يرأسها مديرون من ثلاث إلى أربع، وذلك بتقسيم شعبة أفريقيا إلى شعبتين كاملتين؛
- (ب) تزيد كل شعبة بقدرة سياسة كافية، وكذلك باختصاصيين مخصصين ومتفرغين في المجال العسكري ومجال الشرطة والدعم، داخل الأفرقة التنفيذية المتكاملة؛
- (ج) إنشاء وحدة في مكتب العمليات لدعم رسم وتنفيذ عملية التخطيط المتكامل للبعثات.

الحاجة إلى شعبتين لأفريقيا

٣٩ - بالإضافة إلى توفير الإدارة والتوجيه الشاملين والفعالين لجميع الموظفين في شعبهم الإقليمية، سيستمر مساعد الأمين العام للعمليات في الاعتماد على المديرين الإقليمية في الإحاطة أساساً بوضع استراتيجيات وخطط البعثات الجديدة؛ والخروج المقترح على الاستراتيجيات والخطط القائمة؛ والإجراءات الموصى باتخاذها على مستويات أعلى لمواجهة ما يطرأ على الأرض من مآزق أو أزمات سياسية تهدد سلامة الموظفين وأمنهم و/أو قدرة البعثات على القيام بولاياتها. وفيما يتعلق بجميع المسائل السالفة، سيستمر المديرون الإقليميون في الاتصال بمحاورى الدول الأعضاء الرفيعة المستوى، وبأطراف النزاع، ورؤساء البعثات ونوابهم ذوي الصلة، والنظر في منظومة الأمم المتحدة وفي المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الشريكة. وفي هذا السياق، ينشئ المديرون الإقليميون ويرأسون هذه الأفرقة العاملة وفرق العمل الموجودة داخل الإدارات والمشاركة فيما بينها، ويوفدون بعثات إلى الميدان ويرأسونها، حسب المقتضى.

٤٠ - وهذه مسؤولية ثقيلة للغاية على كل من المديرين الإقليميين، ولكنها ليست أثقل مما هي فيما يتعلق بشعبة أفريقيا. فنصف عمليات حفظ السلام في العالم الآن تجري في أفريقيا، وتشكل هذه العمليات ٧٥ في المائة من مجموع عمليات الأمم المتحدة المنشورة لحفظ السلام. ويكاد حجم شعبة أفريقيا يبلغ ضعف حجم سائر الشعب الجغرافية، ويزداد

التعقد الهيكلي لهذه الشعبة بسبب البعثات التي تتحمل مسؤوليتها، فضلا عن فريق دعم حفظ السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يوجد الجزء الأكبر منه في أديس أبابا. ونادرا ما تقتصر المنازعات في أفريقيا على الخلافات الحدودية، فهي تشكل مزيجا متشابكا من المنازعات بين الدول وداخل الدول والمنازعات الإقليمية التي تدخل فيها عناصر الأعراق والحكم والمواطنة والموارد، التي تتطلب بالتالي ولايات متشابكة لحفظ السلام. ويتعامل مدير شعبة أفريقيا الآن مع زهاء ١٠ بعثات تشمل عمليات وأفرقة دعم وتخطيط.

٤١ - إنني أقترح إنشاء شعبتين تركزان على أفريقيا للتأكد من أن هذه القارة التي هي في ميسيس الحاجة إلى دعمنا لحفظ السلام تحصل على أفضل مساعدة يمكننا تقديمها. وسيتولى مدير شعبة أفريقيا الأولى إدارة عمليات السلام في السودان، بما في ذلك دارفور، وفي شرق ووسط أفريقيا، وسيدعم بناء القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام، والعملية الجارية في إثيوبيا وإريتريا، والتخطيط لاحتمال إنشاء عملية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتنفيذ تعليمات مجلس الأمن الخاصة باستعراض إمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام في الصومال تابعة للأمم المتحدة على إثر نشر بعثة الاتحاد الأفريقي هناك (انظر قرار المجلس ١٧٤٤ (٢٠٠٦)). وسيدير مدير شعبة أفريقيا الثانية العمليات في منطقة غرب أفريقيا والبحيرات الكبرى، بما في ذلك العمليات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وكوت ديفوار وليبيريا.

إنشاء أفرقة تنفيذية متكاملة في الشعب الإقليمية

٤٢ - إن أهم تغيير في الدور الراهن لمكتب العمليات ومسؤولياته وتشكيله وموظفيه يتعلق بتشكيل سبعة أفرقة تنفيذية متكاملة في الشعب الإقليمية الأربع (اثان في أفريقيا الأولى، واثان في أفريقيا الثانية، واثان في شعبة آسيا والشرق الأوسط، وواحدة في شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية). وسيكون كل واحد من الأفرقة التنفيذية المتكاملة السبعة مسؤولا عن بعثتين كحد أدنى (بما في ذلك عملية واحدة على الأقل تكون كبيرة ومركبة ومتعددة الأبعاد) وأربع بعثات كحد أقصى. والمقترح أن يضم كل من الأفرقة التنفيذية المتكاملة اثنتين من الاختصاصيين العسكريين واثنتين من الاختصاصيين في مجال الشرطة واثنتين من اختصاصيي الدعم، بالإضافة إلى عدد تكميلي من الخبراء السياسيين يتوقف على حجم وتعقد البعثات المعنية.

٤٣ - ويعكس تشكيل الأفرقة، الذي يرد بالتفصيل في الوثيقة A/61/858/Add.1، أهمية التنسيق الفعال المطلوب بين مكتب العمليات ومكتب دعم البعثات والشعبة العسكرية وشعبة الشرطة، فيما يتعلق بنشر البعثات وتخطيطها وإدارتها ودعمها. وغالبا ما يكون هذا

التنسيق أكثر الأمور تضيقاً للوقت وأكثرها حساسية من حيث التوقيت، لأن هناك القليل من المسائل العسكرية ومسائل الشرطة والدعم غير المترابطة التي يحتمل ألا تؤثر إحداها على الأخرى، والتي لا تترتب عليها آثار سياسية، أو قد لا يكون لها أثر حاسم على قدرة البعثات على الاضطلاع بولايتها. وهذه المكاتب المعنية تعتمد بالمثل على الإرشادات والتوجيهات الواردة من مكتب العمليات في وضع استراتيجياتها وخططها وأولوياتها المتعلقة بالعمل.

٤٤ - وقد كانت كثافة وتواتر التفاعل المطلوب بين هذه الجهات الفاعلة فيما يتصل بالمسائل الاستراتيجية ومسائل السياسة العامة والتخطيط والعمل اليومي دافعا للإدارة إلى التفكير في إيجاد أشكال أمتن للتكامل. ولذلك اقترحت "عمليات السلام ٢٠١٠" تشكيل أفرقة متخصصة متفرغة داخل الشعب الإقليمية تضم اختصاصيين سياسيين واختصاصيين عسكريين وفي مجالي الشرطة والدعم. وسيؤدي إنشاء هذه الأفرقة إلى تمكين مكتب العمليات بشكل أفضل من أداء دوره في تحقيق التكامل، وسيكون خطوة كبيرة إلى الأمام صوب نهج "إدارة المصفوفة" المتبع في تخطيط وإدارة البعثات والموصى به في تقرير الإبراهيمي في عام ٢٠٠٠.

٤٥ - وجرى النظر في خيارات متعددة فيما يتعلق بأدوار هذه الأفرقة ومسؤولياتها وتشكيلها وأعدادها، بما في ذلك الممارسات التي وجه اهتمام الإدارة إليها الخبراء الاستشاريون في مجالي الإدارة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية. غير أن القرارات النهائية بشأن أي من الخيارات قيد النظر أرجئت، انتظاراً لالتهاء من مراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية للهيكل الإداري لإدارة عمليات حفظ السلام.

٤٦ - وقد خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن المفهوم الذي تقترحه إدارة عمليات حفظ السلام - وهو هيكل مصفوفي يضم فيه أفرقة المشاريع المتكاملة موظفين يأتون من كل شعبة فنية - يمكن أن يساعد في إيجاد آلية أكثر شمولاً وفعالية لتخطيط وإدارة ودعم البعثات بشكل متكامل وفعال (انظر A/61/743). وستتألف الأفرقة من اختصاصيين سياسيين في مجال الدعم وعسكريين في مجال الشرطة. وستسترشد الأفرقة التنفيذية المتكاملة أيضاً بخبرة أقسام أخرى في الإدارة ليست كبيرة في حجمها بما يبرر الاحتفاظ بمركز مستقل للمسؤولية الفنية يتفق مع وجود دائم لها في الأفرقة، وستعتمد الأفرقة التنفيذية على خبرة هذه الأقسام (ومنها الشؤون العامة؛ والإجراءات المتعلقة بالألغام؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والإصلاح القضائي والقانوني؛ ونظم السجون؛ وقضايا الجنسين؛ وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وأفضل الممارسات؛ والتقييم؛

والشراكات). وستشكل هذه الأفرقة، من خلال الاتصال الوثيق مع هؤلاء المستشارين والخبراء ذوي الصلة في سائر إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، الجزء الأساسي من فرق العمل المتكاملة للبعثات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٤٧ - وقد رحب مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالمبادرة المتعلقة بالأفرقة التنفيذية المتكاملة، بشرط القيام على نحو كاف بتحديد النتائج المتوقعة، والمسؤوليات، وتفويض السلطة للأفرقة والمديرين المباشرين الفنيين أو تمكينهم؛ وتوفير التدريب اللازم للموظفين المشتركين في الأفرقة فيما يتعلق بالعقيدة والأدوار والمسؤوليات ذات الصلة بالموضوع؛ واستحداث آلية مناسبة ومنصفة لتقييم الأداء لترسيخ الإبلاغ المزدوج من جانب أعضاء الأفرقة لقادة الأفرقة والمديرين الفنيين. وقد قبلت إدارة عمليات حفظ السلام كل التوصيات. واتفقت الإدارة أيضا على أن صلاحيات فرق العمل المتكاملة للبعثات على نطاق المنظومة بحاجة إلى بحثها وتنقيحها بالتشاور مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، مع مراعاة تشكيل الأفرقة التنفيذية المتكاملة.

٤٨ - وستكون الأفرقة التنفيذية المتكاملة مسؤولة، بتوجيه شامل من المدير الإقليمي، عن توفير الدعم اليومي لجميع جوانب عمليات السلام، بما في ذلك تنسيق وإعداد التوصيات للإدارة العليا فيما يتصل بتخطيط وتنفيذ الاستراتيجية السياسية، ونهج الأمم المتحدة الشامل، والأهداف التشغيلية المتكاملة. وستوفر الأفرقة توجيهها للميدان بشأن تنفيذ الأهداف التشغيلية، والمعايير القياسية للبعثات، ومسائل إدارة البعثات، وستساعد في مراقبة تنفيذ الولايات. وستعمل الأفرقة التنفيذية المتكاملة على تكامل واستعراض الاحتياجات من الموارد التشغيلية والتوصية بها للإدارة العليا على نطاق البعثات من أجل الموافقة عليها، كما ستعطي توجيهات للموظفين العسكريين وموظفي الشرطة والدعم في مجال تدبير ونشر الموظفين والمعدات.

٤٩ - وهناك وظيفة حاسمة للأفرقة التنفيذية المتكاملة، هي أن تكون بمثابة نقطة تعامل الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وشرطة والشركاء من داخل الأمم المتحدة وخارجها مع المسائل المتعلقة بتخطيط وتنفيذ عمليات حفظ سلام متكاملة، والحاجة إلى ذلك أكدتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٧. والخلاصة أن الأفرقة ستوفر للبعثات، للمرة الأولى في إدارة عمليات حفظ السلام، قدرة على الإدارة المتكاملة، مما سييسر أكثر على العديد من الجهات الفاعلة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، في المقر وفي الميدان، أن تتاح لها نقطة واضحة تعالج عندها شواغلها وأسئلتها؛ وبعد ذلك توجه صوب مركز المسؤوليات المناسب.

٥٠ - ويجب أن يكون الاختصاصيون العسكريون والاختصاصيون في مجال الشرطة والدعم متمتعين بأقدمية كافية تمكنهم من تقديم مشورة قائمة على الخبرة يعتدّ بها، ومن العودة إلى مراكز المسؤولية الفنية لتنسيق المهام الحاسمة المفصلة في الوثيقة A/61/858/Add.1 والإشراف عليها. على أنهم لن يتحملوا مسؤولية تعبئة وتوزيع الموارد أو الخطط والسياسات والإجراءات والنظم الفنية التي تقوم عليها عمليات إدارة هذه الموارد في الإدارات والمكاتب والشعب الفنية. وسيشمل ذلك، في حالة اللوجستيات، الموظفين والموارد المالية اللازمة لإدارة الدعم الميداني ومكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة والأفراد ذوي الزي العسكري. ويرد في الوثيقة A/61/858/Add.1 مزيد من التفاصيل عن مهام وتشكيل الأفرقة التنفيذية المتكاملة وما يتصل بها من موارد.

٥١ - وفيما يتعلق بترتيبات الاختيار والإبلاغ وتقييم الأداء، فإن مراكز المسؤولية الفنية - إدارة الدعم الميداني ومكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة - ستحدد المرشحين المناسبين للأفرقة التنفيذية المتكاملة إما من مناطقها أو من خلال التعيين والتدريب بالتنسيق مع قادة الأفرقة. وسيكون قادة الأفرقة هم الرؤساء المسؤولون الأوائل والمديرون الإقليميون الرؤساء المسؤولين الثواني بالنسبة إلى الاختصاصيين العسكريين والاختصاصيين في مجال الشرطة والدعم في الأفرقة وسيكون المديرون المتصلون بالموضوع في إدارة الدعم الميداني ومكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة مراقبين آخرين.

إنشاء وحدة لعملية التخطيط المتكامل للبعثات

٥٢ - سيتوقف النجاح في تنفيذ العمليات المتكاملة لحفظ السلام على مدى وجود عمليات مترابطة ومتكاملة للتخطيط والدعم الاستراتيجيين والتشغيليين. وستشكل الأفرقة التنفيذية المتكاملة الجزء الأساسي من فرق العمل المتكاملة للبعثات في وضع الخطط الاستراتيجية والتشغيلية وتوفير الدعم المتكامل لمنظومة الأمم المتحدة. وتعد عملية التخطيط المتكامل للبعثات الأداة الرئيسية في يد منظومة الأمم المتحدة لوضع استراتيجيات وعمليات متكاملة على مستوى المقر والميدان. وفي الأعوام الأخيرة، شددت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام على أهمية التطوير المستمر لعملية التخطيط المتكامل للبعثات (انظر A/60/19، الفقرات ٩١-٩٣)، وقد تحقق تقدم كبير بالفعل في هذا الصدد. إن ضمان الاستفادة الفعالة من عملية التخطيط المتكامل للبعثات يتطلب استمرار توفير الخبراء للدعم التخطيطي للأفرقة التنفيذية المتكاملة وفرق العمل المتكاملة للبعثات في المقر والميدان، من خلال تقديم المشورة ووضع نماذج، وتوفير التدريب المتكامل، ومواصلة تحديث إطار عملية التخطيط المتكامل للبعثات حتى تنعكس فيه الدروس المستفادة وتطور ممارسات حفظ

السلام. والمقترح إيجاد قدرة مخصصة لدعم عملية التخطيط المتكامل للبعثات لتوفير هذا الدعم. وسيجري توفير التوجيه لجميع ذوي الصلة من موظفي الإدارتين في المقر والميدان. وقد أشرت في تقريرتي عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/61/668) إلى أن عملية التخطيط المتكامل للبعثات، بوصفه وسيلة للتخطيط المتكامل، يجب أن توجه التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وشركائهما الأساسيين في الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج وغيرها من الكيانات، حسب المقتضى.

٣ - مكتب الشؤون العسكرية

٥٣ - هناك ثلاثة تغييرات أساسية يقترح إدخالها على الشعبة العسكرية الراهنة، مع مراعاة ما ذهبت إليه اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام من أن المستوى الحالي للموارد يفرض قيوداً لا مفر منها على نطاق وعدد البعثات التي تستطيع إدارة عمليات حفظ السلام تنفيذها وإدارتها بفعالية (انظر A/60/19، الفقرة ٨٣).

٥٤ - فأولاً، وكما أوصت اللجنة الخاصة، أقترح أن ترفع الجمعية العامة وظيفة المستشار العسكري إلى رتبة مساعد الأمين العام. وهذا التعيين، الذي يضاهي رتبة اللفنتات جنرال (الفريق) في المسميات العسكرية، سيكفل للمستشار العسكري أن يكون في رتبة توازي على الأقل رتبة جميع قادة القوات وكبار المراقبين العسكريين في الميدان. وسيكون ذلك ملائماً لنوعية ومستوى ونطاق المشورة المتوقع أن يقدمها المستشار العسكري إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، نظراً إلى أن مهام العناصر العسكرية في الميدان تزداد في تعقدها وشمولها. ويضاف إلى ذلك أن عدد موظفي الأمم المتحدة العسكريين في الميدان ارتفع إلى ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠، والمتوقع أن يزيد أكثر من ذلك بكثير في العام المقبل. والمقترح أن تعاد تسمية الشعبة العسكرية لتصبح مكتب الشؤون العسكرية لبيان تعزيز قيادة الشعبة.

٥٥ - وثانياً فإن الهيكل الحالي للشعبة العسكرية، المتألف من مكتب المستشار العسكري ودائرة التخطيط العسكري ودائرة تكوين القوات والدائرة الحالية للعمليات العسكرية، سيستمر تطبيقه على مكتب الشؤون العسكرية. غير أن كل دائرة من الدوائر في حاجة إلى تعزيز، ولا سيما دائرة التخطيط العسكري التي سيزداد العبء أكثر في العام القادم على مخططيها العسكريين الـ ١٥. وترد معلومات مفصلة عن وظائف الدوائر الثلاث في الوثيقة A/61/858/Add.1.

٥٦ - وثالثاً فإن هناك حاجة إلى مزيد من الضباط العسكريين لتشكيل الأفرقة التنفيذية المتكاملة في مكتب العمليات، ولإلحاقهم بوحدات أخرى في إدارة عمليات حفظ السلام

وإدارة الدعم الميداني لضمان الإدراج الأعمق للمشورة العسكرية الفنية في عمليات كلتا الإدارتين.

٤ - مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٥٧ - من الجوانب الأساسية لتقرير الإبراهيمي تشديده على أهمية سيادة القانون والنظام العام لتحقيق الأمن والسلام المستدامين في البلدان الخارجة من منازعات. ولكي تكون الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون فعالة، يجب أن تقودها سلطات البلد المضيف وتنفذها الجهات الفاعلة الوطنية. ويجب أن تتاح الخبرة والموارد الدولية لمساعدة حكومات البلدان المضيفة في هذا الشأن. ويجب أن تركز هذه الجهود على ثقافة البلد المضيف وإطاره القانوني، بما في ذلك المعايير الدولية التي يعتمدها البلد، لا على نماذج مجلوبة. وفي هذا السياق، أكد الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام الحاجة إلى اتباع نهج شامل كلي إزاء سيادة القانون يشمل عناصر للشرطة والقضاء والقانون والإصلاحات في عمليات الأمم المتحدة للسلام، وحث على اتباع نهج معزز ومتكامل إزاء سيادة القانون والأمن. وفيما تلا ذلك من أعوام، ازداد اعتراف الدول الأعضاء بالحاجة إلى تعزيز سيادة القانون وإنشاء مؤسسات أمنية أساسية مستدامة، باعتبار ذلك من الجوانب الأساسية لحفظ السلام.

٥٨ - وأخذت إدارة عمليات حفظ السلام، منذ عام ٢٠٠٣، تخطط وتختار وتنشر عناصر قضائية و/أو عناصر تتعلق بالسجون في جميع البعثات الجديدة لحفظ السلام. وفي غضون ذلك، ازداد الطلب على الشرطة في عمليات السلام بطريقة مطردة. وهناك في الوقت الراهن ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ ضابط شرطة تابعين للأمم المتحدة صدر الإذن بهم في ١٨ عملية سلام. وقد شددت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام على أهمية إيجاد قدرة تكفل سيادة القانون في بداية عمليات حفظ السلام، وأكدت احتمال الحاجة إلى موارد في هذا المجال (انظر A/60/19، الفقرات ١٢٤-١٢٦).

٥٩ - وقد دلت دروس العقد الماضي لحفظ السلام أيضا على أن تحقيق وإصلاح سيادة القانون بعد انتهاء النزاع يتوقفان على وجود مستوى أولي من الأمن. ويعتبر نزع السلاح الشامل وإيجاد استراتيجيات ومؤسسات أمنية وطنية تعمل في ظل سيادة القانون أمرا ضروريا لتطوير الإصلاح القضائي والقانوني الخاص بالإصلاحات والشرطة. وقد أدى التسليم بذلك إلى الشروع في النظر الشامل المشترك بين الوكالات في دور الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن. ومع أن هذه العملية ما زالت مستمرة، فإنها تؤكد الارتباط بين سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وكجزء من هذا الجهد المبذول على نطاق المنظومة، أنيطت

بإدارة عمليات حفظ السلام مهمة إيجاد قدرة مشتركة بين الوكالات لدعم جهود الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن.

٦٠ - وفي موازاة ذلك، قامت منظومة الأمم المتحدة باستعراض شامل للأدوار والمسؤوليات في مجال سيادة القانون، بما في ذلك في سياقات حفظ السلام، وهو ما ينعكس في تقرير الأمين العام المعنون "لنوحّد قوّانا: تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل سيادة القانون" (A/61/636-S/2006/980 و Corr.1). وكجزء من هذه الترتيبات المقترحة على نطاق المنظومة، ستواصل إدارة عمليات حفظ السلام المساعدة في دعم الشرطة ووكالات إنفاذ القوانين والنظم القضائية والقانونية ونظم السجون في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وسيطلب ذلك التركيز على الشركاء والعمل معهم في مهام دعم سيادة القانون.

منصب الأمين العام المساعد المقترح لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٦١ - أوصت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام برفع مستوى مستشار شؤون الشرطة إلى مستوى الأمين العام المساعد (A/60/19، الفقرة ١٧٢). وفي ضوء جهود الأمم المتحدة لوضع نهج متكامل لإزاء سيادة القانون تقوم فيه الشرطة بدور مركزي والمسؤوليات التي أنيطت على نطاق المنظومة بإدارة عمليات حفظ السلام، يُقترح إنشاء وظيفة جديدة لأمين عام مساعد يرأس مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في الإدارة. وسيقوم هذا الشخص بمراقبة وتوجيه أنشطة الأمم المتحدة في مجال الشرطة، والقضاء والإصلاحات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن إيجاد قدرة جديدة في مجال إصلاح نظام قطاع الأمن والإجراءات المتعلقة بالألغام.

٦٢ - وسيكون مكتب الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، كجزء من جهوده من أجل إيجاد نهج مترابط على نطاق المنظومة لدعم توفير الأمن وسيادة القانون والمؤسسات الأمنية المستدامة، مسؤولا عن الاتصال بالفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون. وسينظم المكتب تقديم الإرشاد والتوجيه للأفرقة التنفيذية المتكاملة والبعثات الميدانية في المجالات الداخلة في مسؤولياته.

تعزيز شعبة الشرطة

٦٣ - كان عمل الشرطة في الأعوام الأخيرة من أكثر المجالات نموا بشكل ملحوظ في حفظ الأمم المتحدة للسلام. وتكاد تكون عناصر الشرطة اليوم من معالم كل عملية لحفظ السلام، وقد اتسعت أدوار ومسؤوليات شرطة الأمم المتحدة اتساعا كبيرا. ويتعين تعزيز

شعبة الشرطة نظرا إلى نطاق واتساع مسؤولياتها، حتى تتأكد قدرتها على متابعة هذا النمو وتوفير المستوى المناسب من توجيه وإدارة ودعم المقر لعناصر الشرطة.

٦٤ - ومن جوانب الطبيعة المتغيرة لعمل شرطة الأمم المتحدة تزايد الاستعانة بوحدة الشرطة المشكلة لدعم الترتيبات الأمنية في البعثات الميدانية. وتؤدي وحدات الشرطة المشكلة دورا مهما في مساعدة الشرطة المحلية ووكالات إنفاذ القوانين على تحقيق النظام والأمن العام في البيئات القلقة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قامت عملية واحدة فقط من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بنشر وحدة شرطة مشكلة. أما اليوم فهناك ٣٥ من هذه الوحدات في ٦ عمليات تضم قرابة ٤٠٠٠ ضابط شرطة. ومن المحتمل أن يزيد هذا العدد، فهناك نشر محتمل لما يصل إلى ٢٠ وحدة أخرى في العامين القادمين. والمطلوب تعزيز قدرة شعبة الشرطة على تزويد هذه الوحدات بما يلزم من التوجيه والإرشاد.

٦٥ - ومطلوب أيضا موارد إضافية في مجال دعم التطوير المستمر لقدرة الشرطة الدائمة. ويتمثل دور قدرة التشغيل الأولية للشرطة الدائمة، كما ورد في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، في تزويد عنصر الشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالقدرة على الشروع في العمل بشكل متنسق وفعال وقادر على الاستجابة، ومساعدة البعثات القائمة عن طريق تقديم المشورة وتوفير الخبرة الفنية لها. وقد قامت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٧، باستعراض إنشاء قدرة أولية للشرطة الدائمة، وأعرب الأعضاء عن دعمهم للنظر في تعزيز قدرة التشغيل الأولية هذه بالشكل المناسب. وبناء على ذلك، وفي ضوء الحاجة إلى الاستفادة من الإجراءات المتخذة حتى الآن وتعظيم وفورات الحجم، يقترح التوسع بشكل طفيف في قدرة الشرطة الدائمة.

٦٦ - وأخيرا، وفي ضوء تزايد تكليف شرطة الأمم المتحدة بمهمة الاضطلاع بولايات معقدة في مجال الإصلاح وإعادة التشكيل والبناء داخل أطر متكاملة لسيادة القانون، تزايد الأهمية الحاسمة لتعزيز شعبة الشرطة لقدرتها على الانضمام إلى سائر الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون. ويؤدي العمل كجزء من مكتب متكامل لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية إلى توفير الإطار والهيكل العملياتي اللازمة لتحقيق هذا النهج. وفي الوقت ذاته، ونظرا إلى المسؤوليات الواسعة لمستشار شؤون الشرطة ودور الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من المهم التأكيد من أن مستشار شؤون الشرطة يشارك بشكل كامل ونشط في الإدارة العليا لحفظ الأمم المتحدة للسلام في المقر. وبناء على ذلك سيظل متاحا لمستشار شؤون الشرطة الاتصال المباشر بوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عند الضرورة، وخصوصا فيما يتعلق بمسائل الأزمات والطوارئ.

تعزيز القدرات القضائية والإصلاحية

٦٧ - يدعم قسم القانون الجنائي والمشورة القضائية عمليات السلام من خلال تعزيز النظم القضائية والقانونية ونظم السجون في البلدان المضيفة لحفظ السلام. وقد ظل القسم، منذ إنشائه على شكل وحدة في عام ٢٠٠٣، يدعم نشر ما يزيد كثيرا على ١٥٠ من الموظفين القضائيين وموظفي الإصلاحات، ويعد سجلات دائمة للمرشحين الذين سبق اعتمادهم، ويضع نماذج للتدريب غير المتخصص على سيادة القانون والنظم القضائية والقانونية ونظم السجون، ويعد برنامجا شاملا لتدريب موظفي الإصلاحات. ولا تكفي القدرة الراهنة للقسم لمواجهة الطلبات المتزايدة للبعثات الجديدة والقائمة. وهناك حاجة ماسة في عدد من المجالات التي تحتاج إلى المعالجة، ولا سيما تطوير المبادئ، وتصميم البرامج واستعراضها، والدعم الميداني. ولا غنى عن تعزيز هذه المجالات لملاحقة تزايد العمل في مجال الشرطة والقضاء والإصلاحات في الميدان، ودعم الأفرقة التنفيذية المتكاملة، والمشاركة في العمليات الكثيفة العمالة للتقدير والتخطيط والتقييم.

تعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٨ - قُطعت خطوات واسعة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد تحديد معايير متكاملة، وكان تمويل بعض عناصر نزع السلاح والتسريح من الميزانيات المقررة لحفظ السلام عوناً إلى حد كبير للجهود المبذولة لتحقيق التكامل على نطاق المنظومة. ويجري الآن تجريب نهج متكامل في هايتي والسودان لتحقيق عملية موحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في التطبيق وفي السياسة معاً. وقد أكدت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عناصر أساسية في عمليات السلام وعمليات حفظ السلام (A/60/19، الفقرة ١١٨). إن اقتراح إعادة التشكيل هذا، الذي سيكفل تخطيط الدعم المقدم إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كجزء من نهج متكامل لإصلاح الأمن، سيسرّ إلى حد كبير النظر في كيفية العمل بأفضل طريقة على تنظيم دعم المقر لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تلبية لطلب من اللجنة الخاصة.

إنشاء قدرة لإصلاح قطاع الأمن

٦٩ - طلبت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، اعترافاً منها بأن إنشاء قطاع فعال ومحترف ومسؤول للأمن يعد عنصراً مهماً في الانتقال من حفظ السلام إلى السلام والتنمية المستدامين، إلى الأمانة العامة أن تضطلع بعملية لوضع سياسات مشتركة بشأن

أفضل الممارسات في مجال إصلاح قطاع الأمن، على أن تراعي الكفاءات المتميزة الموجودة لدى الأمم المتحدة (A/60/19، الفقرة ١٢٣).

٧٠ - ومع أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تضم عادة طائفة واسعة من الأنشطة المتصلة بالأمن، بما في ذلك دعم إعادة تشكيل وإصلاح الشرطة ووكالات إنفاذ القوانين وقوات الدفاع، فإن حفظ الأمم المتحدة للسلام لم يضع نهجا منسقا بوضوح لإصلاح قطاع الأمن، كما لم يحدد سياسات أو مبادئ توجيهية استراتيجية وتنفيذية لدعم البعثات في تنفيذ مهام إصلاح قطاع الأمن في الميدان. وليس هناك الآن قدرة في المقر على دعم هذه المهام. ويؤدي غياب التوجيه أو الدعم الاستراتيجي إلى اختلاف سبل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تحديد إصلاح قطاع الأمن وتنفيذه والإبلاغ عنه.

٧١ - إن تحديد سياسة عامة لإصلاح قطاع الأمن وتنفيذه في حفظ السلام يجب أن يكون جزءا من نهج شامل ومتربط على نطاق المنظومة. ولهذا السبب حددت الحاجة إلى إنشاء قدرة مشتركة بين الوكالات لدعم إصلاح قطاع الأمن تكون موجودة في إدارة عمليات حفظ السلام، لتوفير مهام تطوير وتنسيق السياسات الاستراتيجية، وتقديم الدعم إلى جميع البعثات الميدانية والمكاتب والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وسيكون قسم إصلاح قطاع الأمن مركز تنسيق وموردا تقنيا في المقر على نطاق المنظومة لمعالجة المسائل المتصلة بسياسة إصلاح قطاع الأمن لجميع البعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة، فيساهم بذلك في وضع المعايير وتحديد التوجيه الاستراتيجي وأفضل الممارسات، وتوفير المشورة للبعثات الميدانية وعمليات التخطيط فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ الدعم المقدم إلى السلطات الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن.

٥ - شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب

٧٢ - كررت الدول الأعضاء الإشارة إلى أن حجم وتعقد عمليات السلام يحتاجان إلى نهج مترابط لتطوير السياسة العامة لعمليات حفظ السلام، وتوفير التدريب القائم على السياسة العامة، ورصد وتقييم أداء البعثات. ولذلك أقترح إنشاء شعبة للسياسة العامة والتقييم والتدريب في إدارة عمليات حفظ السلام، لتوفير قدرة متكاملة على تحديد مبادئ عمليات السلام وسياساتها العامة، مستنيرة في ذلك بالوقوف المنظم على أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتوحيد وتصميم وتوفير التدريب القائم على المبادئ و/أو السياسة العامة، وتقييم أداء البعثات في القيام بمهامها. وستقوم هذه الشعبة بتوفير الخدمات لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

٧٣ - إن إنشاء هذه الشعبة - التي تتألف من قسم أفضل ممارسات حفظ السلام ودائرة التدريب المتكامل الحاليين، فضلا عن القسمين الجديدين للتقييم والشراكات - سيوفر قدرة متكاملة وموحدة على تقييم أداء البعثات وتنفيذ المهام، وتحديد المبادئ، ونشر السياسة العامة، وتوفير التدريب الموحد. وستكفل الشعبة تدريب الموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام بنفس معايير التدريب التنظيمية للموظفين في باقي الأمانة العامة، وعملا على إيجاد ثقافة تنظيمية مشتركة، وتوفير مستوى واحد لتطوير الموظفين والدعم الوظيفي. وبذلك فإن الشعبة ستعزز إدارة البعثات الميدانية، وتزيد المساءلة، وتوجد منهاجا للأداء المحسّن، سواء داخل الإدارات أو مع الشركاء. وسيؤدي التركيز المستقل على الميدان إلى استنارة أوسع في صنع القرار في المقر وتوجيه البعثات الميدانية، وسيساعد على تحسين الحصول على تعليقات البلدان المساهمة بقوات وشرطة والدول الأعضاء والهيئات التشريعية والشركاء على المسائل التشغيلية. وستؤدي هذه القدرة إلى زيادة كبيرة في كفاءة وفعالية حفظ السلام حيث يكون مطلوبا أكثر - في الميدان.

إنشاء قسم التقييم

٧٤ - إن التقييم الذاتي الشامل لأداء البعثات أساسي لتحديد المجالات التي يتعين فيها تحسين الإشراف الإداري، أو تنفيذ العمليات، أو الأداء. ويمكن للتقييم الذاتي أيضا أن يحدد نواقص السياسة العامة، أو عدم كفاية التدريب، أو عدم الاتساق في نظم الإدارة أو الهياكل، فيؤدي بذلك إلى تحسين الإدارة، وتدعيم الأداء، وتعزيز المساءلة. إن عدم وجود آلية وهيكل وقدرة رسمية للتقييم الدوري لتنفيذ المهام واستخدام الموارد والاقتصاد في الجهد في عمليات السلام يحدّ بشكل جسيم من قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على اتخاذ قرارات مستنيرة وتوفير التوجيه لقيادات البعثات. كما أنه ينال من قدرة وكيل الأمين العام على إجراء تقييمات موقعية لتحديد أسباب أحداث أو اتجاهات معينة، كالارتفاع المفاجئ في حوادث السيارات، ولاتخاذ إجراءات تصحيحية، سواء في شكل سياسات، أو إجراءات تشغيل عادية، أو تدريب.

٧٥ - وتكررت إشارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عدة مناسبات، وكان أقربها فيما يتعلق بمراجعته الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (A/61/743)، إلى حاجة الإدراك إلى إيجاد قدرة خاصة بها للتقييم، للتأكد من قدرة المقر على تقييم أداء البعثات. ويتناول الاقتراح الخاص بإنشاء قسم لتقييم هذه التوصية.

٧٦ - وسيضطلع قسم التقييم بتقييمات مبرمجة للبعثات، ويوفر استجابة مباشرة لتحديد أسباب المشاكل الناشئة والأحداث الخطيرة داخل البعثات، ويحدد وينفذ الإجراءات اللازمة

لقياس مدى استعداد البعثات وفعالية عناصر البعثات والوحدات المشكلة في تنفيذ الخطة التشغيلية للبعثة والتقدم صوب الانتهاء من مهمتها. ومن الأهداف الأساسية للقياسات المرجحة استعراض الأداء على نطاق البعثات من زاوية الاتساق، باستخدام النقاط المرجعية، من أجل تحديد أوجه الضعف العامة التي تحتاج إلى إجراءات تصحيحية شاملة. وستقدم التقييمات، في هذا الصدد، نظرة في الوقت المطلوب إلى أي ثغرة في السياسة العامة أو التنفيذ يتعين سدها لانتهاء بفعالية من مهمة البعثة، وضمان الإدارة التأزرية للموارد وصولاً إلى تحقيق أهداف المهمة بأفضل السبل من حيث الفعالية والتوفير. وستركز التقييمات على أداء البعثات لا على مسائل الالتزام التي تدرج حصراً في اختصاص مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٧٧ - وستكون نتائج التقييم الذاتي هادياً للمتابعة والأنشطة التصحيحية في إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني والبعثات. وستكون هذه النتائج داعمة لرسم السياسة العامة وأفضل الممارسات والتدريب. وستدرج نتائج التقييم الذاتي في التقارير ذات الصلة المرفوعة إلى الهيئات التشريعية المختصة. ولذلك فإن التقييمات ستصبح أيضاً أداة مهمة لتحسين المساءلة أمام الدول الأعضاء بشأن النتائج واستخدام الموارد.

إنشاء قسم الشراكات

٧٨ - شددت الدول الأعضاء على الحاجة إلى إيجاد شراكات أعمق مع شركاء حفظ السلام داخل الأمم المتحدة وخارجها^(١). وعلى الصعيد الاستراتيجي الأوسع، تعد لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام محفلاً مهماً لوضع نهج منسق بين الشركاء الدوليين في ظروف ما بعد الصراع. وفي سياق عملية حفظ السلام، تعتبر الشراكات الفعلية ضرورية لنجاح البعثات الميدانية لأن المهام تزداد تعقداً وعدداً. ويجب الاستفادة في تخطيط البعثات وتنفيذها من النطاق الواسع من القدرات والخبرات التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة جمعها للتأثير في بيئة ما بعد الصراع، بما في ذلك العناصر السياسية والإنمائية والإنسانية وعناصر حقوق الإنسان. وكان هذا المنطق هادياً للأمانة العامة في التزامها بتعزيز تطوير الهياكل

(١) أيدت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قيام علاقة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرتان ٩٣ و ١٧٠). وفي عام ٢٠٠٦، أشارت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام إلى أن قيام شراكة قوية مع الترتيبات الإقليمية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من شأنه أن يؤثر إيجابياً على الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، ورحبت بالاقتراحات الخاصة بتنفيذ طرائق ملموسة للتعاون في التنفيذ (A/60/19، الفقرتان ١٤٥ و ١٤٦).

المتكاملة. وتخطيط وتنفيذ بعثات حفظ السلام في المقر والميدان، تحت قيادة إدارة عمليات حفظ السلام.

٧٩ - وقد عمل عدد من الترتيبات الإقليمية أو يعمل، خارج الأمم المتحدة، على إيجاد قدرات إقليمية لحفظ السلام. وتضيف هذه القدرات أبعادا مهمة إلى الجهود العالمية لحفظ السلام، إذ تساعد في تحقيق استجابة سريعة للطلب على حفظة السلام، بما في ذلك في سياق الأزمات التي تحتاج إلى تعزيز القدرات الحالية للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والانتقال المستدام إلى بناء السلام على مدى أطول بعد خروج عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولهذا السبب كانت الشراكة واحدة من الأولويات الخمس لـ "عمليات السلام ٢٠١٠". وعلى الرغم من اتخاذ عدة تدابير مؤخرا في مجال شراكات حفظ السلام، ودعم الأمم المتحدة لجميع الجهود في منطقة دارفور بالسودان وتعاونها معها، والعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي لدعم الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنه لم توضع ترتيبات وآليات حتى الآن لكفالة التعاون السلس والقابل للتنبؤ به مع الكيانات الإقليمية لحفظ السلام على جميع المستويات.

٨٠ - إن العمل مع شركاء حفظ السلام في المقر خطوة مهمة في بناء نهج منسق وفعال لحفظ السلام في الميدان. وهو أيضا من الآليات الرئيسية للمساعدة في تنفيذ لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام للاستراتيجيات المتكاملة الأوسع نطاقا لبناء السلام، من أجل تعظيم أثر الالتزام الاستراتيجي بعد انتهاء الصراع. ولذلك أقترح إيجاد قدرة للشراكة تقود تشكيل شراكات استراتيجية لحفظ السلام من جانب إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمؤسسات المالية الدولية، وبخاصة البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، فضلا عن الوكالات الإنمائية والإنسانية التي تشارك في عمليات حفظ السلام في الميدان. وسيدعم قسم الشراكات الأفرقة التنفيذية المتكاملة في سياقات محددة تتعلق بالتنفيذ والبعثات، وسيعمل بشكل وثيق مع فريق دعم حفظ السلام التابع للاتحاد الأفريقي، مع تحمل مسؤولية مساعدة الاتحاد الأفريقي في التطوير التشغيلي لقدراته في مجال حفظ السلام.

باء - إدارة الدعم الميداني

٨١ - هناك تحديات هائلة تواجه توفير الدعم والإدارة الفعالين في مجال اللوجستيات والموارد البشرية والإدارة لجميع العمليات الميدانية التابعة للأمم المتحدة. فبعد الإذن بإنشاء

بعثة جديدة، فإن توفير هذا الدعم في وقته المطلوب أمر أساسي للقدرة التشغيلية لهذه البعثة، ولذلك يكون له أثر حاسم على قدرة البعثة على الوفاء بمهمتها. وهناك أيضا أمر حاسم آخر، هو الإدارة الكفؤة والحكيمة للموارد المأذون بها لكل بعثة طوال فترة وجودها. وإدراكا مني لأهمية هذين العنصرين ومدى اتساع ما ينطويان عليه من مسؤوليات، أقترح إنشاء إدارة الدعم الميداني.

٨٢ - وستكون إدارة الدعم الميداني مسؤولة عن تقديم الدعم المخصص إلى عمليات الأمم المتحدة الميدانية، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل الموظفين، والشؤون المالية، والشراء، واللوجستيات، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من مسائل الإدارة والتنظيم العام. وستوفر إدارة الدعم الميداني الخدمات لإدارتي عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية. وسيجري توحيد قدرات المقر الموجودة والمتصلة بالعمليات الميدانية وإلحاقها بإدارة الدعم الميداني، من أجل تعزيز فعالية وترابط الدعم المقدم إلى الميدان وإيجاد رقابة فعالة. وسينقل المكتب الحالي لدعم البعثات، الكائن في إدارة عمليات حفظ السلام، بكامله إلى إدارة الدعم الميداني. على أن من المطلوب تعزيز ملاكه الوظيفي بقدر كبير، ولا سيما لإيجاد القدرة المطلوبة للإدارة العليا التي تمكنها من توفير الدعم الفعال والمتربط والمستجيب لعمليات الميدانية ومن الإدارة الفعالة للموارد التي تقدمها الدول الأعضاء.

٨٣ - وستضم إدارة الدعم الميداني ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- (أ) مكتب وكيل الأمين العام؛
- (ب) مكتب الدعم الإداري الميداني؛
- (ج) مكتب خدمات الدعم المتكامل.

١ - مكتب وكيل الأمين العام للدعم الميداني

٨٤ - سيكون وكيل الأمين العام مسؤولا عن جميع أنشطة إدارة الدعم الميداني. وسيقوم وكيل الأمين العام، نيابة عن الأمين العام، بإدارة جميع أشكال الدعم المقدم إلى عمليات السلام، عن طريق توفير التوجيه الاستراتيجي اللازم الذي يهتدي به برنامج عمل الإدارة. وسيضم مكتب وكيل الأمين العام المكتب الراهن لوكيل الأمين العام، ومهام إدارة المخاطر والمهام القانونية، فضلا عن مهمة أمانة صغيرة مخصصة لتعيينات القيادة العليا.

٨٥ - ولا يستغني أي إطار شامل للرقابة الداخلية عن وجود آلية فعالة لإدارة المخاطر. والحاجة ماسة إلى مثل هذه الآلية في البيئة النشطة للعمليات الميدانية، كما أن إيجاد مثل هذه القدرة لحفظ السلام هو من التوصيات الأساسية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، كما ورد

في تقريره عن الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (A/61/743، الفقرة ٥٠). ولذلك أقترح إيجاد قدرة مخصصة في إدارة الدعم الميداني تساند وكيل الأمين العام للدعم الميداني في إيجاد وتنسيق نهج لإدارة المخاطر في كل جوانب تخطيط وتنفيذ عمليات السلام في الميدان. وتكفل هذه القدرة العمل في مرحلة مبكرة على تحديد المخاطر التي قد تؤثر سلباً على تنفيذ بعثة لحفظ السلام، وكذلك تنفيذ استراتيجيات فعالة للحد من المخاطر.

٨٦ - وهناك أيضاً حاجة إلى إيجاد قدرة قانونية صغيرة في إدارة الدعم الميداني لتسهيل التفاعل الآني الفعال بين الإدارة ومكتب الشؤون القانونية بشأن تزايد حجم مسائل الدعم المحتاجة إلى استعراض قانوني ومشورة خبراء قانونية. والحاجة ماسة أيضاً إلى الخبرة الداخلية في إطار التفويض المقترح للسلطة فيما يتعلق بالمشتريات الميدانية وما يتصل بذلك من احتياجات متشابهة ومتزايدة من المساعدة القانونية بسبب أنشطة الشراء. وسيجري هذا المكتب الاتصال المناسب مع مكتب الشؤون القانونية الذي يعد المصدر المعتمد للمشورة القانونية للمنظمة.

٨٧ - ولا يمكن التقليل من أهمية تعيين موظفين ذوي تأهيل مناسب في وظائف القيادة بالميدان. ومن أولوياتي الأساسية في حفظ السلام تحسين قدرة المنظمة على تحديد واجتذاب رجال ونساء أكفاء ومتنوعين ومتفانين في أعلى المستويات. إن نقل قسم تعيينات القيادات العليا المنشأ حديثاً من دائرة إدارة شؤون الموظفين والدعم إلى مكتب وكيل الأمين العام للدعم الميداني يعكس أهمية هذه المسألة. وهذا سيوفر لوكيل الأمين العام قدرة مخصصة لتحديد ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتلبية الاحتياجات إلى الوظائف العليا المدنية والعسكرية ووظائف الشرطة في العمليات الميدانية. وسيوجد القسم قدرة في مكتب وكيل الأمين العام لوضع نهج استباقي واستراتيجي لتحديد وجذب كبار القادة، من أجل تمكين الأمين العام من اختيار الأفراد ذوي التأهيل الأنسب، مع المراعاة الواجبة للتوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وهذا يكفل تركيز الموارد المخصصة على البحث عن القيادات وإقامة اتصالات وشراكات معها، مما يتيح قدرة معززة على تلبية الاحتياجات الواسعة إلى القيادة في الميدان من حيث البيانات الفنية والأعداد.

٢ - مكتب الدعم الإداري الميداني

مكتب الأمين العام المساعد للدعم الإداري الميداني

٨٨ - سيشرف المكتب المقترح للأمين العام المساعد للدعم الإداري الميداني على أنشطة شعبة الموظفين الميدانيين، وشعبة شؤون الميزانية والشؤون المالية الميدانية، وشعبة السلوك

والرقابة. وسيوفر للإدارة العليا الموسعة القدرة اللازمة لضمان الإدارة الجيدة والتوفير الفعال للدعم الإداري للعمليات الميدانية. وسيكون هذا المكتب مسؤولاً عن المهام الراهنة لشعبة الدعم الإداري التابعة لمكتب دعم البعثات بإدارة عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى السلطات الأخرى التي فوضتها إدارة الشؤون الإدارية في مجالات إدارة الموارد البشرية. وسيكون الأمين العام المساعد مسؤولاً عن الإدارة العامة لبرامج إدارة الدعم الميداني المتعلقة بالشؤون المالية والموظفين والرصد. وسيوفر الأمين العام المساعد أيضاً التوجيه الاستراتيجي، ويحدد السياسة العامة والإجراءات، ويعتمد ويراقب استخدام الموارد الخاضعة للسلطة المفوضة إليه.

٨٩ - وسيكون الأمين العام المساعد مسؤولاً عن التأكد من مراقبة الإدارة للمسائل المتصلة بالدعم الإداري الميداني وإبلاغ الدول الأعضاء بها، وقيامها بإعداد مشاريع الميزانيات وتقارير الأداء الأولية التي تعكس بدقة احتياجات مهام البعثات من الموارد، وتقديمها إلى المراقب المالي والهيئات التشريعية للنظر فيها. وسيشرف الأمين العام المساعد على رسم وتنفيذ السياسات والإجراءات المعززة لحسن سلوك وانضباط جميع موظفي الأمم المتحدة؛ ويعنى بنتائج مراجعة الحسابات ومجالس التحقيق، بما في ذلك تنفيذ التوصيات التي تحسن الإدارة الميدانية؛ ويمارس السلطة المفوضة لشراء السلع والخدمات اللازمة لدعم عمليات السلام في الميدان.

شعبة الموظفين الميدانيين

٩٠ - ظلت إدارة عمليات حفظ السلام، منذ منتصف التسعينات، تمارس طائفة من السلطات المفوضة من مكتب إدارة الموارد البشرية في تعيين الموظفين المدنيين العاملين في العمليات الميدانية التابعة للأمم المتحدة وإدارة شؤونهم. أما الآن فإن دائرة إدارة شؤون الموظفين والدعم التابعة للإدارة تدير شؤون ما يقرب من ١٨ ٠٠٠ موظف مدني يعملون في ٣٣ عملية سلام تابعة للأمم المتحدة. وتقوم الدائرة، بالإضافة إلى ذلك، بتوفير الدعم الإداري، وخصوصاً فيما يتصل باحتياجات السفر لأكثر من ١١ ٠٠٠ من أفراد الشرطة والعسكريين والمراقبين وضباط الأركان التابعين للأمم المتحدة. واليوم تزيد قيمة النفقات الواقعة تحت المسؤولية المباشرة للدائرة، سواء لتطبيق مزايا واستحقاقات الموظفين الدوليين أو احتياجات السفر للمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة، على ٧٠٠ مليون دولار سنوياً. وتشرف الدائرة على تطبيق مزايا واستحقاقات الموظفين المعيّنين محلياً ودفع بدلات الإقامة وبدلات المخاطر في البعثات، التي تبلغ حالياً زهاء ٦٠٠ مليون دولار سنوياً.

٩١ - وأدت ممارسة هذه السلطات إلى وضع إجراءات تركز على الميدان، وبصفة خاصة في مجال آليات النشر السريع. غير أن تطور مهام حفظ السلام والطفرات المتكررة في حفظ

السلام أجهدا النظم والقدرات القائمة. وكان من المحتم، بسبب استمرار معدلات الشغور والدوران العالية وأثرها على إنجاز المهمة، النظر في كيفية اضطلاع الإدارة بمهامها الأساسية في إدارة الموارد البشرية، وكيفية استبدال موظفيها وإدارة شؤونهم. واستجابة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وما طلبته الجمعية العامة إلى الأمين العام من التقدم باقتراحات تتناول، في جملة أمور، إصلاح إدارة الموارد البشرية في المنظمة، قدم الأمين العام مجموعة كاملة من المقترحات تهدف إلى تعزيز رأس المال البشري للمنظمة الحالي والقادم (A/61/255). وركزت اقتراحات الإصلاح بوجه خاص على مواءمة الإطار الراهن للموارد البشرية مع احتياجات أمانة عامة متكاملة ميدانية المنحى تركز على الأنشطة التنفيذية. وأعطت الجمعية توجيهات بشأن تنفيذ بعض هذه الاقتراحات في قرارها ٢٤٤/٦١، وستواصل النظر في غيرها في الجزء الثاني من دورتها الحادية والستين المستأنفة.

٩٢ - وفي غضون عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، قامت إدارة عمليات حفظ السلام أيضا باستعراض شامل لتكوين وعمليات دوائرها لإدارة شؤون الموظفين والدعم. وسعى الاستعراض إلى معالجة الأسباب الدفينة للمشاكل والتأخيرات في نشر الموظفين وإدارة شؤونهم وعدم وضوح حدود المسؤولية في اختيار الموظفين الميدانيين وإدارة شؤونهم^(٢). وفي ضوء الدور الحاسم الذي تؤديه الإدارة الفعالة للموارد البشرية في إنشاء وتشغيل عمليات السلام بنجاح، يصبح من المحتم تعزيز القدرة القيادية والإدارية والتشغيلية في هذا المجال بقدر كبير. ومن هنا يُقترح إنشاء شعبة للموظفين الميدانيين تزود بالموظفين وتمكّن من الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية كاملة، والتعامل مع حجم ونطاق احتياجات البعثات الميدانية من الموارد البشرية. وستشكل شعبة الموظفين الميدانيين من عنصرين كبيرين. وسيضم العنصر الرئيسي الأول الأفرقة المتكاملة لإدارة الموارد البشرية المشكلة أساسا وفق خطوط إقليمية لمعالجة تعيين وسفر وإدارة شؤون جميع الموظفين. وسيضم العنصر الآخر الأقسام المخصصة لتوفير الدعم التأسيسي في مجالات التوجيه المتعلق بالسياسة العامة، والتصميم التنظيمي وتصنيف الوظائف، والتنبؤ بالاحتياجات من الموارد البشرية وتحليل الاتجاهات، والتأكد من الجودة، والتقييم والرصد الذاتيين، والتعيين الخارجي، وإنشاء

(٢) شمل الاستعراض الشامل وضع خرائط العمليات وتقييم النظم القائمة الداعمة لتكنولوجيا معلومات الموارد البشرية. واستفاد الاستعراض أيضا من ملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره عن الفترتين الماليتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعته للهيكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (AP2005/600/18/13)، ومراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لفريق تخطيط الخلافة التابع لإدارة عمليات حفظ السلام (AP2006/600/09)، والشواغل التي أعربت عنها لجنة الخدمة المدنية الدولية، وكذلك توصيات لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة في دورتها السابعة والعشرين، كما اعتمدها الأمين العام.

سجلات للموظفين، والتطوير الوظيفي. وسيجري التوسع في عمليات تفويض الإدارة الآن للسلطات لتشمل تصنيف الوظائف الميدانية، والموافقة على ترقى الموظفين إلى مستويات أعلى، والقرارات التقديرية في إدارة شؤون الموظفين وتطبيق المزايا، وإدارة الموقع الإلكتروني على الإنترنت للإعلان عن الشواغر في عمليات حفظ السلام.

٩٣ - ويرد بيان موجز لدور ومسؤوليات شعبة الموظفين الميدانيين فيما يتصل بإدارة الموارد البشرية في المرفق الثالث لهذا التقرير، ويعكس هذا البيان التوسع في تفويض إدارة الدعم الميداني سلطة إدارة الموارد البشرية. وهذا التوسع في تفويض السلطة لن يؤثر على السلطة المركزية والدور الإنفاذي لمكتب إدارة الموارد البشرية، وهو ما كررته الجمعية العامة مؤخرا في قرارها ٢٦٦/٥٩. وهذا التفويض الموسع سيسبغ على إدارة الدعم الميداني السلطة الكاملة لصنع القرار المطلوبة للعمل بشكل أنجع على تعيين الموظفين الميدانيين وإدارة شؤونهم وتنظيمها. وسيوفر التفويض الموسع أيضا وضوحا أكبر في حدود المسؤولية والمساءلة في هذه المجالات. وستعزز المساءلة الإدارية في المقر والميدان من خلال إدخال خطط عمل للموارد البشرية للبعثات الميدانية في إدارة الدعم الميداني، وهو ما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وإنشاء آلية لجهاز استعراض مركزي.

٩٤ - وتتمتع إدارة عمليات حفظ السلام بالفعل باختصاص ممارسة السلطات التي جرى التوسع في تفويضها في إدارة الموارد البشرية، باستثناء الموارد المطلوبة للاضطلاع بمسؤوليات التصنيف المفوضة مؤخرا. ولهذا السبب، ونظرا إلى الدور المركزي لمكتب إدارة الموارد البشرية ومسؤوليته عن رصد وتقييم ممارسة السلطات المفوضة بشأن الموارد البشرية في البعثات الميدانية، فإنه لا يُقترح نقل موارد من مكتب إدارة الموارد البشرية إلى إدارة الدعم الميداني.

شعبة شؤون الميزانية والشؤون المالية الميدانية

٩٥ - أدى النمو المطرد في حفظ السلام إلى زيادة الميزانية الإجمالية لحفظ السلام بأكثر من الضعف، وأوجد دورات لإعداد الميزانية والإبلاغ عن الأداء، على مدار العام. وأفضى ذلك إلى مستوى غير مسبوق لمذكرات التفاهم التي تتطلب مفاوضات معقدة وإلى تحديات جديدة أمام عملية دفع المطالبات المتصلة بالمعدات المملوكة للقوات. وستواصل إدارة عمليات حفظ السلام توفير الدعم للبعثات السياسية وبعثات بناء السلام التي زادت سبعة أضعاف في الأعوام الخمسة الأخيرة. ومن ناحية أخرى، هناك أيضا في مجال الميزنة والشؤون المالية تحديات جديدة تتمثل في ازدياد تعقد مهام حفظ السلام التي تتطلب وضع ترتيبات مالية جديدة معقدة تضم العديد من الجهات الفاعلة. ومن أمثلة ذلك عناصر جديدة من قبيل

الوحدات البحرية في لبنان، أو ازدياد التعاون مع شركاء جدد، سواء داخل النظام الموحد للأمم المتحدة في مجالات مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أو مع منظمات إقليمية شريكة، كما في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٩٦ - وليست دائرة الإدارة والدعم الماليين التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام مزودة بما يكفي من الموظفين للتعامل مع هذا النمو المطرد الذي يؤثر كثيرا على قدرتها على مساعدة البعثات في صياغة اقتراحات بشأن ميزانياتها وتقديمها في الوقت المطلوب إلى إدارة الشؤون الإدارية. وهذا النقص في القدرة على توفير الدعم العملي للبعثات قبل وضع الميزانيات وفي أثنائه يترجم إلى عملية استعراض مطول من جانب المقرر لتوضيح ومعالجة الشواغل المتعلقة بالجودة بعد تقديم البعثات لميزانياتها إلى إدارة عمليات حفظ السلام لمراجعتها، وهذا يؤدي إلى تأخر تقديم الميزانيات إلى إدارة الشؤون الإدارية والهيئات التشريعية. وستتناول الشعبة المقترحة لشؤون الميزانية والشؤون المالية الميدانية، على مستوى القيادة والإدارة والتشغيل، هذا الشاغل المتعلق بعدم مراعاة حسن التوقيت، بامتلاك القدرة على دعم ومساعدة البعثات في صياغة المقترحات الخاصة بميزانياتها شاملة المبررات الكاملة، مع العمل في الوقت ذاته على توفير الدعم المناسب في مجال مسائل التشغيل اليومي. وستؤدي القدرة المعززة المقترحة إلى تقديم اقتراحات عالية الجودة إلى المراقب المالي.

٩٧ - وسيؤدي تعزيز الملاك الوظيفي لشعبة شؤون الميزانية والشؤون المالية الميدانية إلى تمكين شعبة تمويل عمليات حفظ السلام، التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، من تحويل تركيزها إلى التحليل الاستراتيجي لميزانيات حفظ السلام بدلا من استعراض اقتراحات الميزانيات على المستوى التشغيلي. وسيواصل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات تحمل مسؤولية النطاق الراهن للمهام. ولذلك لن تنقل أي موارد من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات التابع لإدارة الشؤون الإدارية إلى شعبة شؤون الميزانية والشؤون المالية الميدانية.

شعبة السلوك والرقابة

٩٨ - ألقى عدد من عمليات مراجعة الحسابات التي قام بها مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية الضوء على قلة قدرة الإدارة على مجابهة التحديات في مجال السلوك والرقابة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في ضوء ازدياد مسائل السلوك والانضباط التي ظهرت في البعثات الميدانية في الأعوام القليلة الماضية والشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء، وخصوصا اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في تقريرها إلى

الجمعية العامة في دورتيها التاسعة والخمسين والستين^(٣). إن غياب القدرة، على مستوى الإدارة والعمل، داخل إدارة عمليات حفظ السلام على معالجة مسائل السلوك، والاستجابة لمراجعة الحسابات، وإعادة النظر في مجلس التحقيق، ومراقبة الشراء في الميدان يعرّض المنظمة لثغرات في الفعالية والكفاءة التشغيليتين. وينال هذا أيضا من القدرة على الاستفادة بانتظام من الدروس ومن أفضل الممارسات، ويزيد من تعرض المنظمة لخطر إساءة استخدام أو إدارة الموارد.

٩٩ - ولذلك ستحتاج إدارة الدعم الميداني إلى هيكل للسلوك والرصد، وإلى موارد وموظفين مؤهلين للاضطلاع بوجه عام بإدارة وتنظيم ومراقبة توفير الدعم الإداري واللوجستي للعمليات الميدانية، في إطار النطاق الكامل لمسؤوليات الإدارة في مجال إدارة الموارد المالية والبشرية والمادية. وسيعهد إلى شعبة السلوك والرقابة بالموارد والمهام المتصلة بالسلوك ومراقبة سلطات الشراء، وستقوم هذه الشعبة بوضع السياسات والبرامج اللازمة لتعزيز أعلى معايير السلوك؛ والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة في التحقيق والتأديب والمتابعة في قضايا السلوك؛ وتحليل ورصد الاتجاهات وإصدار مبادئ توجيهية للاهتمام بنتائج مراجعة الحسابات والتأكد من اتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة؛ والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن نتائج محال التحقيق؛ وإدارة برنامج تحديد وتفويض سلطة الشراء؛ وتنظيم ومراقبة تقديم توصيات لجنة المقرر للعقود إلى الأمين العام المساعد للدعم الإداري الميداني، والتأكد بذلك من الضوابط والتوازنات في ممارسة الإدارة لسلطاتها المتعلقة بالشراء؛ وتمثيل الإدارة لدى الهيئات التشريعية في المسائل المتصلة بالسلوك، ومراجعة الحسابات، ومحال التحقيق، ومراقبة الشراء في الميدان.

٣ - مكتب خدمات الدعم المتكامل

مكتب الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المتكامل

١٠٠ - سيكون الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المتكامل مسؤولاً عن التوجيه والتنسيق العامين للعمل الفني لمكتب خدمات الدعم المتكامل، وتطوير وتنسيق الدعم المقدم إلى جميع عمليات السلام في مجال اللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيشمل ذلك توفير التوجيه والسياسة العامة والإرشاد للدعم اللوجستي الميداني، وتقديم الدعم المتكامل في مجال تخطيط اللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاحتفاظ بقدرة على الاستجابة للاحتياجات السريعة التطور أو التغير في مجال دعم حفظ السلام. وسيسهم

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، ملحق الدورة رقم ١٩ (A/59/19/Rev.1) و A/60/19 و Add.1.

المكتب أيضا في وضع مفاهيم التشغيل وإعداد الخطط التشغيلية. وسيوفر التوجيه والآليات المناسبة لحل المشاكل إذا نشأت، ويقدر أثر مداورات الهيئات التشريعية للأمم المتحدة على العمليات.

١٠١ - وسيقوم الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المتكامل، علاوة على ذلك، بالإشراف على عمليات الدائرة المقترحة للمشتريات الميدانية التي تركز على الاحتياجات من الدعم المادي وغيره للميدان وتلبي هذه الاحتياجات، والتأكد من أن العمليات منسقة بطريقة تتيح لمكتب خدمات الدعم المتكامل القدرة على تلبية المطالب. ومن المتوقع أن تشارك دائرة المشتريات الميدانية في تدبير ما يقرب من ٢,٢ من بلايين الدولارات للاحتياجات من الدعم المادي والخدمي في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٠٢ - إن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإدارة الفعالة للعمليات الميدانية العالمية ولسلامة موظفي البعثات تجعل تعزيز هذه القدرات من الأولويات. وأقترح رفع الدائرة الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، إلى شعبة تتبع مكتب خدمات الدعم المتكامل. وسيعزز ذلك القدرة في مجال القيادة والإدارة على مواجهة النمو المتواصل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث الحجم والنطاق والتعقد في الميدان، وتطبيق نظم معلومات المؤسسات في الميدان لتمكين البعثات من الاستعانة بالتكنولوجيا لتحسين فعالية التشغيل، ودعم توحيد أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وسيستجيب هذا النهج أيضا لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي قدمها في مراجعته للإدارة في عام ٢٠٠٥ (AP2005/600/17)، وفيها دعا المكتب إلى إيجاد أفضل لهذه القدرة على الاستخدام الأنجع والأكفأ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة الاحتياجات الاستراتيجية للمقر والبعثات الميدانية من المعلومات، من أجل مساعدتهما على إنجاز مهمتهما في حفظ السلام.

١٠٣ - وهناك خدمات حساسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الآمنة لتبادل المعلومات السرية، موزعة بين دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية. وسعيا إلى الحد من الازدواج وتعزيزا لتوفير خدمة موثوق بها ومتصلة للميدان، سيجري تبسيط خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوحيدها في الشعبة المقترحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستكون الشعبة مسؤولة عن التأكد من أن رؤية المنظمة، كما حددها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الشؤون

الإدارية، تتسع لتشمل عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميدانية، بحيث توضع وتُنشر سياسات ومعايير وإجراءات ومبادئ توجيهية خاصة بالميدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومراقبة نفقات البعثات الميدانية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان اتساقها مع استراتيجية الاستثمار في التكنولوجيا العالمية للمعلومات والاتصالات من أجل تحقيق وفورات كبيرة والحد من الإسهاب، وتخطيط وتنسيق وتوجيه جميع عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثات الميدانية حسب الضرورة، وتقدير احتياجات العمل والحلول المطلوبة للميدان في مجال تكنولوجيا الدعم، وإدارة وصلة الشبكة الواسعة.

١٠٤ - وهناك حاجة أيضا في شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تعزيز واسع للأدوار والمسؤوليات في مجال تخطيط وتنفيذ نظم المؤسسات، مثل تطبيقات إدارة محتوى المؤسسة، وإدارة العلاقة مع العملاء، وتخطيط موارد المؤسسة. ولما كان موظفو الميدان سيشكلون أساس قاعدة مستخدمي نظم المؤسسات، فإن الشعبة ستحتاج إلى التأكد من أن احتياجات البعثات الميدانية والمحدوديات التكنولوجية تتحدد وتحلل وتوضع في الاعتبار عند اختيار نظم المؤسسات. وستدير الشعبة أيضا أنشطة التنفيذ والتكامل والدعم وتعالج الأنشطة الإدارية المرتبطة بنظم المؤسسات لجميع البعثات الميدانية.

شعبة الدعم اللوجستي

١٠٥ - سوف يكون تنظيم شعبة الدعم اللوجستي ومهامها الوظيفية الأساسية هما نفسهما القائمان حاليا في شعبة الدعم اللوجستي. بمكتب دعم البعثات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، وذلك باستثناء دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وكما هو مبين من قبل، فإن الدائرة المذكورة مقترح تحويلها إلى شعبة منفصلة عن شعبة الدعم اللوجستي. ولذلك، ستشمل شعبة الدعم اللوجستي ثلاث دوائر، هي: دائرة دعم العمليات، ودائرة النقل والحركة، ودائرة الدعم المتخصص. وسوف تستمر هذه الدوائر في توجيه وتنفيذ الدعم اللوجستي لحفظ السلام على الصعيد العالمي وتوفير التخطيط للدعم اللوجستي المتكامل، والحفاظ على قدرة تسمح بالاستجابة لمتطلبات دعم حفظ السلام المتطورة أو المتغيرة بسرعة.

دائرة المشتريات الميدانية

١٠٦ - إن قدرة إدارة عملية حفظ السلام على التعجيل بإيصال الموارد المادية في الوقت المناسب إلى البعثات الميدانية الجديدة والبعثات المتوسعة حول العالم، تمثل تحديا رئيسيا. وقد

حدثت زيادة معتبرة في قيمة مشتريات بعثات حفظ السلام على مدى السنوات الأخيرة، وبلغ حجمها ١,٤٤ بليون دولار عام ٢٠٠٥. وحدير بالملاحظة أن ما قيمته ٨٣٨ مليون دولار قد اشترته بعثات حفظ السلام من السوق المحلية وأن ما قيمته ٩٣٧ مليون دولار قد اشترته شعبة المشتريات في المقر، وبذلك بلغ المجموع ١,٧٨ بليون دولار. وتقدر قيمة السلع والخدمات المشتراة في عام ٢٠٠٦ بليون دولار، وسيكون ما يتراوح بين ٨٠ و ٨٥ في المائة منها دعماً لحفظ السلام. ولكي تُلبي هذه الطفرة الضخمة في الاحتياجات من الموارد المادية على الصعيد العالمي، يلزم التوسع في وظيفة مشتريات الأمم المتحدة والحفاظ على قوة عاملة فنية مدربة في مجال المشتريات، ووضع إطار لتقييم المخاطر يستخدم في صوغ عملية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية بالتركيز على مهمة حفظ السلام الأساسية.

١٠٧ - وفي الوقت الحالي، يسند النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة مسؤولية نشاط الشراء إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، الذي يفوض هذه المسؤولية بعد ذلك إلى مستوى الأمين العام المساعد بإدارة الشؤون الإدارية. ودائرة المشتريات مسؤولة عن وضع وصون المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالمشتريات. والمبادئ التوجيهية والإجراءات الجارية لا تكاد تفرق بين تلبية احتياجات المقر من المشتريات، التي يمكن التنبؤ بها عادة، واحتياجات العمليات الميدانية من المشتريات، التي تتسم بطابعها الدينامي وبحساسيتها الزمنية. وبينما تتسم أحكام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة المتعلقة بالمشتريات بنطاق عريض يكفي لاحتواء احتياجات الدعم الميداني المحددة تسند سلطة الشراء كلها إلى شخص واحد مسؤول بإدارة الشؤون الإدارية. وسيلزم إجراء تغييرات في القواعد المالية ذات الصلة بالموضوع وفقاً لتنظيم المسؤوليات على النحو المقترح فيما بين إدارة الدعم الميدانية وإدارة الشؤون الإدارية. وهذا سيمكن إدارة الدعم الميداني من وضع إطار إداري وتوجيهي لمعالجة الشروط والمتطلبات التي تنفرد بها المشتريات الميدانية معالجة مناسبة ولتحمل مسؤولية مكافئة للمساءلة التامة عن المشتريات الميدانية.

١٠٨ - ونظراً لأن الشراء الميداني يجري غالباً في ظروف صعبة وأسواق وأطر تنظيمية متخلفة، تلزم قدرة مخصصة منفصلة تزن عوامل القيمة والجودة وحسن توقيت التسليم عند التقدير التام لمتطلبات الولاية.

١٠٩ - وإسناد سلطة مناسبة إلى إدارة الدعم الميداني فيما يختص بالمشتريات الميدانية، بالاقتران بسلطة تعيين موظفي المشتريات في المقر وفي الميدان، من شأنه أن يسفر عن زيادة وحدة الاتجاه وتحسين استجابة عملية الشراء للاحتياجات الميدانية وتبسيط عمليات الشراء مما يؤدي إلى إيصال السلع والخدمات إلى الميدان في وقت أنسب. وهذا من شأنه أن يوضح

الأدوار والمسؤوليات والمساءلة، وأن يزيد من القدرة على ممارسة التحكم في الأولويات والجهود، وأن يمنح رؤية شاملة تلم بمراحل إدارة سلسلة الإمداد كافة. كما سيساعد إدماج المشتريات في منظومة إدارة سلسلة الإمداد، وتبسيط تسلسل السلطة، والمساءلة عن المشتريات على معالجة أوجه الضعف الكامنة في الضوابط المبينة في الجزء الثاني من التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عن حفظ السلام (A/61/264 (Part II))، وذلك بتبسيط سلسلة المسؤولية والسلطة والمساءلة وتقوية تلك السلسلة.

١١٠ - وسوف تحتفظ إدارة الشؤون الإدارية بالسيطرة على وظيفة الشراء في الأمانة العامة فيما يختص بقاعدة بيانات الموردين، ولجنة استعراض الموردين، ودليل المشتريات، وبرنامج التدريب، والموقع الشبكي، كما ستحتفظ بالمسؤولية عنها وبقيادتها، وذلك لمنع أي ازدواج في التشغيل أو الموارد. وسوف تجري تلك الإدارة استعراضا يراعي تماما احتياجات الشراء الميداني وتطور نظم تكنولوجيا المعلومات المشتركة لكل من المشتريات الميدانية ومشتريات المقر. وسوف تخدم لجنة العقود بالمقر، التي تضم ممثلين من إدارة الدعم الميداني، كلا من إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني. ويرد في المرفق الرابع بيان بالأدوار والمسؤوليات التي سوف تُسند إلى دائرة المشتريات الميدانية، وهذا البيان يوضح التوسع في تفويضات سلطة الشراء التي ستتولاها إدارة الدعم الميداني.

جيم - وحدة القيادة وتكامل الجهود

١١١ - إنني أعتقد أن إعادة تنظيم جهود حفظ السلام تتيح إمكانية زيادة السرعة والكفاءة اللتان يقدم بهما الدعم إلى الـ ١٠٠ ٠٠٠ فرد العاملين في الميدان. وهذه أيضا فرصة لتعزيز إدارة ورقابة موارد حفظ السلام التي تقدمها الدول الأعضاء. غير أن النجاح يتوقف على مدى تطبيق مبادئ حفظ السلام السارية في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تؤدي وحدة القيادة دورا حاسما، على النحو الذي أكدته الجمعية العامة مجددا.

١ - ضمان وحدة القيادة في الميدان وفي المقر

١١٢ - في الميدان، سوف يحتفظ بوحدة القيادة بالحفاظ على ما يتمتع به ممثلي الخاصون ورؤساء البعثات من سلطة عامة على جميع عناصر البعثات. وسوف يكون الممثل الخاص أو رئيس البعثة هو السلطة العليا على مستوى البعثة فيما يختص بالعمليات والدعم. ولن تطبق بعد الآن الترتيبات القائمة، التي بموجبها يجد مديرو شؤون الإدارة ورؤساء الشؤون الإدارية أن عليهم التحرك في نطاق تسلسلين إداريين ينتهيان عند الأمين العام المساعد لشؤون دعم البعثات. إذ سيرفع الممثلون الخاصون ورؤساء البعثات تقاريرهم إلى الأمين العام عن طريق

وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وسوف تظل ترتيبات القيادة والسيطرة القائمة لأجل قادة القوات في الميدان دون تغيير.

١١٣ - وفي المقرر، سوف يتمثل حجر الزاوية لوحدة القيادة في إدارة الدعم الميداني التي سوف ترفع التقارير إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وتتلقى التوجيه منه بشأن جميع المسائل التي تدخل فعلا في نطاق صلاحيات إدارة عمليات حفظ السلام الموجودة. وهذا سوف يكفل مطابقة جهود إدارة الدعم الميداني مطابقة تامة للأولويات والاحتياجات التنفيذية لحفظ السلام، وسوف يكفل للإدارتين أن تظلا أيضا في حالة تناسق وتكامل.

٢ - تكامل الجهود

اتخاذ القرارات المشترك على المستوى الأعلى ومحافل تقاسم المعلومات

١١٤ - سوف تخضع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لإطار تعاليمي وسياسي مشترك، ضمانا لتكامل الجهود بينهما.

١١٥ - وسوف تُنشأ في المقر هيئات مشتركة لصنع القرارات على المستوى الأعلى لمعالجة المسائل الشاملة الاستراتيجية المتعلقة بوضع السياسات، والموارد، وإدارة المعلومات، والإعلام، والارتباط بشركاء من الأمم المتحدة ومن خارجها. وسوف يقوم كبار المسؤولين في الإدارتين معاً بمعالجة المسائل الاستراتيجية والطارئة في بعثات معينة من خلال اجتماعات منتظمة ترأسها إدارة عمليات حفظ السلام. وسوف تكون اجتماعات الصباح المشتركة التي يعقدها المديرون والاجتماعات العامة الأسبوعية التي تضم الموظفين ومنصات الموارد المشتركة على الشبكة الإلكترونية الداخلية (الإنترانت). بمثابة الآليات الرئيسية لتقاسم المعلومات تعزيزا لوحدة القيادة والجهود.

الأفرقة التنفيذية المتكاملة

١١٦ - سوف يكون إنشاء الأفرقة التنفيذية المتكاملة في مكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، وهو الأمر المبين من قبل، بمثابة الدافع الرئيسي لضمان تكامل جهود إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في التخطيط والإدارة اليومية لعمليات حفظ السلام. وهذه الأفرقة، المؤلفة من موظفين للشؤون السياسية وضباط عسكريين وضباط شرطة وأخصائيي دعم، والمعتمدة على خبرة مستشارين مواضيعيين آخرين، سوف تكفل معالجة مسائل تخص بعثات معينة وتقتضي اهتمام المستويات الإدارية العليا بإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني معالجة متكاملة. وهذه الأفرقة سوف تكون أيضا

الأداة التي تقدم من خلالها المشورة والتحليلات المعينة الخاصة بالبعثات إلى رؤساء البعثات أو إلى غيرهم من عناصر الإدارة العليا لعمليات حفظ السلام.

الموارد المشتركة

١١٧ - تيسيرا لتكامل الجهود واتساق السياسات العامة وضمانا لكفاءة استعمال الموارد، سوف يقدم عدد من القدرات الدعم لكل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وعلى النحو المبين في الفقرة ٢٩ أعلاه، سوف يكون هناك كبير موظفين بمكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، يتولى مسؤولية المسائل المتعلقة بتكامل الإدارتين معا. أيضا، فإن كبير الموظفين سوف يرأس لجنة إدارة المعلومات، التي تضم ممثلين لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني معا.

١١٨ - وسوف تتقاسم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أيضا قدرات وضع السياسات العامة، والتعاليم المشتركة، وأفضل الممارسات، والتقييم، والتدريب؛ وهذه القدرات كلها سوف تتجمع في شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. وهذه الشعبة سوف تكون مقدمة خدمات إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني وفضلا عن البعثات الميدانية. وهذا النهج من شأنه ضمان تطبيق نهج ومعايير مشتركة في الإدارتين معا وفي البعثات الميدانية. وسوف تعتمد الإدارتان أيضا على قدرة الشراكة الاستراتيجية الجاري إنشاؤها في تلك الشعبة.

١١٩ - كما أن القدرة الإعلامية وقدرات إدارة الأزمات التي يملكها مركز العمليات، والموجودة معا بمكتب وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام، سوف تخدم الإدارتين معا وسوف تساعد على ضمان وجود استجابة متكاملة للأزمات والطوارئ في الميدان.

١٢٠ - وفي الوقت نفسه، سوف تملك إدارة الدعم الميداني قدرة متكاملة تسمح لها بمعالجة المسائل المتصلة بسلوك وانضباط كافة فئات الموظفين. وسوف تقدم أيضا دعم الأمانة لعملية الاختيار لشغل المناصب القيادية الكبرى في الميدان. كذلك، سوف تقدم الإدارة المذكورة الدعم التقني اللازم للإدارتين معا لاستحداث متطلبات تكنولوجيا المعلومات وإدارتها.

١٢١ - وسوف يقدم مكتب تنفيذي معزز الدعم الإداري لكل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وهذا المورد المشترك سوف يكفل اتساق تطبيق سياسات الموارد البشرية والإدارة المالية في شتى أنحاء الإدارتين معا. وفي مجالات إدارة الميزانية، سوف يكون هناك عدد من عناصر المقترحات لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني،

وهذه العناصر ستكون ذات طابع شامل. ولما كان الأمر كذلك، فإن إعداد مقترحات الميزانية سوف يقتضي درجة عالية من التشاور والتنسيق بين الإدارتين، وهذه عملية يقوم فيها المكتب التنفيذي بدور مركزي. وبالمثل، ففي مجال إدارة الموارد البشرية يعبر إنشاء الأفرقة التنفيذية المتكاملة بإدارة عمليات حفظ السلام، التي ستشمل أخصائيين من عناصر الدعم، عن الحاجة إلى ضمان التنسيق الفعال لعملية إدارة شؤون الأفراد بالإدارتين معا. ووجود مكتب تنفيذي وحيد أمر شديد الأهمية لتيسير الدرجة اللازمة من التنسيق بشأن هذه المسائل.

تشارك إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في الأماكن

١٢٢ - نظرا لأن إدارة عمليات حفظ السلام قد توسعت في السنوات العشر الماضية، فإن مكاتبها وشعبها ووحداتها قد وضعت في حيوز مكتبية منفصلة ومتناثرة في شتى أنحاء الأمانة العامة. وفي الوقت الحالي، يتفرق موظفو تلك الإدارة في أكثر من ٢٠ طابقا وخمسة مباني مختلفة. وهذه الظروف جعلت تنسيق الأنشطة اليومية لمختلف مكاتب تلك الإدارة وتكامل أنشطتها أمرا بالغ الصعوبة وعرقلت الاستجابة لعمليات حفظ السلام في الميدان. وضمانا لوجود صلات عمل وثيقة على جميع المستويات وتكامل حقيقي بين موظفي إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، يجب أن يتواجد موظفو الإدارتين في أماكن مشتركة، إلى أقصى حد ممكن.

١٢٣ - ولأنه لا يوجد في الوقت الحالي بالأمانة العامة أو بأي من المباني التي تستأجرها المنظمة حيز متاح يمكن أن يستوعب موظفي الإدارتين، بما فيهم الموظفون المؤقتون والمتعاقدون الفرادي، يمكن واحد سوف يلزم تعيين مرافق يمكن أن تستوعبهم. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يلزم وضع خطة انتقال تفصيلية لضمان عدم انقطاع الاتصالات بالميدان أو الاستجابة له. وفي هذا الصدد، سأقدم إلى الجمعية العامة أثناء الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والستين باقتراح تفصيلي لإيجاد مكان مشترك لموظفي الإدارتين، مصحوبا بخطة انتقال وما يتصل بذلك من آثار مالية.

فرق العمل المتكاملة للبعثات

١٢٤ - سوف تتمثل آلية رئيسية لضمان تكامل الجهود بامتداد منظومة الأمم المتحدة في الاستعمال المنهجي لفرق عمل متكاملة للبعثات تخدم كل منها بعثة من البعثات الكبرى (على النحو المذكور في الفقرة ٥٢ أعلاه)، وهذه الفرق تضم كافة كيانات منظومة الأمم المتحدة المناسبة للتركيز على القضية المطروحة. وكل فرقة عمل متكاملة للبعثات سوف تضم

بطبيعة الحال ممثلي إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الشؤون القانونية، وكيانات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الطابع الإنساني أو الطابع الإنمائي. وفرق العمل هذه أبعد ما تكون عن هيئات التنسيق، وسوف تتمثل مسؤوليتها في إعداد استراتيجية تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة في عملها. ومتى كان ممكناً، سوف تشكل فرقة العمل التي من هذا النوع في مرحلة مبكرة من العملية (ويفضل إتمام ذلك أثناء مرحلة صنع السلام). يضاف إلى هذا أنها بطبيعة الحال سوف تظل فعالة طوال مرحلة التنفيذ باعتبارها آلية لحل المشاكل، تستمر لضمان عمل منظومة الأمم المتحدة في تآلف بدلا من العمل في تنافر. وقد كانت تجربة فرق العمل المتكاملة للبعثات في الماضي إيجابية؛ ومن المهم الآن تكرار هذه الممارسة الطيبة وجعلها جزءا من جهد المنظمة المعتاد.

١٢٥ - وضمانا لوجود السلطة اللازمة لقيادة الفرق العاملة المتكاملة للبعثات قيادة فعالة، فسوف يرأسها في العادة موظف برتبة مد-٢ أو مد-١، حسب مقتضى الحال، بينما يكون سائر المشتركين برتب فنية ذات مسؤولية. وسوف يقتضي استعمال فرق العمل هذه بصورة أكثر انتظاما موارد إضافية للإدارات المعنية لكي يتسنى لها مواصلة المشاركة الفعالة. وإذا لم تتوافر هذه الموارد، سوف تظل المنظومة معتمدة أشد من اللازم على الترتيبات المؤقتة لضمان تماسك الأمم المتحدة في مجال إدارة النزاعات المسلحة وفضها. وقد أصدرت تعليماتي إلى الإدارات المعنية لكي تضع استراتيجية لتحديد الموارد، وهذه مسألة قد أرجع بشأنها إلى الدول الأعضاء في الوقت المناسب.

دال - دور إدارة الشؤون الإدارية في دعم حفظ السلام ومسؤولياتها في هذا الصدد وما يتصل بذلك من موارد

١٢٦ - سوف تواصل إدارة الشؤون الإدارية وضع السياسات والإجراءات وتوفير الإرشاد والتوجيه والدعم على الصعيد الاستراتيجي لكافة كيانات الأمانة العامة، بما فيها المكاتب الموجودة خارج المقر، في ثلاثة مجالات إدارية عامة، هي الشؤون المالية وشؤون الميزانية، والموارد البشرية، والخدمات المشتركة (المشتريات، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المرافق). والمهام الوظيفية سوف تندرج ضمن مسؤوليات مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومكتب إدارة الموارد البشرية، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومكتب خدمات الدعم المركزية، على التوالي.

١٢٧ - وإضافة إلى ذلك، سوف تواصل إدارة الشؤون الإدارية تمثيل الأمين العام، أو ضمان تمثيله، بشأن الأمور الإدارية فيما يتعلق بهيئات الإدارة ووكالات النظام الموحد والهيئات الاستشارية الإدارية؛ وسوف تواصل رصد المسائل الإدارية الناشئة في شتى أنحاء الأمانة العامة بالتفاعل مع اللجان التنفيذية، وسوف تكون مسؤولة عن الإشراف العام على النظام الداخلي لإقامة العدالة؛ وسوف تمثل الأمين العام في التعامل مع الدول الأعضاء بشأن كافة الجوانب الفنية المتعلقة بخدمات الشؤون المالية، وشؤون الميزانية، وشؤون الموظفين، والخدمات المشتركة (المشتريات، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المرافق).

١٢٨ - على النحو المبين في الفرع الثاني من هذا التقرير، سوف يواصل موظفو إدارة الشؤون الإدارية الاستجابة لمستوى النمو المستمر في نشاط حفظ السلام باستعمال أقصى ما يمكن من القدرة الحالية لمواجهة التحديات الجديدة. ويقترح بوجه عام نقصان صاف قدره ١٦ وظيفة بالإدارة المذكورة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ناتج عن النقل المقترح لـ ٤٠ وظيفة إلى إدارة الدعم الميداني ونقل وظيفتين إلى المكتب التنفيذي للأمين العام، وتقابل ذلك زيادة قدرها ٢٦ وظيفة (١٩ في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، وخمسة وظائف في مكتب خدمات الدعم المركزية، ووظيفتان في مكتب إدارة الموارد البشرية).

١٢٩ - وسوف تلزم زيادة قدرها ٢٦ وظيفة لتمكين إدارة الشؤون الإدارية من مواصلة الوفاء بمسؤوليتها المتعلقة بوضع السياسات والإجراءات وتوفير الإرشاد والتوجيه والدعم على الصعيد الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام - في مجالات الشؤون المالية وشؤون الميزانية، والموارد البشرية، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات - بحجمها ودرجة تعقيدها الجاريين. ونسبة الموظفين في إدارة الشؤون الإدارية إلى موظفي الميدان (انظر الجدول ٢ أعلاه)، وهي ١: ٦٥٦، تقل عن نسبة ١: ٤٦٧ المحددة في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ التي اعتبرت مناسبة لتمكين إدارة الشؤون الإدارية من القيام على نحو فعال بدعم وإدامة حفظ السلام بعد الإصلاحات المقترحة في تقارير إبراهيمي.

١ - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

١٣٠ - سوف يواصل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات إدارة النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8) وما يتصل بالموضوع من ولايات تشريعية، وسوف يواصل أيضا ضمان الامتثال لكل ذلك؛ وكذلك وضع وتطبيق سياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها المتعلقة بالميزانية والحسابات؛ وضمان الإدارة المالية السليم لجميع الموارد المتاحة للمنظمة وضمان استعمالها بفعالية وكفاءة؛ واتخاذ الإجراءات

المحاسبية بشأن الاستعمال الفعلي للموارد المالية للأمم المتحدة وتقديم التقارير عنها إلى السلطات المناسبة؛ وتيسير المداوالات الحكومية الدولية من قبل الجمعية العامة واتخاذ القرارات بشأن مسائل التخطيط والبرمجة والميزنة وحسابات المنظمة.

١٣١ - وسوف تظل شعبة تمويل عمليات حفظ السلام مسؤولة عن وضع السياسات والإجراءات والمنهجية لتقدير الاحتياجات من الموارد وعن توفير الإرشاد السياسي، المتسق مع النظام المالي والقواعد المالية للمنظمة فيما يختص بجميع مسائل الميزانية والمسائل المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

١٣٢ - وسوف تقوم بعثات حفظ السلام، بتوجيه من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإرشاد ودعم منهما، بترجمة الولايات إلى أطر للميزنة القائمة على النتائج وتحديد ما يتصل بذلك من احتياجات مقترحة من الموارد. وسوف تقوم شعبة تمويل عمليات حفظ السلام، بالنيابة عن مراقب الحسابات، بالتدقيق في المقترحات الناشئة أثناء هذه العملية، إذ تستعرض اتساقها مع السياسات والإجراءات المالية والمتعلقة بالموارد على صعيد المنظمة، بما في ذلك استعمال القوائم الموحدة المتعلقة بالميزانية وعوامل تقدير التكلفة الموحدة. وسوف تعد الشعبة تقارير الأمين العام عن تمويل البعثات وحساب دعم عمليات حفظ السلام، وسوف تقدم أيضا المقترحات في اجتماعات الهيئات التشريعية وتدافع عنها، بمساندة من البعثات وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وسوف تظل مسؤوليات الشعبة، المضطلع بها نيابة عن المراقب المالي، دون تغيير.

١٣٣ - وسوف يؤدي وجود شعبة معززة معنية بشؤون الميزانية والشؤون المالية الميدانية في إدارة الدعم الميداني إلى نشوء اقتراحات آنية جيدة بشأن الميزانية لتقديمها إلى المراقب المالي. وبالتالي، سوف تستعرض شعبة تمويل عمليات حفظ السلام الاحتياجات من الموارد على مستوى أكثر استراتيجية داخل البعثات وفيما بينها، بالإضافة إلى التحقق من معقولية مقترحات الميزانية ودقتها. وسوف تكفل الشعبة إجراء الاستعراضات واستكمالها في المهلة المقررة احتراماً منها للمواعيد المحددة لاستنساخ تقارير الأمين العام المالية رسمياً باللغات الرسمية الست. وبالتالي، سوف يتاح وقت كاف لكي تقوم الدول الأعضاء باستعراضها والنظر فيها قبل الدورات الرسمية للجمعية العامة. وحديث بالذكر أنه منذ الدورة السابعة والخمسين للجمعية المعقودة عام ٢٠٠٣ لم يتحقق الالتزام بالمواعيد النهائية المحددة في الميزانية لاستنساخ الوثائق رسمياً.

١٣٤ - وسوف تظل المهام الوظيفية المركزية الأخرى، ألا وهي وظائف الخزنة والاشتراكات والمحاسبة، بمسؤولياتها المتميزة، ضمن مسؤولية مكتب تخطيط البرامج والميزانية

والحسابات. وسوف تظل المهام الوظيفية المتعلقة بالخزانة والحاسبة مدارة مركزيا لضمان الاتساق في تطبيق الأطر التنظيمية المتمثلة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وكفاءة التكلفة عند التنفيذ وعائد استثمار الأموال. وبالتالي، لن تنقل إلى شعبة شؤون الميزانية والشؤون المالية الميدانية أي موارد من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات التابع لإدارة الشؤون الإدارية.

٢ - مكتب إدارة الموارد البشرية

١٣٥ - سوف يظل مكتب إدارة الموارد البشرية، تمشياً مع ولايته بوصفه السلطة المركزية داخل الأمانة العامة لتفسير وإنفاذ نظامي الأمم المتحدة الإداري والأساسي للموظفين ولضمان اتساق المعايير على صعيد المنظمة، محتفظاً بالسلطة المركزية فيما يختص بوضع سياسات ومعايير على صعيد المنظمة لتنظيم كافة المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية. وهذا سوف يشمل تحديد الترتيبات التعاقدية وشروط خدمة المنظمة و/أو الخدمة على صعيد المنظومة، ووضع جداول المرتبات للموظفين المعيّنين محلياً، ومعدلات بدل الإقامة المخصص للبعثات وغيره من المزايا والاستحقاقات. وسوف يحتفظ أيضاً بالسلطة العامة التي تخوله تحديد السياسة الطبية العامة للأمم المتحدة واستعراضها ورصدها.

١٣٦ - وسوف يواصل مكتب إدارة الموارد البشرية تمثيل الأمانة العامة أمام الجمعية العامة ولجنة الخدمة المدنية الدولية واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بإدارة منظومة الأمم المتحدة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وغير ذلك من الهيئات فيما يختص بمسائل إدارة الموارد البشرية والأجور على صعيد المنظمة، وذلك بدعم من إدارة الدعم الميداني بشأن المسائل المتصلة بأفراد الميدان. وسوف يحتفظ المكتب بمسؤوليته عن رصد وتقييم ممارسة سلطته المفوضة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية. وفي هذا السياق، سوف يعزز المكتب رصده ورقابته للسلطة المفوضة إلى إدارة الدعم الميداني، وسيقدم الإرشاد والعون لبناء القدرات والدعم.

١٣٧ - سوف تبقى على حالها الموارد المخصصة لمكتب إدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بممارسة مسؤولياته بشأن السياسات والمعايير المنظمة لكافة مسائل إدارة الموارد البشرية، وشروط خدمة المنظمة و/أو الخدمة على صعيد المنظمة، ومراقبة ورصد السلطة المفوضة إلى إدارة الدعم الميداني. وبالتالي، لن تنقل موارد من مكتب إدارة الموارد البشرية الكائن في إدارة الشؤون الإدارية إلى شعبة الموظفين الميدانيين التابعة لإدارة الدعم الميداني. وستجري معالجة توزيع المسؤوليات والموارد المتصلة بالعدالة الداخلية معالجة منفصلة في إطار تنفيذ إصلاح نظام العدالة الداخلي.

٣ - مكتب خدمات الدعم المركزية

مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٣٨ - سوف تُنقل مسؤولية تزويد البعثات الميدانية بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تتقاسمها حالياً شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات الكائنة بإدارة الشؤون الإدارية ودائرة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الكائنة بإدارة عمليات حفظ السلام، إلى إدارة الدعم الميداني لتقليل الازدواجية وتعزيز تقديم الخدمة الموثوقة إلى الميدان دون انقطاع. وبينما تتولى دائرة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مسؤولية إدارة أكثر من ٣٥٠ محطة أرضية ساتلية في الميدان، فإنها لا تدير المحطة الأرضية الساتلية الموجودة بمقر الأمم المتحدة التي توفر وصلة حيوية من نيويورك إلى الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شبكة نقل الأصوات والبيانات المأمونة، التي توفر خدمات مأمونة لتبادل المعلومات السرية، تدار داخل شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات. وهذه القدرة ضرورية لإدارة البعثات الميدانية وسوف تتوحد في إدارة الدعم الميداني. وفي هذا السياق، سيُنقل ما مجموعه خمس وظائف من شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات الكائنة في إدارة الشؤون الإدارية إلى شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الدعم الميداني.

١٣٩ - وإذا وافقت الجمعية العامة على الاقتراح الداعي إلى جعل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً من إدارة الشؤون الإدارية، فإن الصلة بين هذا المكتب وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الدعم الميداني سوف تهددي بالأهداف التالية:

(أ) الاتساق التنظيمي، أي الاتساق في تطبيق السياسات والمعايير والأساليب على صعيد المنظمة؛

(ب) مواءمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال حفظ السلام مع الأهداف البرنامجية والتزامات الإنجاز المحددة لإدارة الدعم الميداني في إطار الأهداف والولايات المحددة على صعيد المنظمة؛

(ج) وفورات الحجم، التي تتحقق بتقاسم الخدمات والعمليات؛

(د) آليات التخليص السريع التي تُستغل، حيثما كانت مستخدمة، لتيسير العمل المرن المستجيب في الميدان.

١٤٠ - وفي هذا السياق، سوف يكون دور مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث صلته بعمليات شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكائنة في إدارة الدعم الميداني على النحو التالي:

(أ) سوف يضع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التوجه الاستراتيجي والسياسات والمعايير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المنظمة بأسرها؛

(ب) سوف تُفوض شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكائنة في إدارة الدعم الميداني لممارسة السلطة اللازمة للقيام على نحو فعال بتشغيل النظم ودعم احتياجات الميدان، ضمن الإطار الشامل للمنظومة الذي حددته إدارة الشؤون الإدارية؛

(ج) سوف يكفل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اختيار نظم المؤسسة وتنفيذها واستعمالها على نحو يكفل المراعاة التامة للاحتياجات الفنية لعمليات حفظ السلام والأحكام الضرورية لضمان الأداء المناسب في بيئة البعثات الميدانية، وبما يتمشى مع ذلك ككل. ولضمان هذا التماسي، سوف تُمثل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكائنة في إدارة الدعم الميداني تمثيلاً مناسباً في جميع المبادرات والأفرقة المشاريع ذات الصلة بالموضوع؛

(د) متى كان ممكناً من الناحية الفنية، سوف تُشغّل نظم المؤسسة تشغيلاً مشتركاً في مراكز البيانات والاتصالات التي يتحقق فيها مبدأ الاشتراك في الأماكن، والممولة على أساس ترتيبات تقاسم التكاليف. بما يتمشى مع استعمالها النسبي الممكن قياسه.

١٤١ - وسوف ينمي مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استثمارات المنظمة العالمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كذلك سوف يضع سياستها وخططها العالمية المتصلة بهذه التكنولوجيا. وهذه الخطط سوف تكفل معالجة احتياجات إدارة الدعم الميداني معالجة تامة.

شعبة المشتريات

معلومات أساسية

١٤٢ - إن الأدوار والمسؤوليات المتوزعة حالياً فيما بين إدارة الشؤون الإدارية وإدارة عمليات حفظ السلام ليست في حالتها المثلى. فمن المعترف به أن ظروف الميدان غالباً ما تكون أشد تأثراً بعامل الزمن من ظروف المقر، وأن بيئة السوق قد تختلف حسب المكان. ولذلك، دأبت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية على العمل سوياً لتحديد السلطة والموارد التي تلزم إعادة توزيعها لتأخذها إدارة الدعم الميداني الجديدة كي تتمكن هذه الإدارة تماماً من تقديم كل أصناف الدعم لعمليات حفظ السلام.

المبادئ

١٤٣ - ينشئ الاقتراح قدرتي شراء فئيتين تكميليتين مخصصتين لتلبية أولويات المنظمة وأهدافها مع الحفاظ على الاتساق وعلى الرؤية الاستراتيجية التي حددتها إدارة الشؤون الإدارية. والتحديد الواضح لتفويض السلطة فيما بين إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني سوف يعزز الهيكل الإداري ويمكن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ووكيل الأمين العام للدعم الميداني من الممارسة التامة لسلطة ومسؤولية الشراء فيما يتعلق بميزانيتي المقر والميدان. وفي ظل هذا الترتيب، سوف تحتفظ إدارة الشؤون الإدارية بالمسؤولية عن الاحتفاظ بدليل المشتريات، وعن عملية الشراء الرئيسية التي تشمل السياسة العامة والإجراءات وتسجيل الموردّين والتدريب وما إلى ذلك، وسوف تظل تخدم زبائن المقر وتخدم المكاتب الموجودة خارج المقر.

إعادة ترتيب الموارد

١٤٤ - لتفعيل مهمة الشراء الوظيفية المعاد تشكيلها بالأمم المتحدة، سيتطلب الأمر إعادة تخصيص موارد من إدارة الشؤون الإدارية لتحقيق بنقل عدد من الوظائف إلى إدارة الدعم الميداني. أما الموارد الباقية في إدارة الشؤون الإدارية، فإنها تمثل الاحتياجات الدنيا اللازمة على نحو معقول لإدارة عملية شراء حديثة تشمل ضوابط داخلية معززة على الصعيد العالمي والقيام، في جملة أمور، بمواجهة التحديات المقبلة التي يفرضها تنفيذ خطة تجديد مباني المقر والحفاظ على الزخم المتولد عن الإصلاح في مجال الشراء.

التنظيم الداخلي

١٤٥ - إن من الأهمية بمكان أن نجنب عمليتي الشراء خطر الازدواج وأن نحقق استفادتهما التامة من التفاعلات الناتجة في مجالي الكفاءة ووفورات الحجم. وإعادة التنظيم المقترحة سوف تكفل احتفاظ إدارة الشؤون الإدارية بآلية تنسيق هامة، مثل لجنة العقود بالمقر، لازمة لتوفير الشفافية والإنصاف والتزاهة في عملية الشراء على صعيد الأمانة العامة.

هاء - دور الإدارات الأخرى في دعم حفظ السلام ومسؤوليات هذه الإدارات وما يتصل بذلك من موارد

١ - مكتب الشؤون القانونية

١٤٦ - يتحمل مكتب الشؤون القانونية مسؤولية فنية عن تشجيع فهم الدول الأعضاء واحترامها لمبادئ القانون الدولي وقواعده بشكل أفضل دعماً لإنجاز أهداف الأمم المتحدة.

ويقدم المكتب خدمة قانونية مركزية موحدة إلى الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وأجهزتها الأخرى، وهو يسهم أيضا في التطوير والتدوين التدريجين للقانون العام الدولي والقانون التجاري الدولي، ويشجع على تعزيز وتطوير النظام القانوني الدولي للبحار والمحيطات، فضلا عن تنفيذه تنفيذا فعالا، ويسجل المعاهدات وينشرها ويؤدي مهام الوديع المسندة إلى الأمين العام.

١٤٧ - ويستهدف مكتب الشؤون القانونية تحقيق ذلك بتوفير الخدمات القانونية فيما يتعلق بمسائل القانون الدولي والوطني والعام والخاص وقانون الإجراءات والقانون الإداري، بأدائه وظائف الأمانة الفنية لهيئات الأمم المتحدة وبتوفيره المساعدة المتعلقة بسيادة القانون للدول الأعضاء بناء على طلبها أو عملا بالولايات المناسبة، وبإسراعه بتجهيز ونشر الإجراءات المتصلة بالمعاهدات وتجهيز ونشر المعاهدات المسجلة والمودعة، وبتوفيره المساعدات للدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بقانون المعاهدات.

١٤٨ - والمكتب يوفر الخدمات القانونية لمكاتب الأمم المتحدة ولبعثاتها الميدانية وبعثاتها المخصصة لحفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق بالحفاظ على مراعاة امتيازات المنظمة وحصاناتها ووضعها القانوني، كما يوفر المساعدة والمشورة القانونيتين لموظفي الأمانة العامة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بتوفير السلع والخدمات والمرافق للمنظمة وبعثاتها، وبفض النزاعات القانونية التي تكون المنظمة طرفا فيها، بما في ذلك تمثيل الأمين العام في الإجراءات القضائية أو المفاوضات أو خلافها من الإجراءات.

١٤٩ - وسوف يواصل المكتب الاضطلاع بمسؤولياته وتقديم الدعم إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وتبعا لذلك، سوف يحتفظ مكتب الشؤون القانونية بمستوى الموارد الجاري، بما في ذلك التعزيز المقترح في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ومستوى الموارد المقترح للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ سوف يكفل للمكتب القدرة اللازمة لمعالجة طائفة كبيرة من المسائل التي تقتضي الدراية القانونية الداخلة في نطاق اختصاصه، والناشئة عن تنفيذ ولايات العمليات الميدانية.

٢ - إدارة السلامة والأمن

١٥٠ - منذ إنشاء إدارة السلامة والأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ظل التعاون والتنسيق فعالين بين هذه الإدارة وإدارة عمليات حفظ السلام بشأن المسائل الأمنية اليومية وفي حالات الاستجابة للأزمات. وقد أنشأت الإدارتان في المقر لجنة دائمة للأمن تجتمع دوريا لمناقشة وحسم مسائل السياسة الأمنية والمسائل الفنية المتعلقة بالعمليات. ويوفر قسم دعم عمليات حفظ السلام التابع لدائرة السلامة والأمن الدعم الأمني اليومي لإدارة عمليات

حفظ السلام وللبعثات الميدانية. وفي الاستجابة للأزمات، تحدد الاتفاقات القائمة بين الإدارتين الأدوار والمسؤوليات تحديدا واضحا في كل حالات الأزمة. وإدارة عمليات حفظ السلام عضو في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، التي ترأسها إدارة السلامة والأمن.

١٥١ - وإنشاء إدارة الدعم الميداني لن يحدث تغييرا جوهريا في الصلات السابقة مع إدارة عمليات حفظ السلام. وسوف تواصل إدارة السلامة والأمن توفير الدعم الأمني لضمان تنفيذ نظام إدارة الأمن الخاص بالأمم المتحدة في المقر وفي البعثات الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تعمل الإدارة المذكورة في تعاون وثيق مع إدارة الدعم الميداني لضمان توفير موارد أمنية كافية للبعثات الميدانية، لا سيما في مجالات الموظفين، والمعدات، والتدريب، والخدمات الأمنية، وما يرتبط بذلك من عمليات الميزانية. وسوف يُحتفظ بترتيبات الاستجابة للأزمات، إذ تواصل إدارة السلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام الاضطلاع بأدوارهما ومسؤولياتهما الراهنة وتتولى إدارة الدعم الميداني مسؤوليات الدعم الذي كان يقدمه في السابق مكتب دعم البعثات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام. وسوف تصبح إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني كلاهما عضوين في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. وتقتصر إدارة السلامة والأمن زيادة مستوى الموارد المقدم في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ من أجل تعزيز قدرتها على الاستجابة للطلبات المتولدة عن المستوى الجاري لنشاط حفظ السلام.

٣ - مكتب خدمات الرقابة الداخلية

١٥٢ - استُمدت ولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية من قرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء و ٢٤٤/٥٤ و ٢٧٢/٥٩ ومن الأحكام ذات الصلة الواردة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2003/7) ومن النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8). ويقدم المكتب إسهاما إضافيا بتوفير المراجعة والتحقيق والتفتيش والرصد البرنامجي والتقييم على الصعيد العالمي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومحاكمها العاملة.

١٥٣ - وسوف يواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أداء مهامه الوظيفية المحددة المتمثلة في تقييم كفاءة وفعالية تنفيذ البرامج والولايات التشريعية؛ وإجراء المراجعات الداخلية الشاملة وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وللمعايير العامة والمحددة للممارسة الفنية للمراجعة الداخلية في منظمات الأمم المتحدة؛ ورصد تنفيذ البرامج وفقا لأحكام المادة السادسة من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم؛ وإجراء عمليات تفتيش

على البرامج والوحدات التنظيمية؛ والتحقيق في التقارير المتعلقة بسوء الإدارة والأعمال التي تنم عن سوء السلوك ورصد تنفيذ التوصيات الناشئة عن المراجعات والتقييمات والتفتيشات والتحقيقات.

١٥٤ - وسوف يواصل المكتب أداء المهام الوظيفية المذكورة أعلاه التي أُسندت إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ولذلك سوف تلزمه الموارد المقترحة في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

واو - دعم المقر للبعثات السياسية الخاصة

١٥٥ - في الوقت الحالي، يوجد ما مجموعه ٣١ بعثة سياسية خاصة بينها بعثتان قيد التصفية و ١٦ بعثة تتلقى دعماً من إدارة عمليات حفظ السلام و ١٤ بعثة تتلقى دعماً من إدارة الشؤون السياسية وبعثة واحدة تتلقى دعماً من إدارة شؤون نزع السلاح. ولا تتضمن ميزانيات هذه البعثات اعتمادات للمساندة الفنية والإدارية من قبل المكاتب الموجودة بالمقر. وحتى الآن، تُستوعب وظائف الدعم الضروري بصعوبة شديدة، وذلك باستخدام القدرة القائمة لدى كل مكتب من المكاتب المشاركة في ذلك. وأسفرت المحاولات الرامية إلى زيادة استيعاب هذه الاحتياجات عن تحمل المكاتب ذات الصلة جهوداً فوق الطاقة. ولذلك، يتطلب الأمر معالجة الترتيبات الخاصة بمساندة المقر للبعثات السياسية الخاصة. فبينما يتلقى معظم البعثات السياسية الخاصة الكبيرة الموجودة في الميدان دعماً من إدارة عمليات حفظ السلام يتحمل المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون السياسية مسؤولية ثقيلة فيما يختص بدعم البعثات الباقية. كما يتطلب الأمر زيادة التركيز في رصد ومراقبة الميزانية لكافة البعثات السياسية الخاصة الخاضعة لقيادة إدارة الشؤون السياسية، على النحو المبرز في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة إدارة البعثات السياسية الخاصة على ידי إدارة الشؤون السياسية (A/61/357).

١٥٦ - وسوف تواصل إدارة الدعم الميداني تقديم الدعم الذي تقدمه حالياً إدارة عمليات حفظ السلام بالنيابة عن إدارة الشؤون السياسية إلى ١٤ بعثة سياسية خاصة عاملة وإلى بعثتين قيد التصفية. وحالياً، تشمل مستويات التوظيف المشتركة للبعثات السياسية الخاصة التي تدعمها إدارة عمليات حفظ السلام ما مجموعه ٥٦٢ فرد اتصال من العسكريين أو الشرطة فضلاً عن ١ ٥٤٢ موظفاً دولياً و ٢ ٧٨٣ موظفاً مدنياً وطنياً، بموارد مجازة مجموعها ٣٣٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٧٨ في المائة في أعداد البعثات السياسية الخاصة المدعومة وزيادة تقارب الثمانية أضعاف في الموارد بالمقارنة بعام ٢٠٠٢، عندما كانت إدارة عمليات حفظ السلام تقدم الدعم لتسع عمليات سياسية خاصة فقط، بمستوى موارد إجمالي قدره ٣٧,٩ مليون دولار.

١٥٧ - وباستثناء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة في نيبال، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، ليست لدى البعثات السياسية الخاصة بوجه عام هياكل للدعم، أو قدرات، أو سلطات مفوضة لازمة لإدارة العديد من الأنشطة اللوجستية والأنشطة الإدارية. ولذلك، فإن الكثير من أنشطة الدعم اللوجستي والإداري المضطلع به عادة على الصعيد المحلي في بعثات حفظ السلام يجب الاضطلاع به في المقر للبعثات السياسية الخاصة، بدرجة تفوق كثيرا الدرجة اللازمة لعمليات حفظ السلام، لا سيما في البعثات التي تتوافر لها اتفاقات وترتيبات مشتركة بين الوكالات واتفاقات وترتيبات بشأن الخدمات المشتركة. وإلى هذا الحد، وبالرغم من الصغر النسبي لحجم البعثات السياسية الخاصة ونطاقها، يجب أن تعتبر هذه البعثات عنصرا إضافيا هاما في عمل إدارة الدعم الميداني المقترحة.

١٥٨ - وتوفير الدعم اللوجستي، سواء قدم بالتعاون الوثيق مع عمليات حفظ السلام بالمنطقة الإقليمية نفسها أو مع مقر الأمم المتحدة، يشمل الطيران، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والخدمات الهندسية، والنقل البري، والخدمات الطبية، والإمداد والتخطيط اللوجستي، والتقييم، والرصد، والمشورة التقنية. كما تستخدم مخزونات النشر الاستراتيجي لتلبية الاحتياجات العاجلة والاحتياجات الفورية للبعثات السياسية الخاصة عند اللزوم. ومن ناحية أخرى، يشمل توفير الدعم الإداري لإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك توظيف وإدارة شؤون الموظفين المدنيين والإدارة المالية، فضلا عن خدمات الميزانية والمحاسبة، والمدفوعات للموظفين ومقابل السلع والخدمات.

١٥٩ - وإنني أعتزم أن أقدم تحليلا لما يتصل بذلك من إحصاءات عبء العمل واقتراح تمويل لاحق فيما يختص بدعم المقر للبعثات السياسية الخاصة من جانب مكاتبه المختلفة، بما فيه الدعم الذي ستقدمه إدارة الدعم الميداني، وذلك في سياق اقتراح ميزانية ٢٠٠٨ للبعثات السياسية الخاصة الذي سيقدم إلى الجمعية العامة أثناء الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والستين. وتمويل مهام الدعم الوظيفي هذه سيكون في البداية متناسبا مع الموارد المالية الإجمالية الملتزمة لعام ٢٠٠٨ في الاقتراحات الشاملة المتعلقة بتمويل البعثات السياسية الخاصة، وسوف يُزاد أو يُقلص على مدى فترة السنتين على أساس التمويل الإجمالي للبعثات السياسية الخاصة أثناء فترة السنتين.

رابعاً - التغييرات الحادثة في الهيكل ومستوى الموارد والملاك الوظيفي
ألف - حساب الدعم (١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

حساب الدعم	المعتمدة المقترحة		الفرق
	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
إدارة عمليات حفظ السلام (باستثناء مكتب دعم البعثات)	٥٨ ١٨٣,٤	٩٧ ١١٤,١	٣٨ ٩٣٠,٧
إدارة الدعم الميداني (مكتب دعم البعثات)	٥٣ ٤٥٢,٣	٨٦ ٨٥٧,٩	٣٣ ٤٠٥,٦
إدارة الشؤون الإدارية	٥٠ ٤٦٣,٦	٣٧ ٤٠٢,٦	(١٣ ٠٦١,٠)
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	٢٠ ٧٨٢,٩	٢٣ ٩٦٠,١	٣ ١٧٧,٢
المكتب التنفيذي للأمين العام	٩٧٦,١	١ ٣٣٧,٧	٣٦١,٦
مكتب أمين المظالم بالأمم المتحدة	٣٦٨,٨	٣٨٢,٨	١٤,٠
إدارة شؤون الإعلام	٤٦٦,٣	٧٢١,١	٢٥٤,٨
مكتب الشؤون القانونية	١ ٩٣٠,٩	٣ ١١٠,٣	١ ١٧٩,٤
إدارة السلامة والأمن	٢ ٣٩٣,١	٣ ٦١٣,٥	١ ٢٢٠,٤
المجموع	١٨٩ ٠١٧,٤	٢٥٤ ٥٠٠,١	٦٥ ٤٨٢,٧

الوظائف

حساب الدعم	الملاك الوظيفي المعتمد		الوظائف المقترحة		التغير
	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
إدارة عمليات حفظ السلام	٢٧٣	١٦١	٥	١٦٦	٤٣٩
إدارة الدعم الميداني	٣٤٤	١٢٢	٤٤	١٦٦	٥١٠
إدارة الشؤون الإدارية	١٧٢	٢٦	(٤٢)	(١٦)	١٥٦
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	صفر	٧٧	٨٨	١٦٥	١٦٥
المكتب التنفيذي للأمين العام	٥	-	٢	٧	٧
مكتب أمين المظالم بالأمم المتحدة	٢	-	-	٢	٢
إدارة شؤون الإعلام	٢	٢	-	٤	٤
مكتب الشؤون القانونية	٩	٤	-	٤	١٣
إدارة السلامة والأمن	١٢	٦	-	٦	١٨
المجموع	٨١٩	٣٩٨	٩٧	٤٩٥	١ ٣١٤

(أ) تشمل نقلاً صافياً لتسع وظائف من الميزانية العادية إلى حساب الدعم.

باء - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

١٦٠ - سوف تنطوي المقترحات الواردة في هذا التقرير على تغييرات الملاك الوظيفي التالية في إطار الميزانية البرنامجية:

(ألف) الباب ٥، عمليات حفظ السلام:

١' إدارة عمليات حفظ السلام

(أ) ترفيع الشعبة العسكرية لتصبح مكتب الشؤون العسكرية، الأمر الذي سوف يستلزم إنشاء وظيفة جديدة برتبة أمين عام مساعد؛

(ب) إنشاء مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، الأمر الذي سوف يقتضي إنشاء وظيفة جديدة برتبة أمين عام مساعد ونقل وظيفة موجودة برتبة ف-٥ من الشعبة العسكرية إلى وظيفة المساعد الخاص للأمين العام المساعد؛

(ج) نقل شعبة الشرطة المدنية إلى مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية المنشأ حديثاً، الذي سيرأسه مستشار للشرطة برتبة مد-٢ عن طريق نقل وظيفة موجودة برتبة مد-٢ مخصصة للمستشار العسكري؛

(د) نقل قسم أفضل ممارسات حفظ السلام من مكتب وكيل الأمين العام إلى شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب المقترحة؛

٢' إدارة الدعم الميداني

(أ) إنشاء إدارة الدعم الميداني، الأمر الذي سوف يقتضي إنشاء وظيفة جديدة برتبة وكيل الأمين العام، ونقل وظيفة موجودة برتبة مد-١ من مكتب دعم البعثات لأداء المهام الوظيفية للمساعد الخاص لوكيل الأمين العام؛

(ب) إنشاء مكتب خدمات الدعم المتكاملة، الأمر الذي سوف ينطوي على إنشاء وظيفتين جديدتين، هما: وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد ووظيفة واحدة برتبة ف-٥ لمساعدته الخاص أو مساعدته الخاصة؛

(ج) النقل الداخلي لوظيفة واحدة برتبة ف-٢ و ١٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى دائرة المشتريات الميدانية المقترح إنشاؤها في مكتب خدمات الدعم المتكاملة، وهذه الوظائف ستنتقل من شعبة المشتريات التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية؛

(باء) الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية

١' إنشاء وظيفة واحدة برتبة مد-١ لرئيس دائرة المشتريات التابعة لشعبة المشتريات؛

٢' النقل الخارجي لوظيفة واحدة برتبة ف-٢ و ١٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى دائرة المشتريات الميدانية المقترح إنشاؤها في مكتب خدمات الدعم المتكاملة.

١٦١ - وتستند المقترحات المذكورة أعلاه إلى أساس نظري مؤداه أن نواة الإدارة العليا، لا سيما على مستوى القيادة، في عمليات حفظ السلام الداخلة في إطار الإدارتين المقترحتين ستظل تموّل من الميزانية العادية. وفي الوقت نفسه، هناك وظائف طابعها التشغيلي أوضح ويتوقف وجودها كثيرا على تقلبات أنشطة حفظ السلام ومقترح إعادة ترتيبها فيما بين الميزانية العادية (أربع وظائف برتبة ف-٤ ووظيفتان برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) وحساب دعم عمليات حفظ السلام. وفي الوقت الحالي لا تلتبس أية موارد إضافية. وسوف يجري الإبلاغ في سياق تقرير الأداء الثاني المتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عن النفقات الفعلية المتكبدة في تنفيذ هذه الترتيبات.

الجدول ٣

التقديرات المنقحة الإجمالية للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حسب الباب

العنصر	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
	اعتماد ٢٠٠٦ - تموز/يوليه ٢٠٠٧ المنقح ^(١)	التغيير في ١	اعتماد ٢٠٠٦ - تموز/يوليه ٢٠٠٧ المنقح ^(١)	التغيير في ١
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع
الباب ٥، عمليات حفظ السلام				
ألف - إدارة عمليات حفظ السلام				
١ - التوجيه التنفيذي والإدارة	١ ٨٠٥,٤	(٢٩٠,٥)	١ ٥١٤,٩	٦ (٣)
٢ - برنامج العمل				
(أ) العمليات	٦ ٢١٨,٨	(٣٦١,٦)	٥ ٨٥٧,٢	١٩ (٤)
(ب) العسكري	١ ١٩٠,٠	(١٤٠,١)	١ ٠٤٩,٩	٤ (١)
(ج) سيادة القانون والمؤسسات الأمنية	-	٢٨٠,٨	٢٨٠,٨	٣ ٣
(د) السياسة العامة والتقييم والتدريب	-	٢٩٠,٥	٢٩٠,٥	٣ ٣

الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف				العنصر
اعتماد ٢٠٠٦ - تموز/يوليه ٢٠٠٧	التغيير في ١	اعتماد ٢٠٠٦ - تموز/يوليه ٢٠٠٧	التغيير في ١	اعتماد ٢٠٠٦ - تموز/يوليه ٢٠٠٧	التغيير في ١	
المجموع	٢٠٠٧	المجموع	٢٠٠٧	المجموع	٢٠٠٧	
١	-	١	١ ٦٣٣,٧	١٣٨,٤	١ ٤٩٥,٣	٣ - الدعم البرنامجي
٢٨	(٢)	٣٠	١٠ ٦٢٧,٠	(٨٢,٥)	١٠ ٧٠٩,٥	المجموع الفرعي
-	-	-	-	-	-	باء - إدارة الدعم الميداني
٢	٢	-	١٨٨,٤	١٨٨,٤	-	١ - التوجيه التنفيذي والإدارة
-	-	-	-	-	-	٢ - برنامج العمل
٢٤	(٨)	٣٢	٧ ٤٠٦,٤	(٤٨٨,٢)	٧ ٨٩٤,٦	(أ) دعم البعثات
٢١	٢١	-	٨٧٩,٩	٨٧٩,٩	-	(ب) خدمات الدعم المتكاملة
٤٧	١٥	٣٢	٨ ٤٧٤,٧	٥٨٠,١	٧ ٨٩٤,٦	المجموع الفرعي
٧٥	١٣	٦٢	١٩ ١٠١,٧	٤٩٧,٦	١٨ ٦٠٤,١	المجموع
الفرع ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية						
٢٣	(١٤)	٣٧	٦ ٧٠٦,٤	(٥٠٧,٦)	٧ ٢١٤,٠	جيم - المشتريات

(أ) فصل على نحو واضح بين الإدارتين المقترحتين.

جيم - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١٦٢ - فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سوف تنفذ تغييرات مماثلة في الملاك الوظيفي. وستدرج تغييرات الموارد ذات الصلة بالموضوع في الاعتماد الأولي عند اعتماد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	الوظائف
--	---------

(أ) فصل على نحو واضح بين الإدارتين المقترحتين.

07-30764

خامسا - الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها

١٦٣ - فيما يلي الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها:

(أ) الموافقة على تقدير حساب الدعم البالغ ١٠٠ ٥٠٠ ٢٥٤ دولار لفترة الإثني عشر شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بما في ذلك ٨١ وظيفة مستمرة و ٤٩٥ وظيفة مؤقتة جديدة وما يتصل بها من احتياجات متعلقة بالوظائف واحتياجات غير متعلقة بالوظائف؛

(ب) استعمال الرصيد غير المرتبط به الباقي، البالغ قدره ٣٠٠ ٥٨٧ دولار، فيما يتعلق بالفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لتلبية احتياجات حساب الدعم للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

(ج) استعمال المبلغ الفائض عن المستوى المأذون به للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وهو ٠٩٧ ٠٠٠ ٧ دولار، لتلبية احتياجات حساب الدعم للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

(د) تقسيم مبلغ ٨٠٠ ٨١٥ ٢٤٦ دولار تناسبيا فيما بين ميزانيات فرادی لعمليات حفظ السلام العاملة لتلبية احتياجات حساب الدعم للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

(هـ) الموافقة على إنشاء ست وظائف جديدة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، على النحو التالي:

١٣ الباب ٥، عمليات حفظ السلام:

(أ) إدارة عمليات حفظ السلام:

وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد للمستشار العسكري؛

وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛

(ب) إدارة الدعم الميداني:

وظيفة واحدة برتبة وكيل أمين عام لإدارة الدعم الميداني؛

وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد لمكتب خدمات الدعم المتكاملة؛

وظيفة واحدة برتبة ف - ٥ للمساعد الخاص للأمين العام المساعد
لشؤون خدمات الدعم المتكاملة؛

٢٣ الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية:

وظيفة واحدة برتبة مد - ١ لنائب مدير شعبة المشتريات

(و) الموافقة على إلغاء سبع وظائف، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، هي أربع وظائف برتبة ف - ٤ ووظيفتان برتبة ف - ٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، في إطار الباب ٥، عمليات حفظ السلام، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ز) الموافقة على نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٢ و ١٤ وظيفة بفئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، من شعبة المشتريات في إطار الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، إلى دائرة المشتريات الميدانية (الجديدة)، التابعة لمكتب خدمات الدعم المتكاملة، التابع لإدارة الدعم الميداني، في إطار الباب ٥، عمليات حفظ السلام، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ح) تطلب إلى الأمين العام الإبلاغ عن النفقات الفعلية المتعلقة بإنشاء الوظائف السالفة الذكر، وذلك في إطار تقرير الأداء الثاني المتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ط) تحيط علماً بأن الموارد المستمرة ذات الصلة المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ستدرج في الاعتماد الأولي عند إقرار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

المرفق الأول

التوصيات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مراجعة الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (A/61/743)

التوصية ١

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تقترح على الأمين العام ولاية مستوفاة تبين بجلاء مسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات الفنية للبعثات السياسية الخاصة بالإضافة إلى عمليات حفظ السلام (AP2006/560/01/01) (الفقرة ٨٣).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلقت بقولها إن الزيادة في عدد البعثات السياسية الخاصة وتنوع ولاياتها يتطلبان المزيد من التوضيح لدورها في تسيير العمليات الميدانية في هذه البعثات. وستعمل إدارة عمليات حفظ السلام في تعاون أوثق مع المكتب التنفيذي للأمين العام والإدارات الأخرى لتنقيح نشرات الأمين العام ذات الصلة (الفقرة ٨٤).

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

تعكس المقترحات الداعية إلى إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء إدارة الدعم الميداني لتوفير الدعم لجميع العمليات الميدانية، بما فيها البعثات السياسية الخاصة، دور إدارة عمليات حفظ السلام في دعم العديد من البعثات التي من هذا القبيل. وعقب استعراض تجريه الدول الأعضاء، سوف تعد نشرة من نشرات الأمين العام لتبين المهام الوظيفية الجديدة والهيكل الجديد لكل من الإدارتين وستعالج توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا السياق.

التوصية ٢

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام، أن تضع، على سبيل الأولوية، خطة عمل لاستحداث تعاليم شاملة من أجل عمليات حفظ السلام والعمليات الأخرى التي تقودها الإدارة، وذلك بنشر عمليات وإجراءات العمل الرسمية التي تنظم عملها وتحدد هيكل المسألة، والتفويض الداخلي للسلطة، ومستوى التكامل بين المكاتب والكيانات المشاركة في العمليات المنظمة للعمل الشاملة لكافة الشعب. وينبغي وضع خرائط سير عمل لجميع

المجالات التشغيلية كي يتسنى تسهيل هذه المهمة وتعزيز إطار الرقابة الداخلية للإدارة (AP2006/600/01/02) (الفقرة ٨٥).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلقت بقولها إنها تسلم بوجود حاجة لتطوير التعاليم والعمليات والإجراءات المتعلقة بالعمل، باعتبار ذلك من المتطلبات ذات الطبيعة المستمرة. وقد أنشئ فريق إدارة عليا موسع لتحديد المجالات ذات الأولوية التي سيجري إخضاعها للتحسين والاستعراض فيما يتعلق بالتعاليم، ولنشر المواد التوجيهية التي من قبيل السياسات والإجراءات والكتيبات الإرشادية والمبادئ التوجيهية. وأنشأت إدارة عمليات حفظ السلام "مشروع التوجيه" لتوفير إطار شامل توجيهي/تعاليمي لما يزيد على ٢٠٠ ١ مجال من مجالات النشاط تشمل جميع المهام التي يُضطلع بها في عمليات السلام. وباستخدام هذا الإطار، تمكنت الإدارة المذكورة من جمع ما يزيد عن ٥٠٠٠ وثيقة متعلقة بالسياسات والإجراءات وتنظم الأنشطة في المقر وفي الميدان. والإدارة بصدد تحديد الثغرات في هذا الإطار من أجل وضع خطة طويلة الأجل لتطوير التعاليم.

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

يراد بإنشاء قسم جديد للتقييم في إطار الشعبة الجديدة المسماة شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب لتعزيز قدرة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على رصد تطور التوجيهات. وستحدد التقييمات أوجه قصور السياسة العامة، فضلا عن أوجه عدم الاتساق في العملية المنظمة للعمل وأوجه عدم الاتساق الهيكلية. وستستخدم نتائج التقييمات لتوجيه أنشطة المتابعة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والبعثات الميدانية ولدعم التطوير الجاري للسياسة العامة وأفضل الممارسات (انظر الفقرات ٧٤-٧٧ بهذا التقرير).

التوصية ٣

ينبغي أن تضمن إدارة عمليات حفظ السلام وجود ترابط واضح بين إطار الميزنة القائمة على النتائج والعمل المنوط بالبرامج الفرعية للإدارة، وأن يستخدم هذا الإطار بشكل فعال لقياس أداء هذه البرامج، بغية تحسين آليات الإدارة والمساءلة وضمان تحقيقها لأهدافها. وينبغي أيضا اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز هيكل وظيفة مراقبة وتقييم الميزنة القائمة على النتائج داخل مكتب وكيل الأمين العام (AP2006/600/01/03) (الفقرة ٨٧).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، ووافقت على أن الميزنة القائمة على النتائج يمكن جعلها أداة إدارية أفعل في نطاق إدارة عمليات حفظ السلام. وقد أدخلت التحسينات على جودة نتائج عملية الميزنة القائمة على النتائج في الميزانيتين الماضيتين، بيد أن إدارة عمليات حفظ السلام ستقوم، ربما بعون خارجي، باستكشاف السبل اللازمة لتحسين الفائدة الإدارية المتوخاة من الميزنة القائمة على النتائج داخل الإدارة، بالإضافة إلى مراقبة وتقييم وظائف مكتب وكيل الأمين العام (الفقرة ٨٨).

صلة المقترحات بالتقرير الشامل

يُقترح إنشاء وظيفة كبير الموظفين في مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام من أجل تنسيق ورصد الإدارة الداخلية بهذه الإدارة، بما في ذلك وضع إطار الميزنة القائمة على النتائج الخاص بالإدارة المذكور وربطه بالمهام الوظيفية الأساسية والأهداف البرنامجية الأساسية ووضع استراتيجيات لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، ومن أجل رصد التقدم المحرز رسدا مستمرا (انظر الفقرة ٢٩ بهذا التقرير).

التوصية ٤

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تحدد، بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإدارية، قواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها التي تعتقد أنها ربما تكون بحاجة إلى تنقيح لمجابهة التعقيد المتزايد والبيئة المتغيرة في مجال إدارة ودعم عمليات السلام اللذين اتسمت بهما السنوات الأخيرة، في الوقت الذي تواصل فيه توفير مستوى مرض من الرقابة الداخلية. وينبغي، عند الاقتضاء، تقديم التغييرات المقترحة في القواعد والإجراءات إلى الهيئات التشريعية للموافقة عليها (AP2006/600/01/04) (الفقرة ٨٩).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلقت بقولها إنها شرعت فعلا في العمل مع إدارة الشؤون الإدارية سعيا إلى الحصول على موافقة الأمين العام على تعديل، أو تجاوز، إجراءات معينة لتسهيل سرعة نشر بعثات الأمم المتحدة الجديدة أو الموسعة في تيمور الشرقية، ولبنان، ودارفور. ومع التسليم بأن هذه تدابير قصيرة الأجل، فإنها ستشكل الأساس لطلب المزيد من التوحيد والترشيد الطويلي الأجل للإجراءات الميدانية (الفقرة ٩٠).

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

سوف تُنشأ إدارة الدعم الميداني لتحقيق التوحيد والتوضيح الشديدين في السلطة والمسؤولية والموارد المخصصة للدعم الميداني في إطار إدارة واحدة متخصصة في هذه المهمة الوظيفية. وهذا سوف يُقلص سلسلة القيادة وسيزيد من المساءلة والرقابة. وإنشاء إدارة دعم ميداني مجهزة بالموظفين تجهيزاً مناسباً سوف ييسر القيام عند الضرورة باستعراض القواعد والإجراءات لضمان إمكان استجابة المنظمة استجابة فعالة لمطالب العمليات الميدانية، مع ضمان استعمال موارد الدول الأعضاء بكفاءة وبطريقة مسؤولة (انظر الفقرات ٢١-٢٥ بهذا التقرير).

التوصية ٥

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تضع، بالتعاون مع إدارة الشؤون الإدارية، ضوابط رقابة داخلية وأن تنفذها بما يتكافأ مع تزايد سلطة الشراء المفوضة لإدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء قدرة مخصصة داخلها تتولى مسؤولية عمليات المشتريات في البعثات الميدانية وتخضع للمساءلة عنها (AP2006/600/01/05) (الفقرة ٩١).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية وعلقت بقولها إنها قد أنشأت، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الإدارية، فريقاً عاملاً مشتركاً اضطلع طوال الأشهر الستة الماضية بفحص الهيكل المخصص للمشتريات والإجراءات والضوابط المتعلقة بها. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تمويل وظيفتين (واحدة برتبة ف - ٥ وواحدة برتبة ف - ٤) في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وذلك لإدارة تفويض إدارة عمليات حفظ السلام المتعلق بالمشتريات. وتبذل المساعي للحصول على موارد إضافية في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لتأمين مزيد من التمحيص لتخطيط وتنفيذ عمليات الاقتناء للبعثات (الفقرة ٩٢).

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

سوف تحتفظ إدارة الدعم الميداني بالقدرة التي يوفرها وجود وظيفتين برتبتين ف - ٥ و ف - ٤ تحت إشراف الأمين العام المساعد للدعم الإداري الميداني من أجل إدارة التفويضات والإشراف على التخطيط للاقتناء للبعثات كجزء من عملية استعراض الميزانيات. أيضاً، سوف يمارس الأمين العام المساعد السلطة المفوضة لشراء السلع والخدمات اللازمة

لدعم عمليات السلام في الميدان، وبذلك يكفل الفصل بين التماس الطلبات ومنح العقود داخل الإدارة. وسوف تتعزز الرقابة على الشراء الميداني، بما في ذلك وضع ضوابط أكثر فعالية، بفضل الصلة المباشرة التي سوف تنشأ بين دائرة المشتريات الميدانية التابعة لإدارة الدعم الميداني ومكاتب المشتريات الميدانية دون اقتضاء عبور الحواجز الفاصلة بين الإدارات.

التوصية ٦

عملاً بتوصية الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تحدد مستوى أساسياً مناسباً للتوظيف والتمويل يضمن قيام المقر بتوفير الدعم الكافي لعمليات السلام (AP2006/600/01/06) (الفقرة ٩٣).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلقت بقولها إنه تمت فعلاً، لأجل الميدان، دراسة للنقاط المرجعية للبعثات، أجريت برعاية الفريق العامل المعني بالتنظيم. وهذه الدراسة مكنت الإدارة من الحصول على نماذج أولية للمهام الوظيفية المتعلقة بتزويد البعثات بالموظفين. ويتجه التفكير في الوقت الحالي إلى إجراء دراسة مشابهة تتناول المهام الوظيفية لموظفي المقر؛ غير أن ذلك سيتطلب مساعدة خارجية، إذ أن الموارد اللازمة غير متوفرة داخلياً (الفقرة ٩٤).

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

إن تعزيز قدرة المقر على مساندة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وغيرهما من إدارات الأمانة العامة، بالشكل الوارد في حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، يمثل الموارد اللازمة لتوفير الدعم للمستوى الجاري لعمليات السلام.

التوصية ٧

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تستعرض وتحلل، بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإدارية، الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكلتا الإدارتين فيما يتعلق بقدرات الدعم القائمة في المقر والبعثات الميدانية لتحاشي الازدواجية والتداخل (AP2006/600/01/07) (الفقرة ٩٥).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلقت بقولها إنها تؤكد على وجود ضرورة لمعالجة المشاكل العامة الجوهرية التي تحول دون فعاليتها أدائها لولايتها

فيما يخص توجيه عمليات الأمم المتحدة للسلام وإدارتها ودعمها. وترى الإدارة أن هناك فوائد جلية يمكن جنيها من توحيد وظائف الدعم الميداني المتداخلة في نطاق الإدارة. ومن شأن عملية التوحيد أن تعزز الرقابة، وترتبط بين الموارد والمسؤولية، وتتيح الفرصة للاستجابة بشكل أسرع لمسائل البعثات الميدانية (الفقرة ٩٦).

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

سوف تمثل تفويضات السلطة الإضافية الممنوحة لإدارة الدعم الميداني في مجالات إدارة الموارد البشرية خطوة هامة لترتيب أدوار إدارة الشؤون الإدارية وإدارة عمليات حفظ السلام (إدارة الدعم الميداني) ومسؤولياتهما فيما يختص بإيصال الدعم الفعال للعمليات الميدانية في مجال إدارة الموارد البشرية مع الحفاظ على الدور والسلطة المركزيين لمكتب إدارة الموارد البشرية التابع لإدارة الشؤون الإدارية فيما يتعلق بهذه المسائل، وبالمثل، فإن تضمين مشتريات حفظ السلام في إدارة الدعم الميداني سوف يسفر عن تفاعلات تزيد من فعالية نظام إدارة سلسلة الإمداد القائم فعلا، بينما يحسّن، بضبط المسؤولية والسلطة، المساءلة عن تحقيق الضرورات الحتمية التشغيلية المدفوعة بالولايات الصادرة عن مجلس الأمن.

التوصية ٨

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تشرع، بالتشاور مع إدارة الشؤون الإدارية، في برامج تطوير وظيفي في شتى مجالات عمليات السلام لضمان إيجاد مجموعات من موظفي الأمم المتحدة على درجة عالية من الكفاءة والخبرة في عمليات السلام. وينبغي أيضا وضع نظام تدريب شامل من أجل دعم برامج التطوير الوظيفي (AP2006/600/01/08) (الفقرة ٩٧).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلّقت بقولها إنه قد شُرع فعلا في الأعمال المتعلقة بالتطوير الوظيفي والبرامج التدريبية. وستوضع برامج تدريبية وبرامج تطوير وظيفي، بما في ذلك الخبرة التطويرية المكتسبة، لتزويد الموظفين بما يلزم من معارف ومهارات وخبرات (الفقرة ٩٨).

الصلة.مقترحات التقرير الشامل

تشمل المقترحات الموضوعية لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تمويل توسع في دعم التدريب لتطوير قدرات أفراد حفظ السلام. والتدريب، في إطار للتطوير الوظيفي، يمثل عنصرا رئيسيا في إنشاء كادر مدني لحفظ السلام مؤلف من ٢ ٥٠٠ فرد.

التوصية ٩

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تُنشئ آلية لإدارة المخاطر المؤسسية، باعتبارها أداة إدارية وجزءا من إطار رقابة داخلي شامل، لتحديد ما يوجد من مخاطر في سياق تحقيق أهداف الإدارة وللتخفيف من حدة تلك المخاطر (AP2006/600/01/09) (الفقرة ٩٩).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلّقت بقولها إنها قد شرعت فعلا في ممارسة تجريبية لإدارة المخاطر باعتبار ذلك جزءا من قراراتها المتعلقة باستعراض الموارد لتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة في السودان ليشمل دارفور. وستُبحث مسألة الأخذ بإدارة المخاطر المؤسسية كجزء من التحول نحو تخطيط الموارد المؤسسية، الذي سيُشكّل الآلية اللازمة لإدخال آليات رقابية جديدة (الفقرة ١٠٠).

الصلة.مقترحات التقرير الشامل

سوف تُنشأ داخل مكتب وكيل الأمين العام للدعم الميداني قدرة صغيرة لإدارة المخاطر (انظر الفقرة ٨٥ بهذا التقرير) لإدخال وتنسيق نهج لإدارة المخاطر في جميع جوانب التخطيط لعمليات السلام في الميدان وتنفيذ هذه العمليات. وتعتزم الإدارة أن تستفيد من خبرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تحديد مجالات المخاطر ذات الأولوية عند إدارة عمليات دعم السلام ولوضع منهجيات واستراتيجيات للتخفيف من حدة المخاطر سواء في المقر أو في الميدان.

التوصية ١٠

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تعمل على تعزيز وتقوية وظيفة المراقبة داخل مكتب وكيل الأمين العام لتحقيق المراقبة الفعالة لأعمال الإدارة فيما يتعلق بما يلي: (أ) إطار الميزنة القائمة على النتائج وتقييم أداء البرامج الفرعية؛ (ب) إدارة المخاطر المؤسسية؛

(ج) استراتيجية إدارة المعلومات؛ (د) مبادرة الإصلاح وتطوير التعاليم؛ (هـ) نشر السياسات والاتصال بالشركاء في عمليات السلام (AP2006/600/01/10) (الفقرة ١٠١).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلقت بقولها إنها ستستعرض قدرتها الراهنة المخصصة للمراقبة تعزيزاً لمفهوم إدارة التغيير من أجل أداء هذه الوظائف (الفقرة ١٠٢).

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

سوف يتحمل كبير الموظفين المقترحة وظيفته بإدارة عمليات حفظ السلام مسؤولية رصد إطار الميزنة القائمة على النتائج في إدارة عمليات حفظ السلام. كذلك، سوف يتحمل كبير الموظفين مسؤولية استراتيجية الإدارة الإعلامية لكل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وسوف يقوم بدور مركزي في مبادرة الإصلاح (انظر الفقرة ٢٩ والفقرة ٣٠ بهذا التقرير). وسوف يكون تطوير التعاليم مسؤولية رئيسية تتحملها شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب المقترحة (انظر الفقرة ٧٢ والفقرة ٧٣ بهذا التقرير). وفي هذه الشعبة، سيجري القسم المقترح المسمى قسم التقييم تقييماً للأداء ورصداً للأطر الميزنة القائمة على النتائج في البعثات وخطط تنفيذ ولايات البعثات، وغير ذلك من وثائق تخطيط البعثات الميدانية ونقاطه المرجعية (انظر الفقرة ٧٤ والفقرة ٧٥ بهذا التقرير). وسوف يستعرض قسم التقييم أداء البعثات فرادى، فضلاً عن أداء البعثات عموماً. وبالمثل، سوف يتعزز الاتصال بالشركاء بفضل إنشاء قسم الشراكات في الشعبة نفسها (انظر الفقرات ٧٦ إلى ٧٨ بهذا التقرير).

التوصية ١١

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تضمن لمبادراتها المسماة "عمليات السلام حتى عام ٢٠١٠" نشر خطة عمل من أجل تحديد صلاحيات ذات طابع رسمي ومحددة تحديداً واضحاً وتستهدف التفاعل والتعاون والتنسيق وتقاسم المعلومات مع شركاء الإدارة في عمليات السلام (AP2006/600/01/11) (الفقرة ١٠٣).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلقت بقولها إن العمل قد استكمل فعلاً فيما يختص بإنشاء عملية التخطيط المتكامل للبعثات. ويمثل مشروع

الصلاحيات لفرق العمل المتكاملة للبعثات أساسا جيدا للتفاعل والتعاون وتقاسم المعلومات مع الشركاء. بيد أن إدارة عمليات حفظ السلام ستضع خطة عمل في إطار مبادرة "عمليات السلام حتى عام ٢٠١٠" لإضفاء الطابع الرسمي على هذه الترتيبات (الفقرة ١٠٤).

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

تعترف الاقتراحات الداعية إلى إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام بالحاجة إلى تعزيز التفاعل والتنسيق والتعاون مع طائفة كبيرة من الشركاء في حفظ السلام. وهذا يتمثل على أوضح نحو في المقترحات الداعية إلى إنشاء قدرة مخصصة للشراكات (انظر الفقرات ٧٨ إلى ٨٠ بهذا التقرير) وخلية عمليات تخطيط متكامل للبعثات (انظر الفقرة ٥٢ بهذا التقرير) وتعزيز الموارد في مجالات أخرى عديدة، تشمل على سبيل المثال مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومجال إصلاح القطاع الأمني، إلى حد ما بهدف توفير قدرة أولية أو قدرة معززة من أجل هذه المشاركة.

التوصية ١٢

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تفرغ من وضع الشكل النهائي لصلاحيات فرق العمل المتكاملة للبعثات باعتبارها الآلية الرئيسية لضمان حضور متساوق ومتسق ومنسق لشركاء منظومة الأمم المتحدة في عملية التخطيط المتكامل للبعثات (AP2006/600/01/12) (الفقرة ١٠٥).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلقت بقولها إن الإدارة ستشرع قريبا في إضفاء الطابع الرسمي على صلاحيات فرق العمل المتكاملة للبعثات (الفقرة ١٠٦).

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

الهدف المنشود من الاقتراح الداعي إلى إنشاء وحدة متخصصة لعملية التخطيط المتكامل للبعثات في مكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام هو توفير الدعم التخطيطي التخصصي اللازم لضمان التنفيذ الفعال المتسق لعملية التخطيط المتكامل للبعثات (انظر الفقرة ٥٢ بهذا التقرير). وستعمل الأفرقة التنفيذية المتكاملة في تعاون وثيق مع فرق العمل المتكاملة للبعثات دعما لعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد.

التوصية ١٣

يتعين على إدارة حفظ السلام إذا ما قررت العمل بنموذج التنظيم المصنوفي المتكامل لتحسين هيكلها الإداري، أن تضمن إيلاء العناية الكاملة لترسيخ التمكين والمساءلة، بإيجاد: (أ) تفويضات واضحة للسلطة والمسؤوليات؛ (ب) التسلسل الإداري الملائم؛ (ج) الآليات المناسبة لتقييم الأداء؛ (د) منهجيات عمل جيدة التصميم لأجل التنفيذ الفعال الكفء لعملية إعادة تنظيم الإدارة (AP2006/600/01/13) (الفقرة ١٠٧).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلقت بقولها إنها ستكفل بفضل الهيكل المتكامل ترتيب الموارد والمسؤولية والمساءلة بأسلوب يسمح بتقييم الأداء ورقابته على نحو فعال. كما ستعمل الهياكل المتكاملة بشكل يتفق مع المنهجيات التي تقرها الإدارة، بما يتيح التماس فعال مع العناصر الأخرى داخل الإدارة. ويعتزم إجراء استعراض للهيكل الجديدة بعد عامين (الفقرة ١٠٨).

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

ثمة عنصر مركزي في إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني يتمثل في إنشاء الأفرقة التنفيذية المتكاملة داخل مكتب العمليات، وهي أفرقة تتألف من اختصاصيين في الشؤون السياسية وضباط عسكريين وضباط شرطة واختصاصي دعم (انظر الفقرات ٤٢ إلى ٥١ بهذا التقرير). وسوف يستند إنشاء هذه الأفرقة وتشغيلها إلى العمليات الشائعة لتسيير الأعمال، بما فيها السلطة الواضحة والمسؤولية الواضحة اللتان تكفلان التكامل الفعال داخل الأفرقة وفيما بينها وتقديم الدعم إلى الشعب والمكتب والإدارات.

التوصية ١٤

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تنفذ استراتيجية داخلية للاتصال تضمن مشاركة الموظفين على جميع المستويات داخل الإدارة في عملية إعادة التشكيل المقترحة في إطار برنامج "عمليات السلام حتى عام ٢٠١٠" (A/2006/600/01/14) (الفقرة ١٠٩).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلقت بقولها إنه جرى فعلاً إشراك موظفي الإدارة بدرجة كبيرة في تقييم ضرورة وجود خيارات لإعادة تشكيل الإدارة وفي مناقشة تلك الخيارات. وقد عقدت اجتماعات لإحاطة الموظفين، واجتماعات عامة،

واجتماعات مع ممثلي اتحاد الموظفين. وستعقد اجتماعات أكثر تركيزا مع الموظفين بعد أن يتم تحديد الهيكل الجديد للإدارة. وستفيد الإدارة أيضا من موقعها على الشبكة الإلكترونية الداخلية (الإنترنت) لتضمن حصول الموظفين على المعلومات الكاملة في هذا الصدد (منذ أيار/مايو ٢٠٠٦، بلغ عدد زيارات الموقع ٢٤ مليوناً) (الفقرة ١١٠).

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

سوف يقوم كبير الموظفين المقترحة وظيفته في إدارة عمليات حفظ السلام بدور مركزي في تنفيذ إعادة التشكيل المقترحة. وسوف يقدم الدعم بإنشاء قدرة إعلام واتصالات مخصصة في الإدارة، وستكون الاتصالات الداخلية إحدى مسؤولياتها (انظر الفقرات ٢٩ و ٣٠ و ٣٤ بهذا التقرير). وسوف تجتمع أفرقة الإدارة العليا للإدارتين بانتظام لضمان الاتساق وفعالية التكامل وتقاسم المعلومات.

التوصية ١٥

ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تعهد بوظيفة القيادة والتنسيق لتنفيذ جهود الإصلاح في إطار برنامج "عمليات السلام حتى عام ٢٠١٠" إلى مكتب إدارة التغيير أو كيان آخر داخل مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام يكون مسؤولاً بصفة مباشرة أمام وكيل الأمين العام، وينبغي لها أن تضمن توفير الموارد الكافية وتحديد السلطة المناسبة ومؤشرات الأداء الواضحة كي يتسنى إنجاز هذه المهمة بشكل فعال (AP2006/600/01/15) (الفقرة ١١١).

رد إدارة عمليات حفظ السلام

قبلت إدارة عمليات حفظ السلام هذه التوصية، وعلقت بقولها إن مسؤولية قيادة وتنسيق التنفيذ سيعهد بها إلى مكتب الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وسيقوم مكتب إدارة التغيير بدور رئيسي في هذا الصدد، ويحتمل أن تلزمه موارد مكملة تعينه على إنجاز هذه المهمة (الفقرة ١١٢).

الصلة بمقترحات التقرير الشامل

سوف يقتضي تنفيذ الاقتراحات الواردة في هذا التقرير لإعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني تركيزاً وقيادة يخدمان هدفاً محدداً. والاقتراح الداعي إلى إنشاء وظيفة كبير موظفين بالإدارة يعبر عن ضرورة إنشاء مثل هذه القدرة (انظر الفقرة ٢٩ بهذا التقرير)؛ وسوف يتحمل كبير الموظفين هذا مسؤولية قيادة خطط الإصلاح والتغيير الإداريين في الإدارة

المرفق الثاني

تقسيم العمل، الجديد المقترح، بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون الإعلام (آذار/مارس ٢٠٠٧)

المهمة/النشاط	الإدارة المسؤولة/القائدة	المدخلات/المشورة والمساعدة
الاتصالات الاستراتيجية		
توفير الدعم للاتصالات الاستراتيجية والمشورة لعمليات حفظ السلام وتيسير التغطية الإعلامية دعماً للأهداف الإعلامية الاستراتيجية للبعثات وللمقر	إدارة شؤون الإعلام	إدارة عمليات حفظ السلام
القيام، بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام، بوضع وتنفيذ استراتيجيات الاتصال العالمية لحفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام	إدارة عمليات حفظ السلام
المساعدة في تخطيط استراتيجيات الاتصالات العامة للبعثات من لحظة البدء. وتوفير دعم المقر، حيثما أمكن، للتنفيذ. وضمان ضبط استراتيجيات الاتصالات الخاصة بالبعثات والمقر. ورصد فعالية الحملات الإعلامية الاستراتيجية في عمليات السلام، واقتراح الاستجابات المناسبة لمواجهة النقص	إدارة شؤون الإعلام	إدارة عمليات حفظ السلام
الاتصال بوكالات الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات الإعلامية العامة وتقديم المشورة إلى العناصر الإعلامية الميدانية في الميدان بشأن تنسيق الرسائل الإعلامية مع المقر وكيانات الأمم المتحدة الأخرى	إدارة شؤون الإعلام	إدارة عمليات حفظ السلام
الإشراف على إنتاج وتعميم منتجات إدارة شؤون الإعلام المتعلقة بالبرامج المتصلة بحفظ السلام، مع ضمان تماشي البرمجة مع أولويات حفظ السلام واستراتيجياته كما حددتها إدارة عمليات حفظ السلام؛ وتقديم المشورة إلى مراكز الأمم المتحدة للإعلام بشأن إنتاج المواد وتعميمها واستخدامها	إدارة شؤون الإعلام	إدارة عمليات حفظ السلام

المهمة/النشاط	الإدارة المسؤولة/القائدة	المدخلات/المشورة والمساعدة
تصميم حملات الاتصال الاستراتيجية وتنفيذها لتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام مع البلدان الرئيسية المساهمة بجنود وأفراد من الشرطة ومع الجماهير الرئيسية الأخرى	إدارة شؤون الإعلام	إدارة عمليات حفظ السلام
وضع مفاهيم لحزم البرمجة أثناء مرحلتي ما قبل وما بعد نشر بعثات السلام، مع الاستفادة بصلات إدارة شؤون الإعلام المستمرة مع الشركاء الإذاعيين الإقليميين	إدارة شؤون الإعلام	إدارة عمليات حفظ السلام
توفير رؤية استراتيجية لقدرات الأمم المتحدة والبعثات الإلكترونية التي تعزز حفظ السلام، فضلا عن عمليات السلام الأخرى (صنع السلام وبناء السلام على سبيل المثال)	إدارة شؤون الإعلام	إدارة عمليات حفظ السلام
دعم البعثات		
وضع الجداول الزمنية للنشر وتحديد الاحتياجات من المعدات، وصوغ اقتراحات بشأن الموارد والملاك الوظيفي للعناصر الإعلامية في البعثات	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
وضع الإجراءات والممارسات اللازمة لتقديم الدعم لموظفي الإعلام على نحو أكثر فعالية، بوسائل تشمل إعداد قائمة بأسماء موظفي الإعلام وإدارة هذه القائمة، بالتعاون مع إدارة الدعم الميداني	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
ضمان التعرف المبكر على موظفي الإعلام المناسبين ومنح التصاريح لهم ونشر كافة الأصول المادية اللازمة	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
توفير الدعم الإداري والميزانوي والتقني اليومي للوحدات الإعلامية في الميدان	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
إدارة وتنظيم مخزونات النشر الاستراتيجي الإعلامي وأصوله المادية وعقود نظمته	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
توفير السلع والخدمات		
تعزيز القدرة الاحتياطية بفضل ترتيبات التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الشركاء المناسبين	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام

المهمة/النشاط	الإدارة المسؤولة/القائدة	المدخلات/المشورة والمساعدة
رصد وتقييم الضوابط الداخلية والامتثال للسياسات والإجراءات	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
العمل مع وكالات الأمم المتحدة الناشطة في منطقة البعثة بشأن تقاسم استعمال الأصول الإعلامية في العمليات الميدانية	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
العلاقات الإعلامية		
تيسير قيام الوسائط الإعلامية بالتغطية اليومية لعمليات حفظ السلام	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
معالجة العلاقات الإعلامية لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، والعمل مع مكتب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام بشأن القضايا المتصلة بحفظ السلام	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
مساعدة عمليات حفظ السلام على إدارة العلاقات الإعلامية أثناء الأزمات	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
تقديم المشورة إلى القيادة العليا لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن مسائل العلاقات الإعلامية	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
تنظيم إحاطات منتظمة تقدمها قيادات حفظ السلام، التي من قبيل الزائرين من ممثلي الأمين العام الخاصين وكبار القادة بالمقر	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
الاتصال بمكتب المستشار العسكري وشعبة الشرطة لضمان تحديد متحدث رسمي عسكري ومتحدث رسمي شرطي للبعثات حيثما كان من المناسب وجودهما، وضمان عملهما في تعاون وثيق مع المتحدث المدني	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام

المهمة/النشاط	الإدارة المسؤولة/القائدة	المدخلات/المشورة والمساعدة
العلاقات الخارجية والعلاقات الداخلية		
معالجة العلاقات الخارجية لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني (بما في ذلك تنسيق جميع أنشطة تمثيل الإدارتين، بالاستجابة للطلبات الخارجية التي تلتزم المعلومات والاتصال بالمنظمات الخارجية والشركاء بشأن الشؤون العامة والمسائل الإعلامية)	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
معالجة الاتصالات الداخلية لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني (بما في ذلك شن حملات اتصال داخلي لتلقي الضوء على عمل الإدارة، وتوزيع رسائل المنظمة والرسائل الرئيسية وإدارة جماعة من ممارسي الإعلام الرقمي)	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
إلقاء خطب باسم إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني أمام جمهور إعلامي أو جماهير أخرى	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة شؤون الإعلام
المهام الوظيفية المتكاملة^(أ)		
إجراء مسح ميدانية قبل النشر للأنشطة الإعلامية، وترجمة الاحتياجات السياسية والاستراتيجية والتشغيلية إلى خطط	الإدارتان	كلتاها
تقديم المشورة إلى الأفرقة التنفيذية المتكاملة بشأن جميع الأنشطة والخطط والاستراتيجيات الاتصالية المتعلقة بالإعلام	الإدارتان	كلتاها
وضع السياسات والإجراءات والتوجيهات للعناصر الإعلامية في البعثات، وتعريف الموظفين الإعلاميين في البعثات بها	الإدارتان	كلتاها
تصميم أنشطة تدريبية مستمرة لموظفي الإعلام في البعثات	الإدارتان	كلتاها

(أ) سوف تضطلع إدارة شؤون الإعلام بجوانب الاتصال الاستراتيجية بينما تضطلع إدارة عمليات حفظ السلام بالجوانب التشغيلية/التنفيذية.

المرفق الثالث

تفويض السلطة لإدارة الدعم الميداني لأجل إدارة الموارد البشرية

١ - سوف يحتفظ مكتب إدارة الموارد البشرية، التابع لإدارة الشؤون الإدارية، بسلطته المركزية التي تخوله وضع سياسات ومعايير للمنظومة بأسرها تنظم كافة المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، وذلك تمشياً مع ولايته بوصفه السلطة المركزية المكلفة داخل الأمانة العامة بتفسير وإنفاذ النظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة ولضمان اتساق المعايير على صعيد المنظومة.

٢ - ومنذ عام ١٩٩٤، ظلت إدارة عمليات حفظ السلام تمارس قدراً كبيراً من السلطة المفوضة من إدارة الشؤون الإدارية في مجال إدارة الموارد البشرية. وهذه السلطة ستنقل من الآن فصاعداً إلى إدارة الدعم الميداني. كما ستفوض سلطة إضافية إلى إدارة الدعم الميداني من أجل ما يلي:

(أ) البت في تنسيب الموظف المعين في إطار المجموعة ١٠٠ من النظام الإداري للموظفين إلى رتبة أعلى عند اختياره لمنصب بتلك الرتبة في بعثة ميدانية؛

(ب) اتخاذ قرارات استثنائية بشأن مزايا موظفي الميدان واستحقاقاتهم التي كانت متروكة من قبل لمكتب إدارة الموارد البشرية ليمارس فيها سلطته التقديرية، وإصدار قرارات بالاستثناء من القواعد المنطبقة في مجالات فنية محددة بعينها، وذلك بالاستناد إلى السوابق المستقرة؛

(ج) تصنيف الوظائف حتى رتبة مد-١ في البعثات الميدانية، تمشياً مع المعايير والسياسات التنظيمية التي سيديرها موظفو تصنيف مشهود لهم من مكتب إدارة الموارد البشرية؛

(د) إدارة الجزء المخصص من أداة التوظيف الالكترونية بالأمم المتحدة لمناصب في عمليات الأمم المتحدة للسلام، وذلك بالتشاور مع مكتب إدارة الموارد البشرية.

المرفق الرابع

تفويض السلطة إلى إدارة الدعم الميداني لأجل المشتريات

١ - سوف تمنح لوكيل الأمين العام للدعم الميداني، بموجب القواعد المالية ١٠٥-١٣ إلى ١٠٥-١٨ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2003/7)، سلطة تامة تخوله تنفيذ كافة أنشطة دعم المشتريات الميدانية بالمقر وبالميدان. وهذا التفويض سوف ينفذ في إطار السياسة العامة للمشتريات والشؤون المالية التي يضعها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية.

٢ - وهذا ينطوي على المهام الوظيفية التالية، لخدمة بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وحدها:

(أ) إصدار تفويضات سلطة الشراء للمسؤولين الذين تسميهم إدارة الدعم الميداني؛

(ب) إنشاء لجنة محلية للعقود ولجنة محلية للعطاءات ولجنة محلية لاستعراض الموردين وخلاف ذلك من اللجان الفنية المتصلة بالمشتريات الرسمية؛

(ج) طرح المناقصات واختيار الموردين والمتعاقدين:

١' الدعوة إلى التقدم بالعطاءات أو طلب اقتراحات؛

٢' فتح مظاريف العطاءات؛

٣' تقييم العطاءات تقييماً تجارياً؛

٤' عرض الأمر على لجنة المقر للعقود؛

٥' الاستعراض وتقديم التوصيات لمدير الإدارة أو كبير الموظفين الإداريين عن طريق اللجان المحلية للعقود التابعة لإدارة الدعم الميداني؛

٦' الموافقة على العروض؛

٧' التفاوض على العقود، والإرساء، والتعاقد؛

(د) إدارة العقود:

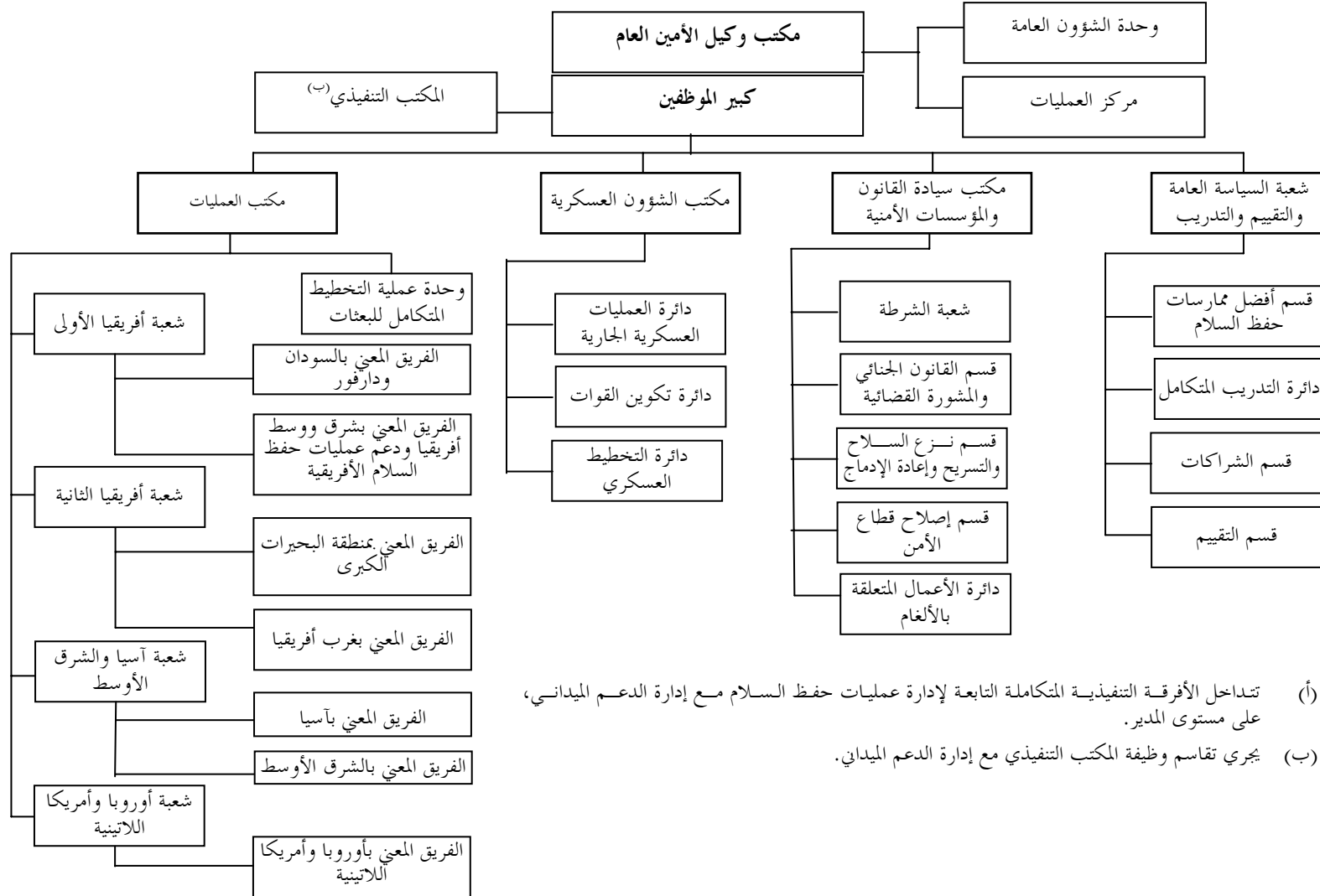
١' تسلم السلع وتفتيشها؛

٢' مراقبة توفير الخدمات؛

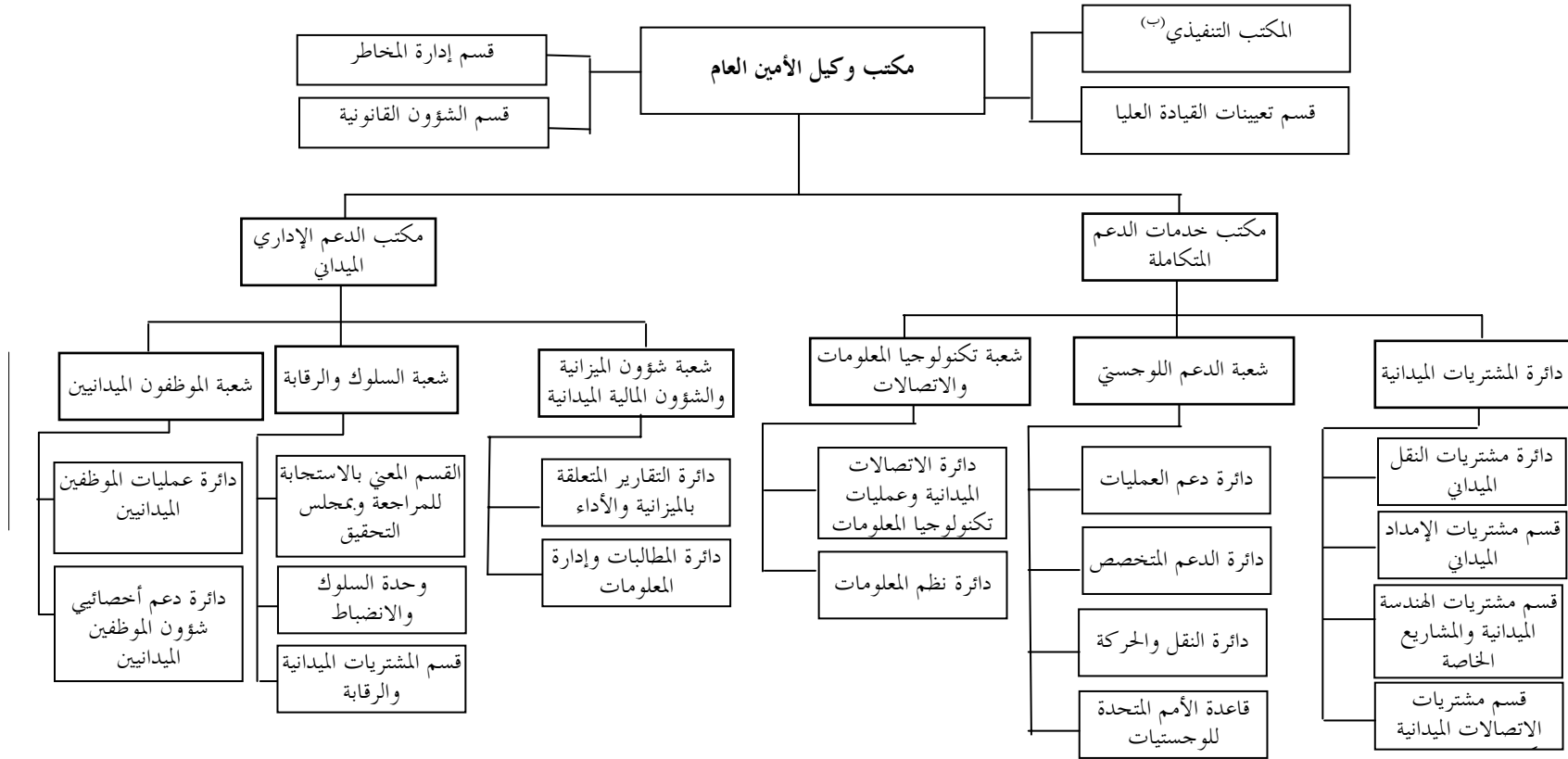
- ٣' تقييم أداء المتعاقدين؛
- ٤' التصديق على المدفوعات؛
- ٥' معالجة المنازعات؛
- ٦' إدارة قائمة الموردين؛
- (هـ) تسجيل الموردين، بما في ذلك أهلية الموردين ومراقبة الأداء وإدارة القائمة في حدود أحكام دليل المشتريات؛
- (و) تحديد السياسات والإجراءات المنظمة للمشتريات الميدانية رهنا بموافقة وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية؛
- (ز) منح استثناءات في إطار أحكام القاعدة المالية ١٠٥-١٦.

خريطة تنظيمية^(أ)

إدارة عمليات حفظ السلام



المرفق السادس

خريطة تنظيمية^(أ)
إدارة الدعم الميداني

(أ) تتداخل الأفرقة التنفيذية المتكاملة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام مع إدارة الدعم الميداني، على مستوى المدير.

(ب) يجري تقاسم وظيفة المكتب التنفيذي مع إدارة عمليات حفظ السلام.